



فلسطين

العدد الثامن والثمانون - نوفمبر 2020

٢٠٢٠/١١/٢٩
يوم
التضامن
العالمي
مع الشعب
الفلسطيني
إسقاط خطة
الضيق



رأينا

كلمة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد / أحمد أبو الفيط في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني



القضية الفلسطينية بالنسبة للأمم العربية، وتوجيه رسالة تضامن تُعطي الفلسطينيين أملاً بأن الظلم الذي وقع عليهم منذ أكثر من سبعين عاماً، منذ عام 1947 حين صدر قرار التقسيم في 29 نوفمبر وما نتج عنه من نكبة الشعب الفلسطيني، لن يدوم وأن فجر الحرية آت، وهذه مسؤولية تقع على المجتمع الدولي بالزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالانصياع للقوانين والقرارات الدولية وإنهاء احتلالها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967.

لقد أثبتت التجارب، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن أية محاولات للانقضاض على حقوق الشعب الفلسطيني وتجاهل

القابلة للتصرف التي أقرتها المواثيق والقرارات الدولية، لتتضاعف مُعاناة الشعب الفلسطيني هذا العام الذي يبقى أسيراً بين مطرقة الاحتلال بوحشيته وانتهاكاته وممارساته العنصرية والتهويد والاستيطان وهدم البيوت والتشريد والحصار والضم وابتلاع الأراضي، وسندان الجائحة الصحية العالمية التي تنتشر وتتفاقم في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل إصرار سلطات الاحتلال على حرمان الفلسطينيين من أبسط حقوقهم الإنسانية في الرعاية الصحية اللازمة والحصول على الأجهزة الطبية اللازمة.

وتحرص جامعة الدول العربية على إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني سنوياً تأكيداً على مركزية

السيدات والسادة،

يأتي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها لسنة 1977 هذا العام في ظل ظروف استثنائية يعيشها العالم بأسره جراء جائحة كورونا التي فرضت تحدياً جديداً إضافياً على الأسرة الدولية يتطلب تضامناً كافة الجهود من أجل التصدي لها وحماية البشر في مختلف أنحاء العالم من تبعاتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية الكارثية. ورغم الانشغال العالمي بهذا الخطر المُستجد إلا أن أحد أبرز الشواغل العربية والإقليمية والدولية هو استمرار التبعات الكارثية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة غير



رئيس التحرير
الدكتور سعيد أبو علي

مدير التحرير
د. دعاء الشريف

إخراج فني
محمد المتولي

للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org

البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادي

عبر الحل السياسي من خلال استئناف مفاوضات جادة ذات مصداقية وباطار زمني مُحدد بإشراف دولي مُتعدد الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، استناداً إلى القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، ولعل دعوة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، لعقد مؤتمر دولي للسلام مع بداية عام 2021 والتجاوب الدولي الكبير معها يمثل فرصة ينبغي اغتنامها من أجل أمن واستقرار المنطقة.

السيدات والسادة،

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني نوجه تحية إعراز وإجلال وإكبار إلى الشعب الفلسطيني المناضل الذي يضرب أروع الأمثلة في الصمود، وفي قوة الإرادة الحرة والإصرار على استعادة حقوقه المشروعة في دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، كما نوجه تحية تقدير إلى كل الدول والشعوب التي وقفت إلى جانب النضال العادل للشعب الفلسطيني في وجه ممارسات الاحتلال الاستيطانية التوسعية، وخاصة وقفة العالم المُشرفة من مخططات الضم الإسرائيلية، نوجه التحية إلى كل المتضامنين مع الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته في كافة أنحاء العالم، على شجاعتهم وانتصارهم للحق الفلسطيني ونبل ما يقومون به من عمل إعلاء للقيم النبيلة في الحرية والعدالة..

شكراً لكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية مآلها الفشل وأن أي توجه نحو فرض أمر واقع أو طرح مبادرات وخطط لا تتماشى مع هذه المبادئ والأسس والمرجعيات الدولية لعملية السلام، القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام ووفق رؤية حل الدولتين، ستنتهي وتُصبح من الماضي، وسيبقى الحق الفلسطيني ثابتاً لا يسقط بالتقادم أو بأي وسيلة أخرى.

السيدات والسادة،

علينا جميعاً أن نتحمل مسؤولياتنا تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وأن نبادر إلى وضع سلطات الاحتلال أمام مسؤولياتها في الاستجابة لمُتطلبات تحقيق السلام العادل الذي يضع حداً لهذا الاحتلال الطويل، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في العودة والاستقلال، علينا المبادرة واتخاذ المزيد من التدابير الكفيلة بوقف ممارسات الاحتلال وانتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والعمل من أجل إنفاذ القرارات والمواثيق الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والاستمرار في تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة المالية والسياسية والقانونية للشعب الفلسطيني وقيادته، فضلاً عن الاستمرار في دعم المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة وفي مقدمتها وكالة الأونروا التي تُقدم خدماتها الإنسانية في الرعاية الصحية والإغاثة والتعليم لأكثر من 5.5 مليون لاجئ فلسطيني.

ويبقى هدفنا جميعاً هو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة

ص 4 نص كلمة سيادة الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

ص 6 المواقف الدولية بشأن مخططات الاحتلال الإسرائيلي بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة - صور من التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني لعام 2020

ص 22 خطة الضم بين القانون الدولي وفرض الواقع القسري..

ص 26 مقاطعة "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) - ركيزة التضامن العربي والدولي مع الحق الفلسطيني

ص 38 قضايا العدد - الضم كان ولا يزال - كيف حوّلت "إسرائيل" أراضي فلسطينية خاصة إلى أراضي دولة

ص 52 حكاية صورة - رسامة فلسطينية تعبر عن مخاوفها من ضم إسرائيل لأراض بالضفة الغربية

نص كلمة سيادة الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة



بعد في الحرية والاستقلال والكرامة الإنسانية أسوة بباقي شعوب الأرض.

فإلى متى أيها السيدات والسادة سوف تظل القضية الفلسطينية بلا حل عادل تضمنه الشرعية الدولية وتحميه؟ إلى متى سوف يبقى الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي وتبقى قضية ملايين اللاجئين الفلسطينيين، بلا حل عادل وفق ما أقرته الأمم المتحدة منذ أكثر من سبعين عامًا؟

شعبنا الفلسطيني، أيها السيدات والسادة، موجود على أرض وطنه فلسطين، أرض آباءه وأجداده، منذ أكثر من ستة آلاف سنة، وسوف يواصل البقاء والحياة في هذه الأرض، وسوف يواصل الصمود في وجه الاحتلال والعدوان والخذلان حتى ينال حقوقه.

وبرغم كل ما تعرض ويتعرض له،

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة،
معالي السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام،
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام،

كم كنت أتساءل، وأنا أعد كلمتي هذه، ماذا يمكن أن أقول لكم مجددًا؟ بعد كل ما قلته في مرات سابقة، عن مأساة شعبي المتواصلة، عن آلامه التي يشاهدها العالم كل يوم، عن آماله المشروعة التي لم تتحقق



وبرغم الحصار الظالم الذي يستهدف قرارنا الوطني، لن نركع ولن نستسلم، ولن نحيد عن ثوابتنا، وسوف ننتصر بإذن الله.

السيدات والسادة،

لقد قبلنا بالاحتكام للشرعية الدولية رغم الإجحاف والظلم التاريخي الذي لحق بنا منذ عام 1917 وإلى اليوم، ورغم أن هذه الشرعية الدولية، لم تبق لنا سوى الأرض المحتلة منذ العام 1967، إلا أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلفها الإدارة الأمريكية الحالية، قد استبدلتها بصفقة القرن وخطط الضم لأكثر من 33% من أرض دولة فلسطين، إضافة إلى ضم القدس الشرقية المحتلة بما فيها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وهو ما رفضناه ورفضه معنا العالم أجمع، لمخالفته لقرارات الشرعية الدولية، التي اعترفت بدولة فلسطين في العام 2012 كجزء من النظام الدولي.

لقد كنا دائماً مع السلام العادل والشامل والدائم، وقبلنا بجميع المبادرات التي عرضت علينا، ولقد كرست حياتي شخصياً لتحقيق هذا السلام المنشود، وبالذات منذ عام 1988 ومروراً بمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو في العام 1993، وإلى يومنا هذا؛ وقبلنا وتمسكنا أيضاً بالمبادرة العربية للسلام، وبما تغفله من سلم وأمن وتعايش بعد زوال الاحتلال؛ نحن فعلنا ذلك وحافظنا عليه من أجل السلام، فماذا فعلت سلطة الاحتلال الإسرائيلي بالمقابل؟.

تتصلت من جميع الاتفاقات الموقعة معها، وقوضت حل الدولتين من خلال ممارساتها العدوانية من قتل، واعتقالات، وتدمير للمنازل وخنق للاقتصاد، وانتهاك لمدينة القدس المحتلة وعمل ممنهج لتغيير طابعها وهويتها واعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، وبخاصة المسجد الأقصى، واستمرار للاستيطان

الاستعماري على أرضنا وشعبنا، وتجاهلها للمبادرة العربية للسلام، بل وعملها الآن على قتل آخر فرصة للسلام من خلال إجراءات أحادية هوجاء.

وأخيراً تعلن اتفاقات تطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين، في مخالفة للمبادرة العربية للسلام، وأسس وركائز الحل الشامل الدائم والعادل وفقاً للقانون الدولي.

منظمة التحرير الفلسطينية لم تفوض أحداً للحديث أو التفاوض باسم الشعب الفلسطيني. والطريق الوحيد للسلام الدائم والشامل والعادل في منطقتنا يتمثل بإنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين على حدود 1967 بعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، فإنني أدعو أن يبدأ الأمين العام للأمم المتحدة وبالتعاون مع الرباعية الدولية ومجلس الأمن في ترتيبات عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، وبمشاركة الأطراف المعنية كافة ابتداء من مطلع العام القادم، بهدف الانخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المحددة، وبما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته بعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967، وحل قضايا الوضع النهائي كافة، وعلى رأسها قضية اللاجئين استناداً للقرار 194.

أيها السيدات أيها السادة،

واهم من يظن بأن الشعب الفلسطيني يمكن أن يتعايش مع الاحتلال أو يخضع للضغوط والإملاءات، وواهم من يظن أنه يستطيع تجاوز هذا الشعب، الذي هو صاحب القضية وعنوانه الوحيد، وليعلم الجميع أنه لن يكون سلام ولا أمن ولا استقرار ولا تعايش في منطقتنا

مع بقاء الاحتلال ودون الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، التي هي أساس الصراع وعنوانه.

في فلسطين، أيها السيدات أيها السادة، شعب حي، مبدع، متحضر، محب للسلام، عاشق للحرية؛ شعب استطاع برغم الاحتلال الذي يحاصر حياته، أن يبني مجتمعاً فعالاً وعصرياً يحتم إلى الديمقراطية وسيادة القانون، وأن يحافظ على كينونته وهويته الوطنية رغم كل الاختلافات السياسية والفكرية بين مكوناته المتعددة، وها نحن، وبرغم كل العقبات والمعوقات التي تعرفونها، نستعد لإجراء الانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية، وبمشاركة كل القوى والأحزاب والفعاليات الوطنية.

وسوف نواصل صناعة الحياة وبناء الأمل تحت راية الوحدة الوطنية والديمقراطية، والتصدي لمحاولات ومخططات شطبنا وإلغائنا، وسوف نستمر في انتزاع مكانتنا الطبيعية بين الأمم، وفي ممارسة حقوقنا التي كفلتها الشرائع الدولية، بما في ذلك حقنا في مقاومة الاحتلال وفقاً للقانون الدولي، كما سنواصل بناء مؤسسات دولتنا وتدعيمها على أساس سيادة القانون، وسنستمر في محاربة الإرهاب الدولي، كما كنا خلال كل السنوات الماضية، وسوف نبقي الأوفياء للسلام والعدل والكرامة الإنسانية والوطنية مهما كانت الظروف.

تحية للشعب الفلسطيني العظيم المكافح من أجل حريته واستقلاله، تحية لشهادته وأسراه وجرحاه، تحية للقدس وأهلها المرابطين في مقدساتها، وتحية لأهلنا في قطاع غزة المحاصرين، وتحية لأهلنا في مخيمات اللجوء في كل مكان، وتحية لكل من وقف معنا ومع حقوقنا من دول العالم وشعوبه ومنظماته المختلفة.

والسلام عليكم.

المواقف الدولية بشأن مخططات الاحتلال الإسرائيلي بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة صور من التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني لعام 2020

إعداد: شريفة شودار



جيد في إطار حكومة الوحدة لصالح كل الإسرائيليين"، وأضاف "أنه أن الأوان لفرض السيادة الإسرائيلية على كل أنحاء إسرائيل"، مُعتبراً أنها ستكون عملية تاريخية. وأكد أنه لن يتم إجلاء أيّ مستوطن إسرائيلي من الضفة الغربية، زاعماً أن ضم المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية يعمل على تقريب فرص السلام وليس العكس.

2020، خاصةً بعد حصول الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي تم تشكيلها نتيجة اتفاق نتنياهو وغانتس على الثقة من قبل الكنيست، بتاريخ 17/5/2020، حيث صرح نتنياهو، في كلمة ألقاها أمام الكنيست، "أنه وغانتس الذي تولى وزارة الدفاع، على أن يصبح رئيساً للوزراء بتاريخ 17 نوفمبر 2021، على ثقة تامة بأنهما سيقومان بعمل

على الرغم من أن عام 2020 قد مرّ على العالم بظروف استثنائية بسبب جائحة كورونا، غير أنّ الثابت فيه هو استمرار تضامن العالم مع الشعب الفلسطيني، والذي تجلّى في المواقف والردود الدولية من تصريحات للمسؤولين الإسرائيليين باعتزامهم الإقدام على عملية ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة بداية شهر يوليو

ورداً على هذه التصريحات، تبلور موقف فلسطيني مدعوم عربياً ودولياً رافضاً لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتباره انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ونظراً لتداعياته السلبية والكارثية على فرص تحقيق السلام وحلّ الدولتين المتبني دولياً، وقد تمثلت هذه المواقف فيما يلي:

أولاً: الموقف الفلسطيني

اتساقاً مع الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة سياسات الاحتلال، بما فيها مشروع الضم، تبنت القيادة الفلسطينية موقفاً صارماً رافضاً للضم، عبرت عنه جميع المؤسسات الرسمية الفلسطينية وعلى رأسها فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، كأرضية لتكوين جبهة دولية واسعة رافضة لهذا القرار، وعزل الموقف الإسرائيلي والأمريكي، والذي تمثل فيما يلي:

- أعلن فخامة الرئيس "محمود عباس" رئيس دولة فلسطين بتاريخ 19 مايو 2020، أن منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين قد أصبحتا في حلّ من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها، بما فيها الأمنية. وأضاف "أنه على سلطة الاحتلال أن تتحمل جمع المسؤوليات والالتزامات أمام المجتمع الدولي كقوة احتلال في أرض دولة فلسطين المحتلة، وبكل ما يترتب على ذلك من آثار وتبعات وتداعيات، استناداً إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949". وحمل الإدارة الأمريكية المسؤولية الكاملة

عن الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، واعتبرها شريكاً أساسياً مع حكومة الاحتلال في جميع القرارات والإجراءات العدوانية المُحجفة بحقوق شعبنا. ورحب بكل مواقف الأطراف الأمريكية الأخرى الراضية لسياسات الإدارة الأمريكية المُعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة. وجدد التزام دولة فلسطين بالشرعية الدولية، وبالقرارات العربية والإسلامية والإقليمية ذات الصلة، بحلّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حلّ الدولتين، واستعدادنا للقبول بتواجد طرف ثالث على الحدود بيننا، على أن تجري المفاوضات لتحقيق ذلك تحت رعاية دولية متعددة، وعبر مؤتمر دولي للسلام، وفق الشرعية الدولية.

إلى جانب ذلك، أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن القرارات التي أعلنها الرئيس "محمود عباس" بالتحلل من الاتفاقيات مع "إسرائيل" بكل التزاماتها، تُؤسس لمرحلة جديدة من المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يُحتم على الجميع الوقوف خلف الرئيس ومُساندته في تنفيذها. ودكّر المجلس أن تنفيذ القرارات تجاه الاحتلال يأتي في إطار الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها مدينة القدس وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لأن خطط الضم المُنبثقة عن ما بات يُعرف بـ"صفقة القرن" هدفها مُصادرة تلك الحقوق. صرح د. "صائب عريقات" أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، "أن قرار القيادة الفلسطينية بأن تكون في حلّ من التزاماتها مع الحكومة الإسرائيلية

والإدارة الأمريكية، دخل حيّز التنفيذ بشكل فوري بمجرد إعلان الرئيس محمود عباس عنه". وأضاف "أنه يجب على "إسرائيل" تحمّل مسؤولياتها كافة وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة". وجدد دعوة السيد الرئيس "محمود عباس" إلى عقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات بتحديد سقف زمني، وتحديد الأهداف بحل قضايا الوضع النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.

- بمناسبة الذكرى الـ 56 لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات، برعاية الرباعية الدولية بما في ذلك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن استناداً على هذه الأسس، بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإنجاز الاستقلال الوطني لدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 وحلّ قضية اللاجئين، وفقاً للقرار الأممي رقم 194/1، والإفراج عن جميع الأسرى. وجددت الدعوة للدول العربية للتمسك بقرارات القمم العربية، ورفض التغيير على مبادرة السلام العربية، والعمل على مراجعة علاقاتها مع الإدارة الأميركية و"إسرائيل"، في ضوء إعلان الضم الأخير، والمحافظة على التزاماتها تجاه شعبنا الفلسطيني. وأكدت مجدداً على التوجه الذي أعلن عنه الرئيس محمود عباس والذي قال فيه: "إن المنظمة في حلّ من جميع الاتفاقيات والتفاهات مع كل من دولة "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية".

- أكد د. "محمد اشتية" رئيس الحكومة الفلسطينية دعم حكومته الكامل للقرار الذي أعلنه الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية "بأنهما في حلٍ من جميع الاتفاقيات والتفاهات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والأمريكي"، مشدداً على "أننا سنعمل على ترجمة هذا القرار على أرض الواقع". ودَّكر "بأن إعلان الضم لأراض فلسطينية وفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات، هو خرقٌ للاتفاقيات بيننا وبين "إسرائيل"، وضربٌ للقانون الدولي والشرعية الدولية وتهديداً للأمن الإقليمي والدولي، ويعكس برنامج الانتلاف الحكومي في إسرائيل". وأضاف "بأن الموقف الدولي الراض للضم و"صفقة القرن"، يدعم فلسطين وبناء المؤسسات الفلسطينية من أجل تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض وعاصمتها القدس".
- أدانت وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات المواقف الاستعمارية العنصرية التي أطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال جلسة تنصيب الحكومة الإسرائيلية الجديدة، والتي كرر فيها مواقفه وتهديداته بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة وضم أجزاء واسعة منها. وأكدت "أن استخفاف "نتنياهو" بردود الفعل الدولية الواضحة والمُعلنة برفض ضم أيّة أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، واستهتاره بالإجماع الدولي الحاصل على رفض أيّة عمليات ضم للضفة الغربية، يتطلب موقفاً دولياً حازماً لإجبار دولة الاحتلال على التراجع عن تهديداتها من خلال التلويح بجملة عقوبات رادعة في وجهها".

ثانياً: الموقف العربي

باعتبار الجامعة العربية والموقف العربي ظهيراً للفلسطينيين ولقضيتهم المركزية، فقد تبنت الجامعة العربية عن طريق مجلس الجامعة على المستوى الوزاري موقفاً رافضاً للضم، كما لعبت أذرعها من الأمانة العامة واللجان الوزارية ومجالس السفراء العرب وبعثاتها دوراً في حشد الدعم الدولي له، وفيما يلي أهم ما صدر على المستوى العربي:

1. على مستوى مجلس الجامعة:

- بتاريخ 7 يوليو 2020، عقد الوفد الوزاري العربي المُنبثق عن لجنة مبادرة السلام العربية اجتماعاً عبر تقنية الفيديو كونفرنس، ضم وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، ودولة فلسطين، ومعالى السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومشاركة الجمهورية التونسية، العضو العربي في مجلس الأمن وسلطنة عمان رئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، ودولة الكويت العضو العربي السابق في مجلس الأمن، حيث أكد الاجتماع على الرفض المجدد لمُخطط الضم، كما دعا المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف وإجراءات واضحة ومؤثرة لمنع تنفيذ قرار الضم، حمايةً للقانون الدولي وحمايةً للسلام، وأكد على ضرورة العودة إلى مباحثات جادة وفاعلة لحل الصراع على أساس حلّ الدولتين، ووفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والاستعداد لبذل كل جهد مُمكن لدعم هذه المفاوضات، بما في ذلك إطار اللجنة الرباعية الدولية، وصولاً إلى اتفاق سلامٍ يقود إلى السلام الشامل الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني كاملةً، ويضمن أمن "إسرائيل".
- بتاريخ 14 مايو 2020، حذر معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية من تسارع المخططات الإسرائيلية
- عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعه على المستوى الوزاري في دورته الاستثنائية عبر خاصية الفيديو كونفيرنس بتاريخ 30 ابريل 2020، حيث أكد في قراره رقم 8522 على رفض خطة الضم الإسرائيلية بشكلٍ كاملٍ، واعتبر أن إقدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ مخططاتها بضم أيّ جزءٍ من الأراض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها غور الأردن وشمال البحر الميت والأراضي المُقامة عليها المستوطنات الإسرائيلية ومُحيطها، يُمثل جريمة حربٍ جديدة تُضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم بحق الشعب الفلسطيني والانتهاكات الواضحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، مشيراً إلى أن المجلس سيدعم بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية والمالية أيّ قرارات أو خطوات تتخذها دولة فلسطين لمواجهة المخططات الإسرائيلية لارتكاب جريمة الضم والتوسع الاستيطاني الاستعماري.

2. على صعيد الأمانة العامة:

لقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، "أنه أن الأوان أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات عملية على طريق إنهاء الاحتلال، والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وتمكينها من ممارسة سيادتها واستقلالها على أرضها، وذلك من خلال تنظيم آلية للتحرك عبر اللجنة الرباعية الدولية، وعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لعام 2002"، مؤكداً "ترحيب جامعة الدول العربية وتأمينها للمواقف الدولية الراضية لسياسة الضم والاستيطان الإسرائيلي".

وجه السيد "أحمد أبو الغيط" الأمين العام لجامعة الدول العربية رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ولوزراء خارجية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، حذر فيها من خطورة السياسات الإسرائيلية، وبالأخص الاتجاه نحو إعلان ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بتاريخ 21 مايو 2020، تلقى معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية اتصالاً هاتفياً من معالي الدكتور رياض المالكي وزير الخارجية والمغتربين بدولة فلسطين، وتبادلا الأفكار حول الآليات المناسبة لمواجهة خطر الضم، ومتابعة مخرجات الاجتماع الافتراضي لوزراء خارجية الدول العربية في مواجهة سياسة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، وفي تعزيز الدعم العربي للجهود



عن مسانדתه الكاملة لما طرحه الرئيس الفلسطيني محمود عباس والخطوات التي ينوي اتخاذها للتصدي للمخطط الإسرائيلي بضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك التحلل من الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل" في السابق.. وأكد أن الخطوة الإسرائيلية تضرب كل أفقٍ مُستقبلي للسلام في مقتل، فمن واجب المجتمع الدولي كله التصدي لهذه الخطة المشؤومة، والمخالفة لكافة مبادئ القانون الدولي، وللأساس الذي قامت عليه عملية السلام. ولفت إلى أن على العالم أن يستمع بإمعانٍ لخطاب الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، الذي يُعد بمثابة جرس إنذارٍ جدي، حيث حذر من مغبة التماشي مع رغبات بعض السياسيين الإسرائيليين، الذين لا يعرفون سوى حسابات المصالح الذاتية والبقاء في السلطة.

أعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال بيانٍ صحفي بتاريخ 21 مايو 2020 عن دعمها وتأييدها لمواقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالتصدي لمخططات الضم الإسرائيلي. وأكد "د. سعيد أبو علي" الأمين العام المساعد

بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعلان السيادة الإسرائيلية عليها. وأكد أن المواقف الأمريكية التي ظهرت خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكية "بومبيو" لـ "إسرائيل" يمكن أن تُفسر بأنها تدعم هذا المخطط الذي من شأنه زرع بذور الاضطراب في المنطقة بأسرها. وشدد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته بإرسال رسالة واضحة للحكومة الإسرائيلية الجديدة، بخطورة ما تنوي القيام به وما يمكن أن تقود إليه سياساتها من تبعاتٍ ونتائج خطيرة تنعكس على الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة. كما اتفق خلال اتصال هاتفي تلقاه من "نيكولاي ميلادنوف"، المبعوث الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط، على خطورة الإجراءات التي تنوي الحكومة الإسرائيلية الجديدة اتخاذها في شأن ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يمكن أن تُودي إليه هذه الخطوات من تدمير لفرص تحقيق السلام وفرص حلّ الدولتين في المستقبل.

أعرب معالي السيد "أحمد أبو الغيط" الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتاريخ 20 مايو 2020،

الفلسطيني في تلك المواجهة، بما فيها تفعيل شبكة الأمان المالية العربية، لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وقيادته بعد قرار القيادة الفلسطينية تحللها من كل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية ومن أية التزامات مستحقة نتيجة لتلك الاتفاقيات.

بتاريخ 20 مايو 2020، تلقى معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية اتصالاً هاتفياً من وزيرة خارجية إسبانيا "ارنشا جونزاليس" تناول خلاله عدداً من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها كيفية التصدي للخطة الإسرائيلية بضم أراض فلسطينية مُحتملة، وقد شرح معاليه للوزيرة الإسبانية الخطورة البالغة التي تنطوي عليها خطة الضم الإسرائيلية، وما يمكن أن تُؤدي له من إشعال للموقف في الأراضي الفلسطينية، بل وفي المنطقة بأسرها، مؤكداً أهمية الموقف الأوروبي في التصدي لهذه الخطة المشؤومة، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على مستوى الدول، ودعا السيد الأمين العام الوزيرة الإسبانية إلى الإسراع بالاعتراف بالدولة الفلسطينية باعتبار ذلك وسيلةً لتحقيق نوع من التوازن المفقود كلياً في النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

بتاريخ 24 يونيو 2020، شارك معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن لمناقشة تطورات الأوضاع الفلسطينية، خاصةً في ضوء احتمال تطبيق خطة الضم الإسرائيلية، حيث أكد معاليه أن حلّ الدولتين

يظل النموذج الوحيد المقبول من الطرفين، والذي يتبناه المجتمع الدولي، مُضيفاً أن مبادرة السلام العربية، التي تم إطلاقها في عام 2002، تبنت ذات المحددات كسبيل لتحقيق السلام الإقليمي والتطبيع مع "إسرائيل"، مُشدداً على أن خطط الضم الإسرائيلية لن تُؤدي للقضاء على السلام اليوم فحسب، وإنما ستُجهز على أي احتمال لإقامة السلام في المستقبل، موضحاً أن الفلسطينيين سوف يفقدون إيمانهم بمنطق التسوية، كما أن العرب سيفقدون اهتمامهم بتحقيق السلام الإقليمي.

وفي ضوء متابعة تنفيذ القرار رقم 8522 الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته الاستثنائية عبر خاصية الفيديو كونفرنس بتاريخ 30 أبريل 2020، بشأن إدانة مخططات الضم الإسرائيلية والتحذير من عواقبها، وخاصةً فيما يتعلق منه بالبند 11 الذي نص على "تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمباشرة الإجراءات والمشاورات اللازمة لمواجهة مخططات الضم والتوسع الاستعماري الإسرائيلي، وتكليف بعثات الجامعة ومجالس السفراء العرب بنقل مقتضى هذا القرار إلى العواصم والحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية حول العالم، وحثها على اتخاذ إجراءات عملية لردع حكومة الاحتلال عن القيام بمخططاتها المذكورة في القرار"، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

أجرى وفد الترويك العربية في نيويورك خلال الفترة الواقعة ما بين 7 مايو إلى 13 يونيو 2020، برئاسة سلطنة عُمان وعضوية كُلى من دولة قطر، ودولة الكويت،

بالإضافة إلى دولة فلسطين، وجامعة الدول العربية، وعدد من الدول العربية، بما فيها المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اللبنانية، سلسلة اجتماعاتٍ مع كُلى من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن (إستونيا في شهر مايو، فرنسا في شهر يونيو) ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما عقدت الترويك العربية اجتماعات ثنائية مع المندوب الدائم للاتحاد الأوروبي، والمندوب الدائم لروسيا الاتحادية، والمندوب الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، بصفتهم أعضاء في اللجنة الرباعية الدولية، وكذلك مع المندوب الدائم لفرنسا والقائم بالأعمال للمملكة المتحدة، حيث أكدت المجموعة العربية خلالها على عدم شرعية السياسة التي تنتهجها "إسرائيل"، في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لضم مناطق واسعة من الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن، شمال البحر الميت، والأراضي التي بُنيت عليها مستوطناتها بشكل غير قانوني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة وميثاقها الذي يُحظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وأكدت أن هذه السياسة تُدمر إمكانية حلّ الدولتين على حدود ما قبل عام 1967، مُحذرة من أن تلك الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية، إذا لم تتوقف، فإنها لن تُؤدي إلا إلى المزيد من الصراع والمعاناة وتدمير فرص السلام والأمن في المنطقة بأسرها.

إلى جانب ذلك، عقد وفد الترويك العربية في نيويورك لقاءً عبر تقنية الاتصال المرئي مع سفراء

15 يونيو 2020، بتوجيه رسائل إلى شخصيات فاعلة في إيطاليا، متضمنة الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية، ومُعززة بقرار مجلس الجامعة، وذلك إلى كل من: وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، رئيسة مجلس الشيوخ الإيطالي، رئيس مجلس النواب الإيطالي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الإيطالي، كما تم عقد لقاء لمجموعة من السفراء العرب مع نائبة وزير الخارجية الإيطالية بتاريخ 23 يونيو 2020.

3. مواقف الدول العربية منفردة:

تُعد القضية الفلسطينية القضية المركزية، ليس فقط على مستوى العمل العربي المشترك، وإنما أيضاً على مستوى السياسات الوطنية للدول العربية، ولهذا فقد توالى ردود فعل الدول العربية منفردة رافضة لعملية الضم، والتي نذكر منها:

- أكد العاهل الأردني "جلالة الملك عبد الله الثاني"، في مقابلة له مع مجلة دير شبيغل الألمانية بتاريخ 15 يونيو 2020 بلغة واضحة، أنه "إذا ما ضمت إسرائيل"، بالفعل أجزاء من الضفة الغربية في يوليو المقبل، فإن ذلك سيؤدي إلى صدام كبير مع المملكة الأردنية الهاشمية". كما أكد رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز "أن المملكة لن تقبل بالإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب لضم أراض فلسطينية بالضفة الغربية المحتلة، وستكون مضطرة لإعادة النظر بالعلاقة مع إسرائيل"، فيما حذرت وزارة الخارجية الأردنية، في بيانها بتاريخ

البرازيلي لشرح التدايعات السلبية للمخططات الإسرائيلية بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، والطلب بأن يصدر من البرازيل موقفاً رافضاً لتلك المخططات والسياسات بما يتواءم مع الرفض الدولي المتنامي لها. كما تم الاتفاق على طلب عقد لقاء للمجلس مع وزير خارجية البرازيل. أما مجلس السفراء العرب في برلين، فقد شكل في اجتماعه يوم 2 يونيو 2020 وفداً من أصحاب السعادة السفراء العرب لعقد لقاء مع وزير الدولة للشؤون الخارجية الألماني، عقب الرسالة التي وجهها المجلس إلى وزير الخارجية الألماني، وقد تم عقد هذا اللقاء، حيث أكد الجانب الألماني موقفه المتمسك بحلّ الدولتين والمرجعيات القانونية الدولية، كما أشار لعدم وضوح الرؤية حتى الآن من وجود قرار قطعي حول الضم وإجراءاته أو مراحلها رغم التصريحات الإسرائيلية، مؤكداً أن ألمانيا تواصل مساعيها على الساحة الدولية من خلال موقعها كرئيس للاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن لشهر يوليو للتباحث في هذا الموضوع.

بدوره، أرسل مجلس السفراء العرب في لندن رسالة بشأن موضوع الضم إلى السيد دومنيك راب، وزير خارجية المملكة المتحدة، وكذلك السيد ديفيد كوارتي مستشار الشؤون الدولية لرئيس الوزراء ونائب مستشار الأمن القومي في وزارة الخارجية البريطانية، وفيما التقى مجلس السفراء العرب في باريس مع مدير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالخارجية الفرنسية للتباحث حول هذا الموضوع، قام مجلس السفراء العرب في روما بتاريخ

دول حركة عدم الانحياز، الأعضاء في مجلس الأمن وهم (جمهورية الدومينيكان، أندونيسيا، النيجر، سانت فنسنت وجرينادين، جنوب إفريقيا، تونس، فينتام، وأذربيجان بوصفها رئيس حركة عدم الانحياز).

- في إطار جهود مجالس السفراء العرب للتصدي للمخططات الإسرائيلية لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بعث مجلس السفراء العرب ببيكين بتاريخ 13 مايو 2020 رسالة إلى وزير خارجية الصين قدم فيها عرضاً لنتائج الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، ودعا جمهورية الصين الشعبية بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن إلى دعم التحرك العربي بالطرق التي تراها مناسبة، بينما أرسل مجلس السفراء العرب في بروكسل برسالة لرئيس المجلس الأوروبي حول المخططات الإسرائيلية لضم أجزاء من الأراض الفلسطينية المحتلة عام 1967، فيما قام مجلس السفراء العرب في موسكو أيضاً بتوجيه رسالة إلى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، كما التقى خلال الفترة الأخيرة عدداً من السفراء العرب مع نائب وزير الخارجية الروسي السيد ميخائيل بوغدانوف لبحث الموضوع.

- في ذات السياق، عُقد اجتماع طارئ لمجلس السفراء العرب بالبرازيل يوم 18 يونيو 2020، عبر تقنية الاتصال المرئي، لبحث آلية تحرك المجلس في إطار مواصلة الجهود الهادفة لثني "إسرائيل" عن المضي في مخططات الضم، وتم الاتفاق على عدة توصيات أهمها: توجيه رسالة إلى وزير الخارجية

شكري“، من اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب تُقوض فرص التوصل للتسوية السلمية المنشودة في القضية الفلسطينية، حيث صرح خلال المشاركة في اجتماع لجنة الاتصال المعنية بتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ”AHLC“، وذلك عبر تقنية ”الفيديو كونفرانس“ بتاريخ 2 يونيو 2020، ”أنه يجب تحقيق حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، عبر دعم كافة المساعي الرامية



في هذا الشأن.

وإلى إعادة إحياء عملية السلام، والتحذير من أية إجراءات أحادية الجانب تُقوض فرص التوصل للتسوية السلمية المنشودة في إطار حلّ الدولتين بما فيها أي خطوة لضم أراضٍ في الضفة الغربية“، في حين حذر معالي وزير الشؤون الخارجية التونسي ”نور الدين الري“، خلال كلمة له في اجتماع لجنة الاتصال المعنية بتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ”AHLC“ من التهديدات الإسرائيلية المستمرة بتنفيذ خططها غير القانونية بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية، داعياً المجموعة الدولية للتحرك العاجل للتصدي لهذه الخطوة التي تُشكل تهديداً جدياً للحقوق الفلسطينية ومبدأ حلّ الدولتين، وتُقوض آفاق تحقيق السلام العادل والشامل.

من جانبه، أكد معالي السيد ”نبيه بري“ رئيس مجلس النواب اللبناني نصرته لبنان للشعب الفلسطيني في مقاومته المشروعة لـ”صفقة القرن“، وفي نضاله المشروع لتحقيق أمانيه بالعودة الى أرضه، ورفضه للتوطين، وإقامة دولته المستقلة.

ويتواصل التحرك الفلسطيني

وبينما أكد فخامة الرئيس العراقي ”برهم صالح“، خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن دعمه للمواقف والقرارات التي أعلنها عُقب اجتماع القيادة الفلسطينية في ظل مخططات الضم الإسرائيلية، والتي تُؤدي لحماية المشروع الوطني الفلسطيني وفق الشرعية الدولية والقانون الدولي، كما أعربت وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، عن رفض المملكة لخطط وإجراءات ”إسرائيل“ لضم أراضٍ في الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها. وشددت على التنديد بأي إجراءات أحادية الجانب، ولأي انتهاكات لقرارات الشرعية الدولية، ولكل ما قد يُقوض فرص استئناف عملية السلام لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. فيما أكد معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية بالإمارات، ”أنور قرقاش“ على أن أيّ تحرك إسرائيلي أحادي الجانب بضم الأراضي الفلسطينية سيشكل انتكاسة خطيرة لعملية السلام، ويجب عليها وقف حديثها المستمر عن ذلك.

إضافةً إلى ذلك، حذر معالي وزير الخارجية المصري ”سامح

29 مايو 2020، الولايات المتحدة

الأمريكية، وبريطانيا من خطوة المخططات الإسرائيلية بضم أراضٍ فلسطينية واسعة من الضفة الغربية، إذ أكد معالي وزير الخارجية الأردني ”أيمن الصفدي“ وخلال مكالمة له مع وزير الخارجية البريطاني ”دونيميك راب“، على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكلٍ فاعلٍ وسريع لحماية فرص السلام من الخطر غير المسبوق الذي سيمثله تنفيذ ”إسرائيل“ قرارها ضم المستوطنات وغور الأردن وشمال البحر الميت في فلسطين المحتلة. وفي الاتصال مع نظيره الأمريكي ”مايك بومبيو“، أعرب معالي وزير الخارجية الأردني عن رفض المملكة الهاشمية لأي ضم لأراضٍ فلسطينية، باعتباره تقويضاً لفرص السلام، مُذكراً بموقف بلاده الداعي إلى تكاتف الجهود لإطلاق مفاوضاتٍ مباشرة وجادة لحل الصراع على أساس حلّ الدولتين. وهو ما دعا إليه أيضاً خلال مداخلة لمؤتمر لجنة الاتصال المُخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ”AHLC“ الذي عُقد بتاريخ 2 يونيو 2020 وفي كل التحركات الدولية للمملكة

والعربي على المستويات كافة، لاطلاع جميع دول العالم على مخاطر وأبعاد وتداعيات إقدام دولة الاحتلال على خطوة الضم، وتأثيراتها الكارثية على فرص تحقيق السلام، وتطالب فيها أيضاً بتحريك دولي عاجل لإجبار "إسرائيل" التراجع عن تنفيذ هذه الخطوة.

ثالثاً: على المستوى الدولي

1. على مستوى متعدد الأطراف:

• منظمة التعاون الإسلامي: أكدت رفضها لأية إجراءات أحادية الجانب تقوم بها "إسرائيل" تجاه ضم الأراضي العربية لأنها لا تخدم عملية السلام، وتتعارض مع قرارات الشرعية الدولية. ودعت المجتمع الدولي خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن لاتخاذ إجراءات عملية وعاجلة لمنع تنفيذ خطط الضم والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، كما أجرى معالي الدكتور "يوسف بن أحمد العثيمين" الأمين العام للمنظمة، اتصالاً هاتفياً مع معالي وزير خارجية دولة فلسطين، الدكتور "رياض المالكي" تم خلاله بحث التطورات التي تشهدها الساحة الفلسطينية وعلى رأسها الإجراءات الأحادية الجانب التي تنوي "إسرائيل" القيام بها لضم أراض عربية، حيث أكد على أهمية بذل الجهود على كافة الأصعدة لمنع تنفيذ خطط الضم وأهمية عقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري لبحث هذه

التطورات في أقرب وقت ممكن. هذا وسيواصل معالي الأمين العام مشاوراته مع الدول المعنية لتحديد موعد الاجتماع.

• الأمم المتحدة:

1. أجرى "أنطونيو غوتيريش" الأمين العام للأمم المتحدة اتصالاً هاتفياً مع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، جدد خلاله، التأكيد على الموقف الثابت للأمم المتحدة من القضية الفلسطينية المستند للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وأشار إلى أنه دعا لاجتماع للرباعية الدولية على مستوى المندوبين لمناقشة سبل عقد اجتماع وزاري ناجح لها، لبحث القضية الفلسطينية.

2. عقد مجلس الأمن الدولي بتاريخ 20 مايو 2020، جلسته الشهرية حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وحث ممثلو الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن الدولي (بلجيكا، وأستونيا، وفرنسا، وألمانيا، وبولندا)، "إسرائيل" بشدة على الامتناع عن أي قرار أحادي الجانب من شأنه أن يؤدي إلى ضم أي أرض فلسطينية محتلة. وأضافوا أن أي قرار على هذا النحو يكون خلافاً للقانون الدولي، ويؤثر على الاستقرار في المنطقة والعالم.. كما أكد "نيكولاوي ميلادينوف" المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط في إحاطته، أن قرار الضم سيضر بأفاق السلام، ويُسجَع على التطرف وعدم الاستقرار في المنطقة. ودعا "إسرائيل" إلى التخلي عن تهديدها بضم أجزاء من الضفة الغربية، لأنه يُشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ويُوْجِه ضربة مُدمرة لحلّ

الدولتين، ويُغلق الباب أمام تجديد المفاوضات. ورأى أن القرار الفلسطيني المتمثل بإعلان القيادة الفلسطينية أنها أصبحت في حلّ من جميع الاتفاقيات والتفاهات مع الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، وجميع الالتزامات التي تقوم على هذه التفاهات والاتفاقيات، ومن بينها الأمنية، بمثابة صرخة ودعوة إلى العمل الفوري.

• اجتماع مجموعة المانحين: أكدت مجموعة المانحين "AHLC" خلال اجتماعها على المستوى الوزاري، الذي شارك فيه أكثر من 40 دولة ومؤسسة دولية بحضور عالي المستوى ضم 21 وزيراً، عبر تقنية الفيديو كونفرنس بتاريخ 2 يونيو 2020، على رفض خطط الضم الإسرائيلية باعتبارها انتهاكاً للقانون الدولي وتهديداً لحلّ الدولتين والسلام بالمنطقة، داعين لإستئناف المفاوضات، دون تأخير، من أجل إيجاد تسوية سياسية شاملة لحلّ الدولتين. يُشار إلى أن اللجنة تضم 15 عضواً هم الأردن ومصر والسعودية وتونس وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا والسلطة الوطنية الفلسطينية والاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد وجهت وزيرة الخارجية النرويجية رئيسة الاجتماع تحذيراً واضحاً ضد ضم "إسرائيل" أجزاء من الضفة الغربية، معتبرة أن أي خطوة في هذا السياق حال تنفيذها ستقوض الجهود للوصول إلى حلّ الدولتين، وتضرر بالسلم والأمن، وتُشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وأضافت أنها "تحدثت مع وزير الخارجية الإسرائيلي جابي أشكنازي لحث

”إسرائيل“ على استئناف المحادثات المباشرة مع الفلسطينيين وتفادي التحركات المنفردة التي ستفوض احتمال التوصل لحل يقوم على أساس وجود دولتين. بدورها دعت ”سويسرا“ التي تُشارك لأول مرة في الاجتماع أطراف الصراع إلى إفساح المجال لاستئناف حوار متعدد الأطراف ذي مصداقية، وعدم اتخاذ تدابير من جانب واحد. إذ أن من شأن احتمال ضم الضفة الغربية جزئياً أن يزيد من صعوبة العودة إلى طاولة المفاوضات، وأن يتعارض مع القانون الدولي، مؤكدةً على أن سويسرا ستواصل تقديم المساعي الحميدة لدعم استئناف المحادثات ذات المصداقية والحفاظ على آفاق السلام.

• **حركة عدم الانحياز: نددت بالخطط التي أعلنتها ”إسرائيل“، والهادفة لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن والأراضي التي أقامت عليها المستوطنات والجدار. واعتبرت ذلك انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وطالبت المجتمع الدولي بتطبيق إجراءاتٍ جديدةٍ للمساءلة في ضوء استمرار ”إسرائيل“ عدم الامتنثال لقواعد وأحكام القانون الدولي، وكررت دعوتها لمجلس الأمن للوفاء بواجباته وتنفيذ قراراته إزاء قضية فلسطين، والعمل على وجه السرعة لمعالجة خطط الضم الإسرائيلية التي تُهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.**

• **الاتحاد الأوروبي: طالب في البيان الصادر عن الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد**

الأوروبي جوزيب بوريل، عقب اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد، بتاريخ 19 مايو 2020، والذي وافقت عليه 25 دولة، الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالتخلي عن خطط ضم أراضٍ في الضفة الغربية المحتلة، كما أشار بوريل عشيةً اجتماع في الأمم المتحدة للأمن الدولي، بتاريخ 23 أبريل 2020، إلى أن ”موقف الاتحاد من وضع الأراضي التي احتلتها ”إسرائيل“ في العام 1967 لم يتغير“، مؤكداً أن الاتحاد لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، وسيُنظر إلى أيّ ضمٍ على أنه انتهاكٌ خطيرٌ للقانون الدولي.

3. ردود الدول منفردة:

• **روسيا: أعربت وزارة الخارجية الروسية، عن قلقها من الأعمال التوسعية التي تقوم بها ”إسرائيل“، وقالت: ”أنها يُمكن أن تُثير دوامةً خطيرةً من العنف في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن زعزعة استقرار الوضع في منطقة الشرق الأوسط ككل“. ودعت أطراف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى عدم اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى تصعيدٍ خطيرٍ جديدٍ في المنطقة، مؤكدةً موقف روسيا الداعم لتسوية شاملة ومُستدامة للصراع على أساس مبدأ حلّ الدولتين.. كما أعلنت وزارة الخارجية الروسية عن اقتراح موسكو عقد اجتماع للرباعية الدولية الخاصة بالشرق الأوسط التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة في أقرب وقتٍ ممكنٍ. وفي هذا الإطار تم عقد**

اجتماع عبر الفيديو كونفرنس، حول التسوية في الشرق الأوسط، على مستوى الممثلين الخاصين بتاريخ 22 مايو 2020، لبحث الوضع الحالي والتوافق على آلية التحرك مُستقبلاً.

• **الصين: أكد وزير خارجية الصين ”وانج يي“، رفض بلاده لخطة الضم الإسرائيلية لأجزاء من الأراضي الفلسطينية، لأنها تُخالف القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. وأوضح في رسالة بعثها إلى وزير الخارجية والمغربيين د. ”رياض المالكي“، رداً على رسالته بشأن إعلان دولة الاحتلال عن قرارها ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، أن بلاده تحت الجانب الإسرائيلي على الامتناع عن اتخاذ أية خطوة من شأنها تصعيد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كما تحت أيضاً الولايات المتحدة على اتخاذ موقفٍ مسؤولٍ تجاه التاريخ والمصالح الطويلة الأجل للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وأضاف أن بلاده تدعم المقترح الفلسطيني حول عقد مؤتمر دولي للسلام من أجل توفير قوة دافعةٍ لأزمة مفاوضات السلام.**

• **كندا: شجب رئيس الوزراء الكندي ”جاستن ترودو“، خطة الحكومة الإسرائيلية ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وعبر عن قلق كندا ومعارضتها بشأن مخطط الضم، بصورة مباشرة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ونائبه بيني غانتس، الذي من شأنه أن يُفوض مفاوضات السلام وسيكون مُخالفاً للقانون الدولي. وأن يؤدي ذلك إلى زيادة انعدام الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين في وقتٍ مهمٍ للسلام والاستقرار في المنطقة.**

وكان أكثر من 50 دبلوماسياً كندياً مُتقاعداً ووزراء ليبراليون سابقون قد وقَّعوا على رسالةٍ تطلب من ترودو، اتخاذ موقفٍ واضحٍ ضد مخططات الضم الإسرائيلية..

• **أندونسيا:** أكدت رفضها بشدةٍ لمخطط الضم الإسرائيلي غير القانوني، جاء ذلك في رسالةٍ تلقاها وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي من نظيرته الأندونيسية "ريتنو مارسودي"، وانطلاقاً من عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن ستعمل على حث أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي لرفض المخطط الإسرائيلي غير القانوني، والاستمرار في التعبير عن الموقف الدولي الداعم لحلّ الدولتين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

• **سلوفانيا:** أكد وزير الخارجية السلوفيني رفض بلاده لخطة الضم التي أعلنت عنها حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وعلى موقف بلاده الثابت من القضية الفلسطينية، وإن أيّ حلٍ يجب أن يُبنى على نظامٍ دولي يحكمه القانون الدولي، وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءاتٍ دوليةٍ حازمةٍ ضد هذه الخطة.

• **قبرص:** أكد انيكوس كريستودليدس وزير خارجية قبرص لأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات رفض بلاده للضم، وأن موقف بلاده واضحٌ وثابتٌ تجاه القضية الفلسطينية، وأن أيّ حلٍ سلمي يجب أن يكون مبني بالأساس على نظامٍ دولي يحكمه القانون الدولي، ويُنتهي الاحتلال، ويُفضي إلى إقامة دولتين على حدود 1967.

وفيما أدانت الدول الأوروبية باستثناء

المجر والنمسا، وحذرت "إسرائيل" من ضم الأراضي الفلسطينية، فسيتم رصد مواقفها بإسهابٍ في تقريرٍ آخر منفصل ومُفصل عنها.

رابعاً: مواقف المؤسسات الدينية

• **الفاتيكان:** أعرب عن قلقه على السلام في الشرق الأوسط، بسبب عزم "إسرائيل" ضم أجزاءٍ من الضفة الغربية المحتلة، مؤكداً أن هذا القرار يُعرض السلام في المنطقة للخطر. وأن حلّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يكون من خلال الحل القائم على أساس دولتين فلسطينية وإسرائيلية، من أجل إحلال السلام في الأراضي المقدسة. وجدد التأكيد على أن احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة هو عاملٌ أساسيٌ لكي يعيش الشعبان جنباً إلى جنب في دولتين، ضمن الحدود المعترف بها دولياً قبل عام 1967.

• **مشيخة الأزهر الشريف:** طالبت العالم بأسره بتحمل المسؤولية الكاملة عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على أرض فلسطين المباركة، وردّ الحقوق إلى أصحابها، ومحاكمة المحتل الغاصب على جرائمه ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وأرضه ومقدساته.. ودكّر الأزهر العالم بما أقدم عليه الاحتلال من تعدٍ على الفلسطينيين وأراضيهم بغير حقٍ وبقوة السلاح، ومن انتهاكٍ لحقوق الأسرى في السجون، وعمليات التهجير والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين، والتوسع في بناء المستوطنات، واستغلال الوضع الحالي من تقشي جائحة كورونا

في فرض سيطرته على القدس الشرقية وضم مناطق وأجزاء من الضفة الغربية، وهو ما يُعدّ تعدياً صارخاً على أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة. وشدد على أنّ هذه الخطوات التي تأتي في إطار سياسة فرض الأمر الواقع لن تُغيّر من حقيقة عروبة الأرض.

• **الأساقفة النرويجيين:** انتقد الرئيس الجديد للأساقفة، خطة "إسرائيل" لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، واعتبرها انتهاكاً للقانون الدولي. وأعرب في رسالةٍ إلى وزارة الخارجية والمغتربين، عن خشيته من أن التصعيد الإسرائيلي سيؤدي إلى تدمير عملية السلام في المنطقة. وطالب الحكومة النرويجية باستخدام قنواتها الدبلوماسية والسياسية بفعالية للحفاظ على طبيعة السياسة النرويجية ودورها في عدم تصعيد الصراع. وأكد كبير الأساقفة أن موقف الكنيسة النرويجية أصبح أكثر انتقاداً للسياسة الإسرائيلية، وأن النجاح في صنع السلام لا يُمكن أن يستند إلى حق الأقوياء.

توالى ردود الفعل الدولية من خلال التصريحات والبيانات التي تُدين مخطط الضم الإسرائيلي في محاولةٍ للضغط على "إسرائيل"، ومنعها من الإقدام على هذه الخطوة والتي أفضت إلى كسب المزيد من الوقت لتأجيل الموضوع، وكذلك تعميق الخلاف في الداخل الإسرائيلي، غير أن موضوع الضم لا يزال تحدياً أمام العالم أجمع، والذي سيبقى مرهوناً بمتغيرات مُستجدة، غير أنه تبقى مسؤولية منع حدوثه ملقاةً على عاتق المجتمع الدولي من خلال مؤسساته الدولية، ليس باعتباره تهديداً لعملية السلام في المنطقة وحسب، بل تهديداً للنظام الدولي ككل الذي تحكمه قرارات الشرعية الدولية.

ج01/س (04/20)/03-ق(0163)



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس
الجامعة

القرار رقم 8522 الصادر عن

اجتماع

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية
(المنعقدة عبر منصة رقمية)

بشأن

المخططات العدوانية الإسرائيلية لضم أجزاء من الأرض
الفلسطينية المحتلة عام 1967

القاهرة

الخميس: 30 ابريل/ نيسان 2020

المخططات العدوانية الإسرائيلية لضم أجزاء من الأرض
الفلسطينية المحتلة عام 1967

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دورة غير عادية بتاريخ الخميس 7 رمضان 1441هـ الموافق 2020/4/30م، برئاسة سلطنة عُمان، بطلب من دولة فلسطين وتأييد الدول الأعضاء، وذلك عبر الاتصال المرئي، التزاماً بإجراءات السلامة والوقاية في ظل الوباء العالمي الناجم عن فيروس كورونا المستجد،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة، وبعد الاستماع لكلمة معالي د. رياض المالكي وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، ومداخلات معالي الأمين العام والسادة الوزراء ورؤساء الوفود،
- بحث المجلس المخططات العدوانية لحكومة الاحتلال الإسرائيلي لضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، منتهكةً على نحو فاضح القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مستغلةً انشغال العالم بمواجهة جائحة كورونا، ومتجاهلةً التوجه الإنساني والعالمي لوقف العدوان والحرب والحصار في هذه الظروف الإنسانية العسيرة التي تهدد البشرية جمعاء،
- وإذ يؤكد المجلس مجدداً على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين،
- وإذ يؤكد المجلس على جميع قراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، بما فيها قرارات القمتين الأخيرتين قمة القدس التي عقدت في المملكة العربية السعودية (2018) وقمة تونس (2019)، وقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته الأخيرة (153) ودورته غير العادية بشأن رفض خطة صفقة القرن،

يقرر:

- 1- التأكيد على أن إقدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ مخططاتها بضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها غور الأردن وشمال البحر الميت والأراضي المقامة عليها المستوطنات الإسرائيلية ومحيطها، يمثل جريمة حرب جديدة تضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم الغاشمة بحق الشعب الفلسطيني والانتهاكات الفاضحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

- 2- مطالبة الإدارة الأمريكية بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بالصراع في منطقة الشرق الأوسط، وبمبادئ وأحكام القانون الدولي، وبالتراجع عن دعم مخططات وخرائط حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي تُحاك تحت غطاء ما يُسمى بصفقة القرن الأمريكية الإسرائيلية، وتهدف لضم أراضٍ فلسطينية محتلة والاستيلاء عليها بالقوة، وتهدد بتدمير أسس وفرص السلام المنشود في المنطقة، وتحميل حكومة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية تبعات تنفيذ هذه المخططات على الاستقرار والأمن والسلم الدوليين.
- 3- التأكيد على أن الدول العربية ستدعم بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية والمالية أي قرارات أو خطوات تتخذها دولة فلسطين لمواجهة المخططات الإسرائيلية لارتكاب جريمة الضم والتوسع الاستيطاني الاستعماري.
- 4- التأكيد على أن السلام الشامل والعاقل على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، والقائم على حل الدولتين بما يضمن تجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام، هو خيار إستراتيجي عربي، وضرورة للأمن والسلم الإقليميين والدوليين، والتأكيد على ضرورة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة في إطار زمني محدد وبرعاية دولية، على أساس قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة والاتفاقيات الموقعة لحل الصراع، وتحقيق السلام الذي تقبله الشعوب.
- 5- دعوة اللجنة الرباعية الدولية إلى عقد اجتماع عاجل لإنقاذ فرص السلام وحل الدولتين، واتخاذ موقف دولي منسجم مع القرارات الدولية ومرجعيات عملية السلام، بما فيها خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، لإلزام حكومة الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن تنفيذ مخططاتها الاستعمارية، بما فيها الضم والتوسع الاستيطاني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967.
- 6- دعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين، وضمان نفاذ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والحيلولة دون تنفيذ حكومة الاحتلال الإسرائيلي لمخططاتها المذكورة.
- 7- دعوة دول الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة الضغط على حكومة الاحتلال لوقف مخططاتها المذكورة، وإلى الاعتراف العاجل بدولة فلسطين على خطوط عام 1967، إنقاذاً لأمل السلام وحل الدولتين.
- 8- الإدانة الشديدة للسياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته، بما في ذلك ما يجري في مدينة القدس الشرقية المحتلة، والعدوان الإسرائيلي الأخير الهادف

للسيطرة على أراضي الأوقاف الإسلامية حول الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل المحتلة، وحصار قطاع غزة.

9- دعوة المجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وخاصة المرضى وكبار السن والأطفال والنساء، حمايةً لهم من تفشي فيروس كورونا، وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أي تبعات تتعلق بصحة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

10- دعوة الدول الأعضاء إلى مباشرة تحويل دفعات من مساهمات الدول الأعضاء في دعم موازنة دولة فلسطين وشبكة الأمان المالية العربية، التزاماً بقرارات القمم العربية المتعاقبة وآخرها قرار قمة تونس رقم 749 بتاريخ 2019/3/31، وذلك كشكل من أشكال الدعم العربي لصمود الشعب الفلسطيني في وجه مخططات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كورونا العالمية على أرض دولة فلسطين.

11- تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمباشرة المشاورات والإجراءات اللازمة لمواجهة مخططات الضم والتوسع الاستعماري الإسرائيلي، وتكليف بعثات الجامعة ومجالس السفراء العرب بنقل مقتضى هذا القرار إلى العواصم والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية حول العالم، وحثها على اتخاذ إجراءات عملية لردع حكومة الاحتلال عن القيام بمخططاتها المذكورة في القرار.

12- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات المخططات العدوانية الإسرائيلية المذكورة، وتكليف الأمين العام باتخاذ اللازم لمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك للدورة القادمة للمجلس.

(ق: رقم 8522 - د.غ.ع - ج 1 - 2020/4/30)

اجتماع منظمة التعاون الإسلامي بشأن تهديد حكومة الاحتلال الإسرائيلي بضم أجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967م

إن الاجتماع الاستثنائي الافتراضي مفتوح العضوية للجنة التنفيذية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد يوم الأربعاء 18 شوال 1441هـ الموافق 10 يونيو/حزيران 2020م، بناءً على طلب دولة فلسطين، بشأن تهديد حكومة الاحتلال الإسرائيلي بضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

إذ يؤكد على مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛ وإذ يستند إلى القرارات الصادرة عن القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية المتعاقبة بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف؛ وإذ ينطلق من المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية للأمة الإسلامية وواجب التضامن الكامل مع فلسطين وشعبها؛ وإذ يسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

إذ يستذكر أيضاً قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 9 يوليو 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وإذ يجدد الدعم المبدئي للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في السعي إلى نيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واستقلال دولة فلسطين على خطوط 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة والتعويض للاجئين وفق ما نص عليه القرار 194.

وإذ يُدين السياسات والممارسات والمخططات الاستعمارية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وجميع المحاولات الرامية لتغيير التركيبة الديمغرافية وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس الشريف، بما يشمل بناء وتوسيع المستوطنات ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة وضم الأرض والترحيل القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاكٍ

المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي. يُحمل حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تبعات سياساتها وإجراءاتها الاستعمارية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها نتائج إعلانها الخطير عن ضم أجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة، والذي يتعمد تقييض الجهود الدولية لإحلال سلام عادل ودائم وشامل قائم على حلّ الدولتين، وينسف أسس السلام ويدفع المنطقة برمتها نحو مزيد من العنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على استقرار وأمن العالم ككل.

يُقرر التصدي بقوة لتهديدات "إسرائيل"، (السلطة القائمة بالاحتلال)، العدوانية والخطيرة واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية والدبلوماسية الممكنة، بما في ذلك التحرك في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والمحاکم الدولية، وأي من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، لمواجهة وعزل المنظومة الاستعمارية والتوسعية الإسرائيلية، ويُدين، في هذا الصدد، أي طرف يُساند أو يدعم هذه الخطوات العدوانية بأي شكلٍ من الأشكال.

يؤكد سيادة دولة فلسطين على كافة الأرض الفلسطينية التي أحتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية وحدودها مع دول الجوار، وإن إقدام الاحتلال الإسرائيلي على ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف وجميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تسعى لتغيير طابع ومركز أرض دولة فلسطين المحتلة، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني ويجب مُواجهتها على كافة المستويات.

كما يؤكد على المسؤولية التاريخية والقانونية للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية إلى أن تحل بكافة جوانبها، ويُطالب مجلس الأمن بالوقوف عند مسؤولياته القانونية بتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة

للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة، ويعتبرها جرائم تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وتعمل على زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم بأسره؛ وإذ يستذكر القرار الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء المنعقد في 15 سبتمبر 2019 والذي أعلن فيه مجلس الوزراء رفضه المطلق وإدانته الشديدة لإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عزمه "فرض السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات بالضفة الغربية في حال إعادة انتخابه"، والذي قرر من خلاله المجلس التصدي بقوة لهذا الإعلان، واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية الممكنة لمواجهة هذه السياسة الاستعمارية والتوسعية.

وقد حذر المجلس من أن تنفيذ هذا الإعلان الخطير سيقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل وفقاً لرؤية حلّ الدولتين، وينسف أسس السلام ويدفع المنطقة برمتها نحو مزيد من العنف وعدم الاستقرار؛ وإذ يرحب بالمواقف المعلنه عن الأمين العام للأمم المتحدة وجميع الدول الراضة لتهديد حكومة الاحتلال الإسرائيلي بضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967:

1. يجدد تأكيده على مركزية القضية الفلسطينية والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية.
2. يُحذر من إقدام "إسرائيل"، (السلطة القائمة بالاحتلال)، على ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعتبر تهديدها بضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن وشمال البحر الميت والأرض التي أقامت عليها المستعمرات والجدار، إعلاناً رسمياً بإلغاء كافة الاتفاقيات الموقعة من طرفها وإنهاءً للتسوية التفاوضية وتصعيداً خطيراً لسياساتها وإجراءاتها الاستعمارية، واعتداءً سافراً على الحقوق التاريخية والقانونية والسياسية للشعب الفلسطيني وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم

للتصرف، وعدم الاعتراف أو القبول بأيّ تغييراتٍ على حدود ما قبل 1967، بما فيها ما يتعلق بالقدس، واتخاذ ما يلزم من إجراءاتٍ للتصدي لخطط الضم الإسرائيلية بإلزام الاحتلال بوقف جميع إجراءاته غير القانونية والامتنال الكامل لمسؤولياته بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ووفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004، والعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

7. يدعو المجتمع الدولي لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الاستعمارية التي تُزعزع أسس النظام الدولي القائم على القانون، وعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي أقامته "إسرائيل" في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وعدم تقديم أيّ مساعدة في استمراره، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية الواجبة لمواجهة، بما في ذلك عدم التعامل مع أيّ حكومة إسرائيلية على أجنحتها الضم، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ومقاطعة منظومة الاستعمار الإسرائيلي والمستعمرات غير القانونية وحظر منتجاتها، فضلاً على تدابير المساءلة الأخرى، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الاستعماري وإنجاز الاستقلال الوطني في دولة فلسطين القائمة على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

8. يُعلن تأييده لقرارات القيادة الفلسطينية المُعلن عنها بتاريخ 19 مايو 2020، ويؤكد من جديد على أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، كخيار استراتيجي، لا يُمكن تحقيقه إلا بإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني لدولة فلسطين، بما في ذلك القدس الشريف وللأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ يونيو 1967، ويدعو المجتمع الدولي إلى بذل كل الجهود اللازمة لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني ومساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك ممارسة حق تقرير المصير، وحق السيادة على أرض دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حلٍ عادلٍ للاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية

التي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة عام 2005.

9. يُكرر رفضه لأيّ مُقترحٍ من أيّ جهةٍ كانت لا يُلبي حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال والحرية والسيادة على أرض دولة فلسطين المحتلة منذ عام 1967، بما فيها الخطة التي تقدمت بها الإدارة الأمريكية الحالية، ويُساند الجهود الفلسطينية الرامية لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو لعام 1967، ويدعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تقوم بذلك في أقرب وقت.

10. ويكرر دعمه لمبادرة الرئيس الفلسطيني التي أطلقها في مجلس الأمن في فبراير 2018، ويُعرب في هذا الصدد عن عزمه مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية وبجدول زمني محددٍ وبرعاية دولية مُتعددة الأطراف لحلّ القضية الفلسطينية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها، بما فيها مبادرة السلام العربية التي اعتمدها القمة الإسلامية عام 2005 ومبدأ حلّ الدولتين على خطوط الرابع من يونيو لعام 1967.

11. يدعو اللجنة الرباعية إلى عقد اجتماع عاجلٍ لإنقاذ فرص السلام وحلّ الدولتين، واتخاذ موقفٍ دوليٍ مُنسجمٍ مع قرارات الأمم المتحدة ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها، بما فيها خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وإلزام حكومة الاحتلال بالتوقف عن تنفيذ مخططاتها الاستعمارية، بما فيها الضم والتوسع الاستيطاني وإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة.

12. ويدعو الدول الأعضاء بالمنظمة إلى:

أ. القيام بالخطوات السياسية والقانونية والاقتصادية اللازمة لمواجهة التهديد الإسرائيلي بضم أيّ جزءٍ من أرض دولة فلسطين المحتلة وفق ما جاء بالقرار.

ب. اتخاذ إجراءات رادعة بحق الدول والمسؤولين والبرلمانيين والأفراد التي تنورط في دعم النظام الاستعماري الإسرائيلي وفي انتهاك قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي المتعلقة بقضية فلسطين.

ج. التنديد بأيّ محاولات أو تصريحات أو مواقف تصدر من أيّ جهةٍ كانت تهدف إلى دعم ضم الاستعمار الإسرائيلي لأيّ جزءٍ

من أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967. د. تقديم كافة أشكال الدعم السياسي والقانوني والفني والمادي اللازم لإنجاح المساعي والخطوات السياسية والقانونية التي تقوم بها دولة فلسطين في الهيئات الدولية المختصة والهادفة إلى مساءلة "إسرائيل"، (السلطة القائمة بالاحتلال)، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني.

هـ. سرعة حظر أعمال الشركات الوارد اسمها في قاعدة البيانات للشركات التي لها علاقات تجارية مع المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

و. العمل على تنفيذ قرارات القمم والاجتماعات الوزارية السابقة المتعلقة بقضية فلسطين والقدس الشريف، بما في ذلك التصويت لصالح القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

ز. تقديم الدعم المادي والمساندة الاقتصادية للشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار المالي الذي تفرضه "إسرائيل"، (السلطة القائمة بالاحتلال)، وحلفاؤها ضد الشعب الفلسطيني وضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

13. يُكلف المجموعة الإسلامية في نيويورك بمباشرة مشاوراتٍ واسعةٍ واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة مخططات الضم والتوسع الاستعماري الإسرائيلي، ويُكلف مجموعة سفراء الدول الأعضاء بالتحرك من أجل نقل مضمون هذا القرار إلى العواصم والحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والإقليمية حول العالم لحثها على اتخاذ إجراءاتٍ عمليةٍ لردع حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن القيام بتنفيذ إجراءاتها غير القانونية.

14. يدعو الدول كافة إلى مُمارسة الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لضمان إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، وخاصةً المرضى وكبار السن والأطفال والنساء، حمايةً لهم من تفشي فيروس كوفيد-19،- وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أيّ تبعاتٍ تتعلق بصحة الأسرى في السجون الإسرائيلية.

15. يُكلف الأمين العام بمتابعة تنفيذ مضمون هذا القرار وتقديم تقريرٍ بشأن تنفيذه لاجتماع وزراء الخارجية القادم.

خطة الضم بين القانون الدولي وفرض الواقع القسري..

إعداد: صلاح الشميري



أثارت مواقف وتعهدات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عقب الانتخابات الثالثة التي جرت في "إسرائيل"، ومنافسه السياسي بيني غانتس، وبعد أن تم تشكيل حكومة ائتلافية جديلاً كبيراً حيث تضمنت هذه الصفقة اتفاقاً من شأنه أن يسمح لحكومة "إسرائيل" بالبدء في عملية "ضم" أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، والتي تتضمن المستوطنات الإسرائيلية ومنطقة غور الأردن، وتأتي خطط "إسرائيل" "بالضم" في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن ما يسمى بـ"صفقة القرن"، والذي يقترح فيها ضم مناطق من الضفة الغربية المحتلة إلى "إسرائيل"، وهذا ما سيؤثر بشكل كبير على المساعي الهادفة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

فمن خلال إعلان السيادة الإسرائيلية على الأغوار، تقضي "إسرائيل" على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي تؤكد عليه المواثيق الدولية، كميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً: نبذة تاريخية عن الضم، بين الضم القانوني وضم حكم الأمر الواقع

منذ احتلال "إسرائيل" للأراضي

تمتد على الحدود الشرقية مع الأردن بشريط عرض يتراوح بين 10 إلى 15 كم، ثم توافق شارون مع مشروع ألون في هذه الجزئية، إذ كان يدعو لعدم السماح بإنشاء دولة بين الأردن و"إسرائيل"، وهذا ما تم تطبيقه فعلاً من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة، والتي قامت في سبيل تحقيق هذا التصور ببناء شارع 90 الذي ربط مستوطنات الأغوار مع بعضها البعض، واستمر حتى اتفاق أوسلو الذي كان يتطلب في تطبيق مرحلته الأولى "غزة أريحا أولاً"، أن تنتقل مناطق واسعة من أراضي الأغوار إلى الفلسطينيين، لذا، فإن فكرة التفاوض على مصير أراضي الأغوار طُرحت للمرة الأولى من قبل حكومة رابين عام 1993م، ولكن ذلك لم يكتمل، حيث قُتل رابين على يد منطرفٍ من أحد أعضاء الأحزاب اليمينية المتشددة،

الفلسطينية عام 1967 تم التعامل معها وخاصةً الضفة الغربية على أنها ورقة مساومة لاستخدامها كورقة سياسية ضاغطة في التعامل مع الدول العربية، كما أن "إسرائيل" نظرت إلى مصادر المياه في الأغوار والضفة الغربية بكونها مستودعاً أمنياً حيوياً لها، لذا اتبعت سياسة متناقضة، فمن جهة بدأت في بناء المستوطنات فيها وشق الشوارع والسيطرة على المزيد من الأراضي، لكنها لم تقم بضم هذه المناطق مع سكانها، بمعنى أنها سعت لحسم العلاقة مع الفلسطيني وليس مع أرضه، وأوجدت بذلك صيغةً بينية جديدة تسمح لها بفعل الأمر وعكسه.

ويُعد الوزير الإسرائيلي "يغال ألون" أول من طالب بضرورة فرض السيادة الإسرائيلية وذلك عام 1967م، حيث دعا إلى ضرورة وجود منطقة آمنة

وقد مثل وصول نتنياهو إلى السلطة (1996 – 1999م) بداية مرحلة جديدة، تجسدت في عدم إلغاء ما تم الاتفاق عليه في أوسلو، ولكن في نفس الوقت، عدم تطبيقه، وإنما تعزيز الوجود الاستيطاني في الأغوار. أما حكومة باراك (1999 – 2001م) فقد وضعت ملف الأغوار على طاولة المفاوضات للمرة الأولى، ولكن الرأي العام الإسرائيلي الضاغط على باراك والذي تزامن مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، جعله يتراجع في التفاوض على هذا الملف، أما استراتيجية حكومة شارون (2001 – 2006م) بخصوص ملف الأغوار فكانت قريبة من سياسة نتنياهو، إلا أنه قدم مشاريع توسعية استيطانية أكبر من سابقتها، وبالرغم من ذلك، واجهت الحكومة الإسرائيلية تحدياً مهماً تمثل في انخفاض رغبة المستوطنين في العيش في منطقة الأغوار، أما أولمرت (2006 – 2009)، فقد جاء باقتراح يخص المستوطنات المنتشرة في أراضي الضفة، داعياً إلى إزالة بعضها، والإبقاء على المراكز الكبرى.

وقد شكل فوز نتنياهو في انتخابات عام 2009 ورئاسته للحكومة مرة أخرى، مرحلة أكثر تعقيداً في التعامل مع قضية غور الأردن. فقد صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي في 12/12/2009 على خريطة جديدة تمثل الأولويات الوطنية لـ "إسرائيل" في التعامل مع أراضي الضفة الغربية، وبموجب ذلك تم منح اعتمادات إضافية لمستوطنات الأغوار، وإقرار بناء 32 بؤرة استيطانية جديدة.

وحتى عام 2012، شهدت مناطق الأغوار بناء ما يُقارب 133 موقعاً عسكرياً. ومنذ عام 2012 وحتى 2017، قامت حكومة نتنياهو بهدم 806 مبانٍ، وما يُقارب 700 منزل، في منطقة الأغوار وحدها.

ثانياً: الدوافع الإسرائيلية من عملية الضم

كان ضم أراضي الضفة الغربية خاصةً تلك التي تقع تحت تصنيف مناطق "ج"، حلماً لدى عددٍ من الساسة الإسرائيليين منذ زمنٍ طويلٍ، هذا الحلم أصبح قريب المنال بعد تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن عزمه ضم أراضي غور الأردن وشمال البحر الميت، وقد واجه ذلك التصريح حالةً من الاستنكار والتنديد فلسطينياً وعربياً وعالمياً، الأمر الذي طرح أمام المتابعين سؤالاً ملحاً حول أهمية منطقة الأغوار بالنسبة إلى "إسرائيل"، التي تبلغ مساحتها ما يُقارب 1600 كيلومتر مربع، أي ما يُقارب 29% من مساحة الضفة الغربية 87% منها تُصنف كمناطق "ج"، أي تخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي أمنياً وإدارياً، وذلك طبقاً لاتفاقية أوسلو، وتمتد هذه المنطقة من "عين جدي" قرب البحر الميت جنوباً إلى منطقة "عين البيضاء" القريبة من بيسان شمالاً.

وفي هذا الإطار يُمكن تصنيف الدوافع الإسرائيلية من خلف خطوة الضم إلى عدة أسبابٍ منها:

1. دوافع أمنية: يُعد المحدد الأمني لمنطقة الأغوار ذو أهمية بالغة بالنسبة لـ "إسرائيل"، مفاده وجود حدود قابلة للدفاع عنها من أجل الحفاظ على العمق الإستراتيجي، لذا فإن منطقة الأغوار تُشكل كما يراها الإسرائيليون حصناً منيعاً أمام أي هجومٍ قد يحدث من جهة الأردن، وترى بأنها خط الدفاع الأول عن "إسرائيل"، وبالتالي الدافع الإسرائيلي من السيطرة عليها تنبع من نظرية عدم السماح

لتكرار مخاطر سابقة كالتالي حدثت في حرب 1948، حينما تم توحيد جبهة شرقية ضد "إسرائيل" بقوات أردنية - عراقية وأخرى عربية، ومع أن طبيعة الحروب وآلياتها تغيرت، حيث أصبح بإمكان الهجمات الصاروخية أن تصل إلى الأراضي "الإسرائيلية"، وخاصةً من المنطقة الشمالية للغور، إلا أن منطقة الأغوار ما زالت تُشكل منطقة عازلة جغرافياً وزمانياً، بين الأردن من جهة، و"إسرائيل" ومستوطناتها من جهةٍ أخرى، وبما أن منطقتي الحروب التقليدية يفترض أهمية وجود إنذار مبكر لأي اعتداء، فإن السيطرة على مناطق الأغوار تُحقق ذلك.

2. دوافع جيوسياسية: ترى "إسرائيل" بأن منطقة الأغوار ستمثل قيمةً كبرى في حال قيام دولة فلسطينية، لكون المنطقة تحتوي على أراضٍ زراعية خصبة شاسعةٍ ومخزونٍ كبيرٍ من المياه، وبالتالي، فإن أهمية فرض السيطرة على هذه المنطقة، تكمن في منع إقامة أي حكم ذاتي فلسطيني فيها، كذلك تتمتع المنطقة بموقع إستراتيجي هام كونها تُشكل امتداداً طبيعياً لتوسع مدينة القدس المحاذية لها، ما يعني السماح لـ "إسرائيل" بتنفيذ مخططاتها الاستيطانية، وأهمها مشروع القدس الكبرى، كما أن التخلي عن هذه المنطقة، يعني بالضرورة، تقلص المشروع الاستيطاني الكلي في الضفة الغربية، وبالتالي زيادة المخاطر على دولة الاحتلال نفسها. فوقاً لمركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2017، يُقدر عدد السكان في هذه المنطقة حوالي 80 ألف فلسطيني، منهم 15 ألفاً يُقيمون

في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجةً للاحتلال، بما في ذلك الحرم الممنهج للحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين، وكذلك انتهاكات لحقوق أخرى مثل: حرية التنقل، والمساواة، وعدم التمييز.

رابعاً: الضم وموقف القانون والقرارات الدولية

إن موقف القرارات الدولية بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان واضحاً ومؤكداً على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة وعلى عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي، وهو ما أشار إليه قرار مجلس الأمن رقم 2334 بتاريخ 2016، بشأن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحث على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية الذي طالب "إسرائيل" بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء "إسرائيل" للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967، وقد أكدت على هذا المبدأ جميع قرارات مجلس الأمن السابقة منها القرار رقم 242 (1967)، 338 (1973)، 446 (1979)، 452 (1979)، 465 (1980)، 476 (1980)، 478 (1980)، 1397 (2002)، 1515 (2003)، و1850 (2008)، وأخرها القرار 2334 (2016)، كما نصت اتفاقيات جنيف الرابعة في المادة 49 منها على أن سلطة الاحتلال "لا يجوز لها ترحيل أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"، أي أنه يُحظر إقامة المستوطنات الإسرائيلية في أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، من جهتها أشارت محكمة العدل الدولية في 2004 بأغلبية 14 صوت، عدم مشروعية بناء

استخدام موارد المياه، حيث تبلغ حصة المستوطن 18 مرة أكبر مقارنةً بحصة الفلسطيني في الضفة الغربية، وأكبر بمرتين ونصف مقارنةً بباقي مستوطني الضفة، كما يتم سنوياً تخصيص ما يُقارب 10 ملايين متر مكعب من المياه للمستوطنين في منطقة الأغوار، وهو ما يُساوي حوالي 30% من استخدام جميع سكان الضفة الغربية.

ثالثاً: مصير الفلسطينيين في مناطق الضم

على عكس سكان القدس الشرقية والجلولان السوري المحتل، فإن الفلسطينيين في الأراضي التي تضمها "إسرائيل" من الضفة الغربية لن يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة الدائمة، وهو ما صرح به رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو "بأن الفلسطينيين في الأراضي التي يشملها الضم سيعيشون في تجمعات معزولة تحكمها السلطة الفلسطينية، وتُحيط بها أراضٍ إسرائيلية"، وبالتالي حرمانهم من التمتع بأي حقوق مُتساوية مع الإسرائيليين، وهو ما يعني التخلص التدريجي من الأهالي الفلسطينيين، وذلك عن طريق التضييق على حياتهم اليومية، وهي السياسة التي لم تتوقف "إسرائيل" عن اتباعها منذ احتلالها لفلسطين، وشروع "إسرائيل" في طرد مُمنهج للسكان الفلسطينيين.

بموجب القانون الإسرائيلي الداخلي، فإن التحرك نحو المزيد من "ضم" الأراضي الفلسطينية يعني استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، كما أنها سترسخ سياسات التمييز المؤسسي المُجحف، والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، التي يواجهها الفلسطينيون

في تجمعات بدوية مُتفرقة، بينما يبلغ عدد المستوطنين في منطقة الأغوار حوالي 7 آلاف مستوطن، يعيشون في 28 مستوطنة، هذا يعني أن متوسط عدد المستوطنين في المستوطنة الواحدة في منطقة الأغوار، يبلغ حوالي 285 مستوطناً بينما يبلغ متوسط عدد المستوطنين في مستوطنات القدس، حوالي 10 آلاف مستوطن للمستوطنة الواحدة، بما يُوضح أن الاهتمام الإسرائيلي في منطقة الأغوار، هو اهتمام جيوسياسي بالدرجة الأولى، مُقابل اهتمام ديمغرافي في منطقة القدس.

3. **دوافع اقتصادية:** تنظر "إسرائيل" إلى الأغوار كونها أرض ذات أهمية اقتصادية استراتيجية كبيرة بسبب الموارد الطبيعية التي تحويها هذه المنطقة، حيث تتميز منطقة الأغوار بأراضيها الزراعية الخصبة الشاسعة، تقوم "إسرائيل" باستغلالها لتوفير احتياجاتها الزراعية، كذلك تتميز المنطقة بمناخها المناسب للكثير من المزروعات وبالمحميات الطبيعية التي تُشكل حوالي 27% من منطقة الأغوار، لذلك منعت "إسرائيل" الفلسطينيين من استخدامها أو البناء فيها، أيضاً فإن المنطقة تحتوي على مخزون وفير من المياه، إذ تحتوي على العديد من ينابيع المياه في السفوح الجبلية، وعلى الكثير من الآبار الجوفية التي تُساهم باستخراج ما يُقارب 16 مليون متر مكعب، ما يعني أن منطقة الأغوار تربض على بحيرة من المياه، تُشكل ما يُقارب ثلث احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية، من جهة أخرى يتمتع المستوطنون في منطقة الأغوار، بمزايا كبيرة في

الضم مُقاصلاً لأبعد حدٍ مُمكنٍ، ولا يشتمل على عددٍ كبيرٍ من الفلسطينيين، وأن يتم إعطائهم الإقامة الإسرائيلية.

يتمتع هذا السيناريو بالاحتمالات الأعلى، فمن خلاله يُمكن للطرفين وهما نتنياهو وجانتس الادعاء بأنهما حقاً ما يُريدان مؤقتاً حتى الدفعة الثانية، كما أن هذا السيناريو سيخفف إن لم يقض على المعارضة الأمريكية أو الأوروبية أو الإقليمية للضم، وسيتم تسويقه إسرائيلياً على أنه استجابة للمطالب الدولية والإقليمية، أي أنه سيناريو يسمح للأطراف بالاحتفاء به.

السيناريو الثالث: الضم المحدود

ويتمثل في قيام نتنياهو بالضم التدريجي ثم يكتفي بالدفعة الأولى من الضم نتيجة للتفاعلات الداخلية الإسرائيلية وتلك الخارجية. ويسعى حزب "أزرق - أبيض"؛ أن يكون الضم لبعض الكتل الاستيطانية الكبرى، وليس خارجها والتي وافق عليها الفلسطينيون في مفاوضات "كامب ديفيد" ضمن اتفاق تبادل الأراضي، وليس بشكلٍ أحادي الجانب؛ وهي تُسمى إسرائيلياً مناطق الإجماع.

وفي الختام يمكن القول أن ما ساعد نتنياهو على التصريح بخطته لضم أجزاء من الضفة الغربية هو وجود إدارة ترامب المنحازة له باعتبار ذلك يُعدُّ فرصة تاريخية، غير أن جهود الدبلوماسية الفلسطينية وردود الفعل الدولية الراضية للضم أثرت على هذا القرار وأفضت إلى تأجيل الموضوع، ويبقى تنفيذ مرهوناً بالتناجج والآثار الأمنية والاقتصادية والسياسية الدولية.

أيّ 23% منها أراضي ملكية فلسطينية خاصة، مُستغلة ما يُسمى إسرائيلياً اللحظة التاريخية المتمثلة بوجود الرئيس دونالد ترامب وإدارته، المنحازة تماماً لليمين، ويُعد هذا السيناريو هو الأقرب إلى مطالب المستوطنين بالضم الكامل والفوري على الرغم من تحفظهم بل ورفضهم خطة ترامب، التي تُشير إلى إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، وهو السيناريو الأخطر والأسوأ بالنسبة للفلسطينيين والمنطقة، من حيث تداعياته المتوقعة سياسياً وأمنياً واقتصادياً، خاصة إذا نفذ نتنياهو تعهده بأن الفلسطينيين في غور الأردن لن يتم منحهم المواطنة الإسرائيلية بعد الضم، غير أن احتمالات حدوث هذا السيناريو ضعيفة جداً.

السيناريو الثاني: الضم التدريجي أو الضم على دفعات

والمقصود هنا هو البدء بضم جزئي ومحدودٍ لحين الوصول إلى كامل الجزء المطلوب ضمّه وفق خطة ترامب، وهو نحو 30%. وقد ذكرت صحيفة "إسرائيل هيوم" بتاريخ 17/6/2020 أن نتنياهو سيقوم بفرض السيادة على 10% من أراضي الضفة، والتي تشمل مستوطنات خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، وهذا ما يتعارض على الأرجح مع التوافق الحكومي.

والضم على دفعات يسمح لتنتياهو بهامشٍ كبيرٍ من المناورة، لكنه قد يُفوت ما يراه الفرصة التاريخية بوجود ترامب في سدة الرئاسة الأمريكية. ومن جهةٍ أخرى، قد ينال موافقة شركائه في الائتلاف وهم حزب "أزرق - أبيض" وقادته بني جانتس وجابي أشكنازي Gabi Ashkenazi على الدفعة الأولى، إذ يرغب حزب "أزرق - أبيض" أن يكون

المستوطنات الإسرائيلية على الأرض المحتلة، كما أكدت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان، تُمثل خرقاً للقانون الدولي، وطالبت جميعها "إسرائيل" بالكف عن تحويل سكانها نحو تلك المناطق، أو تغيير التكوين الديموغرافي لها.

وفي هذا الإطار أكد 100 من خبراء القانون الدولي والذين ينتمون لجامعات في جميع أنحاء العالم بتاريخ 11/6/2020 في رسالة مفتوحة نُشرت على مدونة OpinioJuris أن الخطط الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية يُشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الأساسية، وتهديداً خطيراً للاستقرار الدولي في منطقة مُضطربة.

خامساً: سيناريوهات الضم

تُعتبر فكرة الضم اليمينية بمثابة إجماعاً صهيونياً بين اليمين واليسار، غير أن الخلاف بينهما هو على الحجم والتوقيت وبعض الشروط الفرعية فقط، ويُمكن القول بأن شكل الضم وحجمه يُمكن أن يكون ضمن السيناريوهات الواقعية الرئيسية التالية، مع إمكانية وجود سيناريوهات فرعية وثانوية متعددة.

السيناريو الأول: الضم الكلي والمباشر

ويقصد بذلك قيام نتنياهو وبشكلٍ أحادي الجانب بضم 30% من مناطق الضفة الغربية وفق خطة ترامب، أو بشكلٍ أدق قيامه بضم 20.5% من مساحة الضفة الغربية، أي ضم 1,200 كم من أراضي الضفة الغربية، منها 271 ألف دونم،

مقاطعة "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) ركيزة التضامن العربي والدولي مع الحق الفلسطيني

إعداد: نوال بولصنام - زينب محمد عبد المجيد - معتمد الشوا

جامعة في ماليزيا، اتفاقية رعاية مع العلامة التجارية الرياضية "بوما" بسبب رعايتها لاتحاد كرة القدم الإسرائيلي (IFA)، والذي يضم أندية في مستوطنات إسرائيلية مبنية على أراض فلسطينية مسلوّبة، وكانت الجامعة قد أبرمت عقداً مع "بوما" مدته 3 سنوات كجهة راعية لفريق كرة القدم التابع لها، لتؤكد على أنه لن يتم تجديد العقد بسبب تورط الشركة الألمانية في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. وقد رحبت حركة المقاطعة في ماليزيا بالقرار الذي اتخذته الجامعة. وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد أدرج شركة (Delta Galil) الحاصلة على الترخيص الإسرائيلي الحصري لشركة "بوما"، في قاعدة البيانات الخاصة بالشركات المتورطة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

4/3/2020، نقابات دولية تُخطر شركة "أمازون" الأمريكية وتدعوها للتراجع عن إجراءاتها التمييزية بحق الفلسطينيين: خاطبت الأمانة العامة لشبكة النقابات العالمية "كرستي هوفمان" شركة "أمازون" الأمريكية وطالبتها بالتراجع عن إجراءاتها التمييزية التي تتبعها الشركة في الأرض الفلسطينية المحتلة الهادفة لدعم المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في فلسطين. وجاء في نص الخطاب "أنها بصفتها كمثلٍ لعشرين مليون عامل، وتضامناً مع عمال البريد الفلسطينيين والشعب

عام 2013 بشكلٍ رسمي أن الحركة العالمية لمقاطعة "إسرائيل" باتت تُشكل تهديداً استراتيجياً للنظام الإسرائيلي من خلال مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وقطع العلاقات الأكاديمية والعلمية والبحثية مع "إسرائيل" ووقف التبادل التجاري والصناعي معها، وعلى مدى الخمسة عشرة سنة الماضية، تنامي تأثير حركة مقاطعة "إسرائيل" (BDS) وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها على مختلف الأصعدة، وتمكّنت الحركة من استحداث آليات فعالة ومستدامة للتضامن الدولي مع القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، مما حدا بـ"إسرائيل" اعتبار حركة الـ BDS "خطراً استراتيجياً" يُهدّد نظام الاستعمار والأبارتهويد الإسرائيلي.

ويرصد الجزء الأول من هذا التقرير أبرز فعاليات حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) خلال عام 2020 في دولٍ عدة، أما الجزء الثاني من التقرير فيركز على أهمية المقاطعة العربية لـ"إسرائيل" ومستجداتها.

أولاً: إنجازات حركة المقاطعة الدولية لـ"إسرائيل" (BDS) خلال عام 2020

1/3/2020، أكبر جامعة ماليزية تُنتهي عقدها مع شركة "بوما" لرعايتها الاتحاد الإسرائيلي: أنهت جامعة (UiTM) الماليزية، وهي أكبر

في ظل تغول الاحتلال الإسرائيلي وتصعيد انتهاكاته تجاه الشعب الفلسطيني، وسعيه لتصفية القضية الفلسطينية ضمن الخطة الأمريكية-الإسرائيلية التي أطلق عليها "صفقة القرن"، تتضاعف أهمية تكاتف الجهود وتصعيد النضال من أجل إحباط هذه المحاولات الاستعمارية.

ويأتي كلّ هذا في ظلّ المحاولات الإسرائيلية لاستغلال جائحة كورونا التي ضربت العالم لتمرير مخطط الضم، ومصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. وفي مواجهة الممارسات التي تنتهجها "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) التي تجمع بين انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري (الأبارتهويد)، تأتي حركة المقاطعة الدولية (BDS) كردّ على هذه الممارسات وكسلاح فعال ومؤثر بقيادة فلسطينية، وبدعم من المتضامنين مع القضية الفلسطينية في جميع أنحاء العالم.

إذ عازمت حركة المقاطعة الدولية (BDS) منذ انطلاقتها في عام 2005، على فرض العزلة على نظام الاستعمار الاستيطاني والأبارتهويد الإسرائيلي، وذلك من أجل مُساندة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وأهمها التحرر الوطني وعودة اللاجئين وحق تقرير المصير. حيث أقرت حكومة الاحتلال

طرق، حيث تُقلل من دخل الاحتلال مع توقف الشركات عن الاستثمار لدى نظامه العنصري.

5/4/2020، حركة المقاطعة في بلفاست تُشيد بدعوة النرويج لتكثيف المساعدات للفلسطينيين: أشادت حركة المقاطعة في بلفاست بدعوة النرويج التي ترأس مجموعة المانحين الدوليين لفلسطين إلى تكثيف المساعدات للفلسطينيين، داعيةً للعمل على دعم الفلسطينيين لمواجهة فيروس كورونا في ظل الحصار الإسرائيلي. ووجهت النرويج هذه الدعوة مُذكِّرةً بأنه تم تأجيل اللقاء الربيعي لمجموعة المانحين التي ترأسها، إلى أجلٍ غير مُسمى بعدما كان يُفترض أن يُعقد بتاريخ 8/4/2020 في بروكسل. وأكدت وزيرة الخارجية النرويجية "إيني إريكسون سوريدي" في بيان أنها "قلقة خاصة من انتشار فيروس كورونا المستجد في غزة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم لتخفيف أثر أزمة كورونا المستجد على السكان الذين يُعانون وضعاً هشاً أصلاً".

6/4/2020، حركة المقاطعة في بلجيكا تُجدد دعوتها للعمل ضد شركة (G4S) الأمنية: دعت حركة المقاطعة في بلجيكا لمقاطعة شركة (G4S) الأمنية، وهي أكبر شركة أمنية في العالم، بسبب تدريبها لقوات الاحتلال الإسرائيلي على أساليب القمع المستخدمة ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى توفير كاميرات المراقبة الذكية التي تُثبتها سلطات الاحتلال على أبواب المسجد الأقصى. كما تقوم بتدريب شرطة الاحتلال على التكتيكات القمعية التي تستهدف الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأكدت حركة المقاطعة على أن قمع الاحتلال المتصاعد بما في ذلك

جيش الاحتلال في مراقبة وملاحقة الفلسطينيين من خلال تقنيات التعرف على الوجوه. واعتبرت الحركة قرار شركة مايكروسوفت إنجازاً كبيراً لدعوات وحملات المقاطعة. وأكدت شركة "مايكروسوفت" في بيان لها على أنه "بعد دراسةٍ متأنيةٍ، اتفقت مايكروسوفت وأناي فيجن على أنه من مصلحة الشركتين أن تتنازل مايكروسوفت عن حصتها في "آني فيجن". وكانت قناة "إن بي سي نيوز" الأمريكية قد كشفت في أكتوبر 2019، أن "آني فيجن" قامت بدعم مشروع مراقبة عسكرية سرية كان يُراقب الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وقد فازت الشركة بجائزة الدفاع الإسرائيلية الأولى عام 2018 لمنع مئات الهجمات باستخدام كميات كبيرة من البيانات، وفقاً لسلطات الاحتلال الإسرائيلي. وتأسست شركة "آني فيجن" عام 2015، واتخذت مكتباً لها في "تل أبيب"، وحصلت فور تأسيسها على العقود والمشاريع المشتركة مع الجيش الإسرائيلي.

4/4/2020، حركة المقاطعة في بروكسل تُحذّر من شراء المنتجات الإسرائيلية عبر الإنترنت: حذرت حركة المقاطعة في بلجيكا من شراء المنتجات الإسرائيلية عبر الإنترنت، في ظل تفشي فيروس كورونا، وأكدت حركة المقاطعة على أنه رغم قيود الحرية على الأفراد بسبب انتشار فيروس كورونا، إلا أن هناك ما يُمكن القيام به من أجل فلسطين، داعيةً الأشخاص إلى الامتناع عن شراء المنتجات الإسرائيلية. ونُكرت الحركة بكيفية معرفة منتجات الاحتلال الإسرائيلي، بأنها تحمل رمزاً يبدأ في أول 3 أرقام من اليسار منه بـ 729، وأشارت الحركة إلى أن مقاطعة الاحتلال تُؤدي الفصل العنصري الإسرائيلي بعدة

الفلسطيني تُطالب شركة "أمازون" بالالتزام بالقرارات الدولية ذات العلاقة بالاستيطان غير الشرعي في فلسطين. وكان اتحاد العمال الكندي (CLC) قد طالب شركة "أمازون" بالتراجع عن إجراءاتها التمييزية تجاه الشعب الفلسطيني. فقد عمدت شركة "أمازون" على نشر إعلان طالبت فيه الفلسطينيين بتغيير عنوانهم البريدي إلى "إسرائيل" لتمنحهم شحناً مجانياً لبضائعهم في إطار حملة عنصرية نفذتها الشركة لدعم المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية.

12/3/2020، لجنة بجامعة "براون" الأمريكية تُوصي بسحب الاستثمار من أي شركة تستفيد من احتلال الأرض الفلسطينية: أصدرت لجنة جامعة براون الاستشارية توصية رسمية بأن تسحب الجامعة المرموقة استثماراتها من أي شركة تستفيد من الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ووردت التوصية في تقرير رسمي قدمته اللجنة إلى رئيس الجامعة وهيئتها الإدارية العليا، مُرفق به قائمة بأسماء شركات محددة سيتم وضعها على لائحة المقاطعة، مُسترشدة في ذلك بتقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي يحتوي على قائمة الشركات المتورطة في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية. وتُعد جامعة براون، من أهم سبع جامعات في الولايات المتحدة إلى جانب جامعة هارفارد، وجامعة ييل، وجامعة برينستون، وجامعة كولومبيا، وجامعة بنسلفانيا وجامعة كورنيل.

1/4/2020، حركة المقاطعة في اليابان تُرحب بتخلي "مايكروسوفت" عن شركة "آني فيجن" الإسرائيلية: رحبت حركة المقاطعة في اليابان بإنهاء شركة مايكروسوفت استثماراتها في شركة "آني فيجن" الإسرائيلية المتواطئة مع

الهجمات المنهجية التي تشنها شرطة الاحتلال وشركات الأمن الخاصة على الفلسطينيين في المسجد الأقصى، يزيد الحاجة المُلحة للضغط على (G4S) لإنهاء تواطؤها في انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي. وكانت حركة (BDS) قد نجحت بعد سنواتٍ من حملات الاحتجاج والمقاطعة، في الضغط على الشركة الأمنية الدانماركية - البريطانية (G4S) لتقرر الانسحاب من عقودها مع مصلحة السجون الإسرائيلية بعد انتهاء العقد في 2017.

وبذات التاريخ، حركة المقاطعة في نيودلهي تدعو باحثة هندية إلى رفض استلام جائزة إسرائيلية: دعت حركة المقاطعة في الهند الباحثة الهندية "جيتا سن" إلى رفض استلام جائزة "دان ديفيد" الإسرائيلية، مُطالبَةً بعدم تلميع الاحتلال الإسرائيلي الذي يرتكب جرائم بحق النساء الفلسطينيات. ونشرت الحركة عريضةً لمجموعة من الباحثين والعلماء والنشطاء الفلسطينيين والعرب والعالميين، عبّرت عن الإعجاب بأعمال الباحثة الهندية، لكنها أكدت على القلق الكبير من قبول الباحثة لجائزة "دان ديفيد" للعام 2020.

وأكدت العريضة أن "هذه الجائزة تمنحها مؤسسة دان ديفيد، التي تُشارك مع سلطة الآثار الإسرائيلية، في ترسيخ مشاريع الاحتلال الاستعمارية، كما تستضيفها جامعة تل أبيب، وهي مؤسسة استثمرت بعمق في دعم مشروع الفصل العنصري في الأرض المحتلة"، ودعت العريضة الباحثة الهندية إلى التأكيد على أهدافها في ضرورة تحقيق المطالب الأساسية للعدالة بين الجنسين والصحة الإنجابية وجعلها ملموسة، من خلال رفض الجائزة الإسرائيلية التي تجعلها مُتواطئة

مع الاحتلال. وكانت المؤرخة النسوية البريطانية "كاثرين هول" قد رفضت جائزة "دان ديفيد" لأسباب سياسية أيضاً، عام 2016.

11/4/2020، حملة التضامن الإيرلندي - الفلسطيني تُرحب بالدعم الإيرلندي للأونروا: رحبت حملة التضامن الإيرلندي- الفلسطيني بإعلان إيرلندا توفير مبلغ 6 ملايين يورو لدعم وكالة الأونروا، داعيةً الحكومة إلى ممارسة المزيد من الضغوط من أجل إنهاء الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة، في ظل مخاطر تفشي فيروس كورونا. ودعت الحملة، الحكومة الإيرلندية إلى بذل المزيد من الجهود للمساعدة في إنهاء الحصار غير القانوني الذي يفرضه الاحتلال على غزة، والذي يُعرض الفلسطينيين للخطر خلال جائحة كورونا. كما دعت إلى المزيد من الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لضمان وفائه بالتزاماته القانونية لتوفير ما يكفي من الرعاية الصحية للشعب الفلسطيني.

12/4/2020، مُطالبة شبكة "المنظمات الفرنسية من أجل فلسطين" فرنسا بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني: طالب الدكتور "فرانسوا لورو" رئيس شبكة "المنظمات الفرنسية من أجل فلسطين"، الرئيس الفرنسي، "إيمانويل ماكرون" ووزير خارجيته، باستخدام كافة الوسائل المتاحة، للضغط على "إسرائيل" من أجل تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، في ظل أزمة فيروس كورونا. ودعا "لورو"، في رسالة شبكته التي تضم في عضويتها 40 منظمة فرنسية لـ "تذكير "إسرائيل" بواجبها، بصفتها دولة احتلال، باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة، بموجب المادة 56 من اتفاقية

جنيف الرابعة". كما طالب بالضغط على الاحتلال لنقل المرضى الفلسطينيين إلى المستشفيات الإسرائيلية، عندما تستدعي الحاجة، وحماية الأسرى وإطلاق سراح الأكثر ضعفاً منهم، وهم "كبار السن والمرضى والأطفال والنساء". وأكد "لورو" في رسالته على ضرورة تقديم مساعدات طارئة للمؤسسات والمنظمات الصحية العاملة في غزة. وقد أصدرت الأمانة العامة بياناً رحبت بجهود "شبكة المنظمات الفرنسية من أجل فلسطين"، الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني.

15/4/2020، حركة المقاطعة تُدين استيراد الهند للأسلحة الإسرائيلية: أدانت حركة المقاطعة شراء الهند ما يُقارب نصف صادرات الأسلحة الإسرائيلية من معدات وأسلحة عسكرية وتكنولوجيا دفاعية والمجربة على الفلسطينيين، معتبرةً ذلك تمويلاً لجرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني. وأكدت الحركة أنه "في الآونة الأخيرة، خاصةً بعد قدوم حكومة مودي عام 2014، امتدت العلاقات الهندية - الإسرائيلية إلى مناطق مثل: الأمن الداخلي، والمناورات العسكرية المشتركة، ومجالات التجارة الأخرى"، وأشارت الحركة إلى أن الهند أصبحت تدعم الاحتلال الإسرائيلي على المستوى الدبلوماسي، حيث تقوم بالتصويت لصالح الاحتلال في الأمم المتحدة، رغم زعمها أن "العلاقات مع "إسرائيل" لا تعني التخلي عن القضية الفلسطينية".

30/4/2020، حركة المقاطعة الدولية (BDS) تقود حملة لمقاطعة شركة (AXA) الفرنسية: قادت حركة المقاطعة الدولية (BDS) لـ "إسرائيل" حملةً دوليةً لمقاطعة شركة التأمين الفرنسية (AXA) بسبب استثماراتها في

أكبر خمسة بنوك إسرائيلية تُمول بشكلٍ مباشرٍ المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وشركات أسلحة تدعم قتل الفلسطينيين. وقد انضم لهذه الحملة كل من: حركة المقاطعة في اليابان، حركة المقاطعة في بلجيكا، حركة المقاطعة في إيطاليا، حركة المقاطعة في تشيلي. وجاءت هذه الحملة بعد أن نشرت المنظمة الأمريكية (SumOfUs) لمراقبة الشركات، تقريراً بيّن أن الشركة الفرنسية (AXA) تستثمر أكثر من 91 مليون دولار أمريكي في (Elbit Systems) التي تُعد أكبر شركة للتسلح والمعدات العسكرية لدى الاحتلال الإسرائيلي، حيث تُنتج ما يُقارب 85% من الطائرات دون طيار التي يستخدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي في عمليات قتل الفلسطينيين، كما تُزوّد جدار الفصل العنصري بتقنيات المراقبة والمعدات الإلكترونية. والجدير بالذكر أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نشرت بتاريخ 12 فبراير 2020، القائمة السوداء الخاصة بالشركات العاملة في المستوطنات، من ضمنها شركة التأمين الفرنسية (AXA).

29/4/2020، القضاء البريطاني يُؤيد قرار بلديات محلية سحب استثماراتها من شركات إسرائيلية: أكدت حملة التضامن مع فلسطين (PSC) في بريطانيا، أنها انتصرت على الحكومة أمام محكمة العدل العليا، بشأن اللوائح التي فرضتها الحكومة البريطانية عام 2016 على صناديق التقاعد في البلديات بعدم سحب استثماراتها في الشركات المتواطئة في قمع الاحتلال للشعب الفلسطيني. وكانت حركة التضامن قد قامت برفع دعوى على الحكومة عام 2017 وفازت بها لصالح حركة التضامن مع فلسطين، ولكن الحكومة البريطانية استأنفت

على قرار المحكمة وحكمت محكمة الاستئناف لصالح الحكومة، لكن حركة التضامن استأنفت مرة أخرى لمحكمة العدل العليا التي قررت أن تعليمات الحكومة المركزية للحكومات المحلية باطلّة، وأن من حق البلديات أن تُقرر بشأن استثمارات صناديق التقاعد بما يراه مالكي تلك الصناديق (المتقاعدون). وكانت "إسرائيل" وحلفاؤها في بريطانيا قد انخرطوا لسنوات في معركة لنزع الشرعية عن النشاط الداعم لحقوق الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص، محاولة تجريم العمل الداعم لحملات المقاطعة (BDS) وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على "إسرائيل".

30/4/2020، حركة المقاطعة في بروكسل تُرحب بملاحقة WhatsApp مجموعة NSO الإسرائيلية: رحبت حركة المقاطعة في بلجيكا برفع شركة (WhatsApp) دعوى قضائية جديدة ضد مجموعة (NSO) الإسرائيلية المتهمّة ببيع تكنولوجيا التجسس للحكومات التي تستخدمها لمراقبة المعارضين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وأشارت الحركة إلى أن (WhatsApp) تتهم الشركة الإسرائيلية باستخدام خوادم الولايات المتحدة الأمريكية، والمشاركة في تنفيذ عمليات اختراق هواتف محمولة لأكثر من 1400 مستخدم للتطبيق. وقالت: "إن الشركة قامت باختراق هواتف أشخاص، بينهم مسؤولين حكوميين ونشطاء وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان". وأوضحت أن الشركة الإسرائيلية تتحمل المسؤولية عن القيام بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

3/5/2020، سياسيون بريطانيون يُطالبون بمعاينة الاحتلال في حال

تنفيذ سياسة الضم: طالب 130 نائباً وسياسياً بريطانياً من مختلف الأحزاب، رئيس الوزراء "بوريس جونسون"، بفرض عقوبات اقتصادية على الاحتلال الإسرائيلي في حال قيامه بضم مناطق من الضفة الغربية، من خلال رسالة بادر إليها مجلس "تعزيز التفاهم العربي - البريطاني"، ضمّت وزراء سابقين عن حزب المحافظين، ورئيس حزب المحافظين السابق "لورد باتين"، ووزيرة التطوير الدولي السابقة "أندرو ميتشل"، ووزراء آخرين منهم "مارغريت هودج". وعبرت الرسالة عن غضب الموقعين من إعلان حكومة الاحتلال نيتها ضم أجزاء من الضفة، معتبرة ذلك "ضربة قاتلة لفرص السلام استناداً إلى حلّ الدولتين". وشددت الرسالة أنه على بريطانيا أن لا تتردد في فرض عقوبات على الاحتلال كما حصل مع روسيا بعد ضم جزيرة "القرم". ودعت الرسالة إلى "التوضيح، علناً، لـ"إسرائيل"، أن أي ضم سيواجه بعواقب وخيمة، منها فرض العقوبات".

8/5/2020، رابطة "فلسطين ستنتصر" تدعو إلى مقاطعة متاجر Intermarché الفرنسية: دعت رابطة "فلسطين ستنتصر" إلى مقاطعة مُنتجات متاجر "Intermarché" الفرنسية لاستيرادها المنتجات الزراعية الإسرائيلية، معتبرة ذلك تواطؤاً مع جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين. وقالت الرابطة للمستهلك الفرنسي "لا تشتري الحمضيات الإسرائيلية، لأنها تُعد مساهمة في دعم نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، لذلك دعونا لا نُموله، ونُقاطعه". وقام نشطاء من الرابطة في وقت سابق بوضع ملصقات تدعو إلى مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي، على مجموعة من المنتجات الزراعية

في المتجر الفرنسي، والتي تم استيرادها من المستوطنات. ويُذكر أنه في نوفمبر 2019، قرّرت المحكمة العليا للاتحاد الأوروبي بوجود أن تضع دول الاتحاد وسمّاً على المواد الغذائية الإسرائيلية التي يتم إنتاجها على أراضي الضفة الغربية المحتلة والجولان السوري المحتل، لتوضيح بأنها منتجات "مستوطنات إسرائيلية".

10/5/2020، دعوات لمهرجان "Burning Man" الأميركي لإنهاء تعاونه مع شريكه الإسرائيلي: دعت الحملة الفلسطينية للمقاطعة إدارة مهرجان الفنون الأميركي "Burning Man" إلى إنهاء ارتباطه مع شريكه الإسرائيلي "Midburn" لتورطه في انتهاكات الاحتلال بحق المجتمعات البدوية الفلسطينية التي تتعرض للتطهير العرقي في النقب. وقالت الحملة "إن (بيرننج مان) لا تكتفي بتنظيم مناسبات ومهرجانات في التجمعات البدوية التي تتعرض للتطهير العرقي المستمر من الاحتلال الإسرائيلي لصحراء النقب، بل تُحاول تنظيم مهرجانات في معسكرات تدريب الجيش الإسرائيلي المجرم". وأشارت إلى أن المهرجان أعلن عن نسخة جديدة منه في الضفة الغربية المحتلة.

وشددت الحملة الفلسطينية على أنه لا يمكن تحقيق قيم المهرجان الأميركي المتمثلة في "الاندماج الجذري" من خلال مهرجان يُعزز بفعالية خطة ترامب العنصرية لضم الأراضي الفلسطينية. وقالت إن "بيرننج مان" يجب أن يُدينوا هذا الانتهاك الفاضح لعلاماتها التجارية وقيمها، وأن تُنهي علاقتها بشريكها الإسرائيلي الرسمي لوضع حدٍ لتواطئه في انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية

والفصل العنصري ضد الفلسطينيين. وبذات التاريخ، مُنظمات وأحزاب نرويجية يُطالبون بلادهم لإنهاء العقاب الجماعي للفلسطينيين: طالبت عشرات المنظمات والأحزاب النرويجية في رسالة مشتركة حكومة بلادهم بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وإدخال المواد الطبية اللازمة لمواجهة مخاطر تفشي فيروس كورونا. وتم تسليم الرسالة إلى وزير الخارجية "إيني إريكسن سوريدي"، والتي جاء في نصها "بالنسبة للناس في الضفة الغربية وشرق القدس وقطاع غزة، فإن فيروس كورونا له آثار اقتصادية واجتماعية صعبة، إلى جانب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي".

وأوضحت المنظمات النرويجية أن سلطات الاحتلال هدمت 69 مبنى في الضفة الغربية وشرق القدس، من بينها 7 آلات لمياه الصرف الصحي، ومن بينها منشآت ممولة دولياً. كما أشارت إلى زيادة في الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون والاعتداءات من قِبَل الجنود الإسرائيليين، بالإضافة لتخطيط حكومة الاحتلال لضم مناطق واسعة من الضفة الغربية.

كما ورد في الرسالة أن "الحكومة النرويجية تحدثت عن مركزية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في السياسة الخارجية النرويجية، ومن هذا، تتحمل النرويج مسؤولية واضحة". وحثت الرسالة وزير الخارجية على اتخاذ مبادرة في الأمم المتحدة وفي الهيئات الدولية الأخرى من أجل وقف العقاب الجماعي للفلسطينيين.

وبذات التاريخ أيضاً، 66 نائباً في تشيلي يُطالبون حكومتهم بإدانة خطة الضم

الإسرائيلية: رحبت "الفدرالية الفلسطينية في تشيلي" بمطالبة أكثر من 66 نائباً برلمانياً من جميع الاتجاهات السياسية بإدانة مساعي الاحتلال الإسرائيلي لضم أراضٍ جديدة بالضفة الغربية المحتلة، من خلال توقيع رسالة سُلمت إلى وزير الخارجية التشيلي "تيودورو ريبيرا"، وقد أبدى النواب عدم ارتياحهم للخطوات الإسرائيلية، وقالوا في الرسالة: "في تشيلي هناك وعي كبير بما يحدث في فلسطين، وسافر الكثير منا ممن اشتركوا في هذه الرسالة إلى المنطقة وكانوا شهود عيان على عدم الاستقرار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني".

وأضاف النواب في رسالتهم "قمنا بزيارة أقارب وسجناء سياسيين سابقين، ولاحظنا البناء العشوائي للمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، ورأينا تمديد وتعسف بناء جدار الفصل العنصري في قلب الأراضي الفلسطينية، كما يُعاني البعض من مُضايقات المستوطنين وجنود الاحتلال". كما أكدوا مجدداً موقف بلادهم "بعدم الاعتراف بأي سيادة لـ"إسرائيل" على الأراضي المحتلة منذ 1967"، مُعتبرين أن أيّ خطوات لتنفيذ الضم، تُعد انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي.

11/5/2020، منظمة كندية تدين ملاحقة "فيسبوك" للمحتوى الفلسطيني: أدانت منظمة "كنديون من أجل العدالة والسلام" حذف شركة "فيسبوك" المحتوى التضامني مع الشعب الفلسطيني بذريعة مخالفة معايير النشر. بعد أن قدمت حكومة الاحتلال 158 طلباً إلى "فيسبوك" خلال أربعة أشهر، حيث طلبت منها إزالة المحتوى الذي تعتبره "تحريراً". واتخذت شركة

الشركة الألمانية وقامت بتوسعته.
25/5/2020 حركة المقاطعة تُدين عودة رحلات شركة العال الإسرائيلية إلى تركيا: استنكرت حركة المقاطعة في تركيا تسيير شركة "طيران العال" الإسرائيلية رحلة إلى إسطنبول بعد قطيعة استمرت سنوات، مؤكدةً على ضرورة إنهاء جميع أنواع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي. وأكدت الحركة في بيان لها على أن "الاحتلال الإسرائيلي يقوم على التمييز العنصري، ويضع الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال.. ومن أجل ذلك يجب إنهاء العلاقات معه". والجدير بالذكر أن الطائرة الإسرائيلية حُملت في إسطنبول بنحو 24 طناً من مواد الإغاثة الموجهة للولايات المتحدة لمساعدتها في معركتها ضد وباء كورونا. وتقدمت شركة "العال" للسلطات التركية بطلب للحصول على إذن لاستئناف الرحلات الجوية المنتظمة إلى تركيا، بعد قطيعة منذ عام 2010 بعد أحداث سفينة "مافي مرمره".

26/5/2020 رفضٌ لملاحقة مجلس مدينة "مونبيليه" الفرنسية حملات التضامن مع القضية الفلسطينية: رفضت جمعية "التضامن الفرنسي - الفلسطيني" ملاحقة مجلس مدينة "مونبيليه" لحملات التضامن مع القضية الفلسطينية، داعيةً إلى استمرار عمل المتضامنين في المدينة لفصح جرائم الاحتلال الإسرائيلي. ودعت الجمعية إلى رفض سياسات مدينة "مونبيليه" التي قامت بحظر مجموعة من النشاطات التضامنية مع الشعب الفلسطيني في ذكرى النكبة. وشددت على أن حظر ومنع نشاطات حركة المقاطعة والفعاليات التضامنية، يُعد انتهاكاً لحرية التعبير والرأي، ودعماً للاحتلال الإسرائيلي وجرائمه بحق الفلسطينيين. وأكدت الجمعية أن حركة

المحتلة"، وأوضحت أن صندوق التقاعد الاسكتلندي أعلن سابقاً التزامه بما يُسمى "الاستثمار المسؤول"، الذي يُؤكد من خلاله الاستثمار مع الشركات في الجوانب البيئية والاجتماعية، بعيداً عن الانتهاكات أو التجاوزات. وجاء في الرسالة أنه "كان لدى 11 صندوق تقاعد في اسكتلندا استثمارات في بنك (هبوعليم) ولكن العديد منها باعت أسهمها، ليبقى صندوق (لوثيان) الوحيد في اسكتلندا الذي يُواصل الاستثمار في البنك الإسرائيلي".

وبذات التاريخ، حركة المقاطعة تدعو إلى إدراج شركة "هايدلبرغ" الألمانية إلى القائمة السوداء: دعت حركة المقاطعة، الأمم المتحدة إلى إدراج الشركة الألمانية "هايدلبرغ سيمنت" لمواد البناء، إلى القائمة السوداء للشركات العاملة في المستوطنات، وذلك لتورطها في جرائم الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري. وأكدت الحركة على أن العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل الأراضي الفلسطينية المسروقة، لم تُدرج في قائمة الأمم المتحدة، ودعت الحركة إلى العمل ضد الشركة الألمانية، حتى تُوقف تورطها ومُشاركتها في جرائم الاحتلال الإسرائيلي ونهب الموارد الفلسطينية.

وتعمل شركة "هايدلبرغ" في محجر "ناحال رابا" الاستيطاني، والذي يقع في منطقة مجلس "السامرة" الإقليمي للمستوطنات الإسرائيلية، وجرى استغلال المحجر لأول مرة في عام 1986 من قِبَل شركة "Pioneer International" الأسترالية، التي اشترتها شركة "Hanson"، وهي شركة بريطانية لمواد البناء، وفي عام 1999 أصبح المحجر في يد "Hanson Israel" حتى عام 2007، عندما اشترته

"فيسبوك" إجراءات ضد 200 حساب فلسطيني، كما أزلت مئات المنشورات والصور، في الحرب التي تُواصلها بحق الفلسطينيين. وقالت المنظمة: "إن "فيسبوك" لم تتخذ مثل هذه الإجراءات ضد عشرات الحسابات والصفحات المؤيدة للاحتلال الإسرائيلي، والمعروفة بالتحريض على العنصرية والعنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم". وكانت حركة المقاطعة في بلجيكا، بتاريخ 7/5/2020، قد استنكرت إزالة شركة "فيسبوك" عشرات الحسابات الخاصة بالصحفيين والنشطاء الفلسطينيين، معتبرةً ذلك مُساهمة منها في قمع حرية التعبير التي يستهدفها الاحتلال الإسرائيلي.

12/5/2020 حملة التضامن تدعو للعمل ضد صندوق المعاشات التقاعدية الاسكتلندي: دعت حملة "التضامن مع فلسطين" في اسكتلندا إلى العمل ضد صندوق المعاشات التقاعدية الاسكتلندي بسبب استثماراته في البنوك الإسرائيلية، معتبرةً ذلك دعماً لنظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين. وقالت الحملة: "إن صندوق تقاعد "لوثيان" الاسكتلندي يستثمر في بنك "هبوعليم" الإسرائيلي منذ عدة سنوات، والذي تم تغريمه في الولايات المتحدة بسبب "سلوك إجرامي" يتعلق بقضية فسادٍ كبيرة. وأوضحت أن البنك تعرّض لحملات مقاطعة واسعة، العام 2019، بسبب تمويله للمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بينما جرى إدراجه على القائمة السوداء من قِبَل الأمم المتحدة.

وأرسلت حملة التضامن رسالةً إلى صندوق التقاعد، أكدت فيها على أن "بنك هبوعليم" متواطئ في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

الفلسطينية.

عام 2018، برئاسة "نجيب تون عيد الرازق" صفقة بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي، تحمل اسم "مشروع ماغوم" لاقتناء نظام لجمع المعلومات عن المعارضين ومراقبة النشاط المدني، وقد تم التوقيع على الاتفاقية من خلال شركة ذات واجهة قبرصية تم إنشاؤها خصيصاً لهذا الغرض تُسمى Kohai Corp Ltd"، وتعمل هذه الأخيرة على إقامة علاقات مع الدول التي لا تملك علاقات رسمية مع الاحتلال. كما أكد التقرير المذكور أن حكومة تحالف "باكاتان هارابان" التي جاءت إلى السلطة مع هزيمة تحالف "نجيب عبد الرازق" في مايو 2018، أقامت عقداً جديداً مع تعديلات على أهداف العقد الأول مع الشركة الإسرائيلية.

وأكد بيان حركة المقاطعة في ماليزيا على أنه "في ضوء موقف حكومته المعلن الداعم للفلسطينيين والقضية الفلسطينية، والانتهاك المحتمل للأمن السيبراني في ماليزيا من قِبَل الكيان الإسرائيلي، فإننا ندعو الحكومة للرد علناً على الادعاءات الخطيرة للغاية الواردة في التقرير المذكور".

31/5/2020، حركة المقاطعة تدعو اللاعب "رحيم سترلينج" لوقف التعاون مع "بوما": دعت حركة المقاطعة في جيرونا (إسبانيا) إلى الضغط على لاعب كرة القدم "رحيم سترلينج" نجم فريق "مانشستر سيتي" الإنجليزي، لوقف توقيع عقد تعاون مع شركة "بوما"، بسبب تواطؤها مع الاحتلال الإسرائيلي من خلال دعم المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية التي تُجبر العائلات الفلسطينية على ترك منازلهم. وأكدت الحركة أن الشركة بصدد التعاقد مع نجم كرة القدم "رحيم" في صفقة قياسية

30/5/2020، محكمة إسبانية ترفض اعتبار التضامن مع فلسطين "جريمة كراهية": أيدت المحكمة الإقليمية الإسبانية الحكم القاضي بعدم اعتبار أعمال التضامن مع الشعب الفلسطيني "جريمة كراهية"، بعد دعوى رفعت بدعوى من مجلس مدينة "غادس" الإسبانية ومنظمات موالية للاحتلال الإسرائيلي. ورفضت المحكمة الإقليمية القضية بعد أن تم استئنافها من المنظمة الموالية للصهيونية المُسمّاة "أسيون"، التي أصرت على اعتبار أعمال التضامن مع الشعب الفلسطيني "جرائم كراهية"، ولقي قرار المحكمة ترحيباً واسعاً حيث اعتبره المتضامنون مع القضية الفلسطينية إنجازاً جديداً لحركات مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي.

وجاء هذا القرار بعد نجاح حركة المقاطعة الدولية لـ"إسرائيل" (BDS) في إلغاء إقامة دورة السينما الإسرائيلية في المرافق البلدية الإسبانية عام 2017. برغم رفع عدد من أعضاء المجالس الحكومية المحلية الإسبانية قضية أمام المحكمة، عام 2019، رفضاً لإلغاء مشاركة الأفلام الإسرائيلية في دورة السينما.

وبذات التاريخ، حركة المقاطعة في ماليزيا تُدين تعامل مؤسسات حكومية مع شركة أمنية إسرائيلية: أدانت حركة المقاطعة في ماليزيا تعامل مؤسسات حكومية ماليزية مع شركة الأمن السيبراني "Calcalist Tech" الإسرائيلية داعيةً إلى إنهاء هذا التعاون.

وأشارت الحركة إلى تقرير إلكتروني يُشير إلى توقيع الحكومة الماليزية،

المقاطعة في فرنسا جهةً مُستقلة لا تسعى للحصول على تمويل أي مؤسسة أو جهة، وقالت إن حملة المقاطعة في مدينة "مونبلييه" عضو في حركة المقاطعة في فرنسا، وهي جزء من حركة المقاطعة الدولية (BDS) تحت القيادة الفلسطينية التي أطلقت عام 2005 من قبل 372 منظمة فلسطينية.

وبذات التاريخ، حركة المقاطعة تدعو إلى تكثيف العمل من أجل إنهاء الحصار على غزة: دعت حركة المقاطعة إلى تكثيف العمل من أجل إنهاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، مُطالباً بإدخال المعدات الطبية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا.

وقالت الحركة في بيان لها أن "النظام الصحي في غزة يُعاني من وطأة الأزمة التي خلفها الحصار الإسرائيلي القاسي على مدى ثلاثة عشر عاماً، بينما يضيف فيروس كورونا أزمةً جديدةً للقطاع"، وذكرت الحركة في بيانها أنه يوجد 56 جهاز تنفس صناعي و40 سريراً في وحدات العناية المركزة في قطاع غزة، وهي ليست كافية لرعاية نحو مليوني فلسطيني يعيشون في القطاع. ويأتي بيان حركة المقاطعة الدولية لـ"إسرائيل" (BDS)، بعد حملة المطالبة العالمية بإنهاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي شارك فيها أكثر من 500 فناناً حول العالم.

حيث وقّع فنانون على عريضة تدعو إلى ممارسة ضغوط دولية من خلال الحظر العسكري على الاحتلال الإسرائيلي، لإجباره على رفع الحصار عن قطاع غزة، وسط مخاوف انتشار فيروس كورونا. ونُشرت العريضة يوم 13 مايو 2020، بالتزامن مع ذكرى النكبة

تجاوزت الـ 100 مليون يورو.

وأوضحت أن "رحيم" له مواقف مُناهضة للعنصرية، ودعا في وقت سابق لاستخدام الضغط الاقتصادي من أجل إحداث التغييرات. والجدير بالذكر أن شركة "بوما" وشركة "دلتا" صاحبة الامتياز الحصري لـ "بوما" لدى الاحتلال الإسرائيلي، قد ورد اسمهما بشكل رسمي في القائمة السوداء للشركات العاملة بالمستوطنات التي أعلنها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويُشار إلى أن أكبر جامعة في ماليزيا تخلت عن "بوما" كراعٍ لفريقها الكروي استجابةً لدعوات المقاطعة، كما قرر نادي كرة القدم البريطاني "Chester FC" عدم تجديد عقده مع الشركة، بينما اختار نادي ليفربول لكرة القدم، الذي كان يجري مُحادثات مع بوما، راعياً آخر.

10/6/2020، مدينة أميركية تُحظر تدريب شرطتها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي: حظرت مدينة "دورهام" الأميركية في ولاية "كارولينا الشمالية"، تدريب قواتها من الشرطة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عقب قتل الشرطة الأميركية للمواطن الأميركي من أصول إفريقية "جورج فلويد"، وصوت مجلس المدينة بالإجماع على اعتماد المنع. وذلك بعد عريضة قدمها عددٌ من الناشطين تحمل أكثر من 1400 توقيع، وتضمنت العريضة التأكيد على أن "للجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية تاريخٌ طويلٌ من العنف والانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني واليهود من أصول إفريقية". وجاء فيها أيضاً أن أيّ تدريبات على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي "تزيد من عسكرة قوات الشرطة الأمريكية، وهذا التدريب يدفع الشرطة إلى ترويع المجتمعات

السوداء في الولايات المتحدة". وتعتبر "دورهام" أول مدينة أميركية تُحظر تدريب قواتها من الشرطة على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي.

11/6/2020، المحكمة الأوروبية تُدين فرنسا لمعاقتها ناشطين دعوا لمقاطعة الاحتلال الإسرائيلي: أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فرنسا لانتهاكها حرية التعبير التي يتمتع بها ناشطون مؤيدون لفلسطين، كانوا قد أدينوا في عام 2013 بسبب دعوتهم إلى مقاطعة منتجات مُستوردة من الاحتلال الإسرائيلي.

وأكدت الهيئة القضائية التابعة للاتحاد الأوروبي في بيان لها أنها "تلاحظ أن الأفعال والأقوال المنسوبة إلى أصحاب الشكوى تندرج في إطار التعبير السياسي والكفاحي وتتعلق بمسألة مرتبطة بالمصلحة العامة"، كما أكدت أن إدانة الناشطين عام 2013 من قبل محكمة الاستئناف في مدينة "كولمار" الفرنسية "لا تستند إلى دوافع واضحة كافية".

ورحبت المنظمات الحقوقية حول العالم بهذا القرار (منها منظمة العفو الدولية في فرنسا، رابطة فلسطين ستنتصر، حملة أصدقاء الأقصى)، من جهتها أوضحت حركة المقاطعة الدولية لـ "إسرائيل" (BDS) أن هذا القرار يأتي مُتسقاً مع موقف الاتحاد الأوروبي في عام 2016، الذي أكد أن الدعوة إلى مقاطعة الاحتلال وسحب الاستثمارات منه وفرض العقوبات عليه هي حقٌ مكفولٌ.

وبذات التاريخ، إسبانيا تُوقف صفقات تجارية مع "إسرائيل" منعاً لانتهاك حقوق الإنسان: منعت الحكومة الإسبانية إتمام ثلاث صفقات تجارية لبيع أجهزة

إلكترونية ومعدات للأمان الرقمي ونُظم حماية المعلومات مع "إسرائيل"، وذلك لتجنب استخدامها في انتهاكاتٍ حقوقية من قبل حكومة الاحتلال.

وتضمنت الصفقة الأولى بيع 550 وحدة من أنظمة القياس والمعدات الإلكترونية للمركبات ذاتية القيادة، في صفقة بلغت قيمتها 95 ألف يورو، وذلك منعاً لاستخدامها لأغراض عسكرية، والصفقة الثانية بيع أصفاد (ألفا قطعة) لجهاز الشرطة الإسرائيلي، تبلغ قيمتها نحو 17 ألف يورو، والصفقة الثالثة تضمنت بيع معدات أمن إلكتروني لحماية المعلومات بقيمة 10 ملايين يورو، بسبب الشكوك حول استخدامها.

وكانت إسبانيا قد صدّرت عام 2019 مواد عسكرية بقيمة 2.1 مليون يورو إلى "إسرائيل"، بما في ذلك معدات الرؤية الليلية ومساعدات إطلاق النار ومقاطع الذخيرة. وتستخدم القوات الإسرائيلية الأصفاد والأشرطة البلاستيكية، ضد الفلسطينيين، أثناء حملات الاعتقالات المتواصلة، وغالباً ما تنتقد الحكومة الإسبانية الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

15/6/2020، صندوق المعاشات الهولندي يتخلى عن استثماراته في بنكين إسرائيليين: رحبت حركة المقاطعة بتخلي صندوق المعاشات الهولندي عن استثماراته في بنكين إسرائيليين "هبوعليم" و"ليومي لو إسرائيل" بسبب عدم انتهاج سياسة تتبنى حماية حقوق الإنسان، وتمويلهما للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وأكد صندوق المعاشات الهولندي أن مستثمرو الصندوق قاموا بإجراء تقييم حول البنوك الإسرائيلية وخلصوا إلى

أنه لم يكن لدى كلا البنكين، حتى نهاية عام 2019، موقفٌ تجاه انتهاكات حقوق الإنسان. وكانت منظمات حقوقية مختلفة قد قامت بحملة لإقناع الصندوق للحد من الاستثمارات في الشركات التي تدعم الاحتلال، ومن ضمنها البنكين المذكورين لدورهما في تمويل بناء المستوطنات غير القانونية.

2/8/2020، ترحيباً بتضامن الممثل الكندي الأمريكي "سيث روغن" مع فلسطين: رحبت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية بتصريحات الممثل الكوميدي الأمريكي "سيث روغن"، والتي أشار فيها إلى حجم الأكاذيب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. واصفاً والديه بأنهما "اشتراكيان يهوديان متشددان" أطمعوه قدراً كبيراً من الأكاذيب أثناء نشأته كشابٍ يهودي. حيث أكد "روغن" أثناء ظهوره على بودكاست "WTF" أن فكرة "إسرائيل" قديمة ولا معنى لها في عالم اليوم. مضيفاً أنه تم تلقيه الكثير من الأكاذيب من قبل والديه حول "إسرائيل" التي يرى أنها فكرة تُخالف المنطق وليس لها معنى.

3/8/2020، نادي "لوتون تاون" البريطاني يستجيب لدعوات مقاطعة شركة "بوما": رحبت حركة المقاطعة الدولية (BDS) باستجابة نادي "لوتون تاون" البريطاني لدعوات حملة مقاطعة شركة "PUMA" للملابس والمعدات الرياضية المتواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي كونها الراعي الرسمي للاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم (IFA) الذي يضم فرقاً في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية على الأرض الفلسطينية المحتلة. وقرر النادي عدم تجديد العقد مع الشركة هذا الموسم، وأعلن عن شراكة جديدة له مع العلامة

التجارية الرياضية "أمبرو".

7/8/2020، محكمة إيطالية تُؤيد الحكم الصادر بأن القدس ليست عاصمة "إسرائيل": رحبت حركة المقاطعة في "بلفاست" بالحكم الصادر عن المحكمة الإيطالية في القضية التي رفعها التجمع الفلسطيني في إيطاليا ضد التلفزيون الرسمي الإيطالي، والتي أكدت على أن القدس عاصمة "إسرائيل" خلال أحد البرامج الشهيرة. وجاء حكم المحكمة ليقول إن "القدس" ليست عاصمة "إسرائيل" وهذا يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وقال رئيس التجمع الفلسطيني في إيطاليا: "إن التلفزيون الإيطالي يُقدم معلومات خاطئة ومُضللة وينحاز للاحتلال على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

9/8/2020، حملة "التضامن مع فلسطين" تُرحب بسحب مليوني جنيه من الشركات المتواطئة مع الاحتلال: رحبت حملة "التضامن مع فلسطين" بسحب جامعة مانشستر ما يقرب من مليوني جنيه إسترليني من استثماراتها من شركات Booking.com وCaterpillar وCEMEX، بعد حملات ودعوات مكثفة من أجل المقاطعة بسبب التواطؤ مع الاحتلال الإسرائيلي. وتعمل شركة كاتربيلر (Caterpillar Inc) على تصميم وتصنيع وتسويق وبيع المعدات الثقيلة والمحركات حول العالم، وقد ظهر جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من مرة وهو يستخدم معداتها وجرافاتها في انتهاكاته ضد الفلسطينيين

بينما تقدم شركة Booking.com خدمات السفر لصالح المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المسروقة من الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وطالبت الحملة

المؤسسات الأخرى أن تحذو حذو جامعة مانشستر، وتُنتهي تواطؤها في قمع الاحتلال للشعب الفلسطيني.

11/8/2020، علماء فلسطينيون يدعون لمقاطعة ورشة عمل لشركة إسرائيلية في مؤتمر أوروبي تقني: دعت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية إلى الاستجابة لدعوة علماء فلسطينيين يحثون زملائهم على الانسحاب من ورشة عمل لشركة "Any Vision" في المؤتمر الأوروبي السادس عشر بعنوان "رؤية الكمبيوتر"، المعروف اختصاراً بـ#ECCV2020، وتُوفر شركة "Any Vision" للجيش الإسرائيلي تكنولوجيا التعرف على الوجوه عند نقاط التفتيش العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويستخدم الاحتلال هذه التكنولوجيا للتجسس على الفلسطينيين ولتمكين جيش الاحتلال من استهداف المدنيين الذين يعيشون تحت نظام الفصل العنصري القمعي بشكل غير قانوني.

29/8/2020، حركة المقاطعة في فرنسا تُندد بمشاركة فريق إسرائيلي في "طواف فرنسا": استتكرت حركة المقاطعة في فرنسا مشاركة فريق إسرائيلي يُطلق عليه اسم "دولة إسرائيل الناشئة"، والذي يتم تمويله من قبل الملياردير الإسرائيلي الكندي سيلفان آدمز، في سباق "Tour de France" 2020 في الفترة من 29 أغسطس إلى 20 سبتمبر لأول مرة. وقالت الحركة "إن وجود هذا الفريق الإسرائيلي في سباق فرنسا للدراجات مدفوعاً بأهداف سياسية تُؤدي إلى تحويل انتباه الجمهور عن سياسة الفصل العنصري من خلال إظهار صورة ودية وسخية للنظام الإسرائيلي وتبويض سياسات الفصل

العنصري والاستعماري التي يُمارسها الاحتلال ضد الفلسطينيين منذ عام 1948.

30/8/2020، تجدد الدعوات لمقاطعة شركات بريطانية مُدرجة على القائمة السوداء: دعت حركة المقاطعة الدولية (BDS) إلى العمل ضد الشركات البريطانية JCBmachines و opodo و Greenkote PLC المدرجة على "القائمة السوداء" التي أصدرتها الأمم المتحدة، بسبب تورطها في دعم كيانات غير قانونية. وحذرت الحركة هذه الشركات من أن الاستمرار في هذه النشاطات التجارية بالمستوطنات، يُعرضهم للمخاطر والمسؤولية الكبيرة، والإضرار بسمعتهم. وطالبت أصحاب هذه الشركات، إلى الانسحاب على الفور من النشاطات في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، مؤكدة أن "كل عمل في الأرض المحتلة يرقى إلى جريمة حرب بموجب القانون الدولي".

وبذات التاريخ، حملة "التضامن مع فلسطين" في بريطانيا PSC تُدين مُحكمة الأطفال الفلسطينيين والمعاملة السيئة للمعتقلين: دعت حملة "التضامن مع فلسطين" إلى التوقيع على عريضة سيتم إرسالها إلى وزير الخارجية البريطاني من أجل التحرك لوقف العنصرية ومُحاكمة الأطفال الفلسطينيين، مستنكرة استمرار المعاملة السيئة في نظام الاعتقال العسكري الإسرائيلي. وأدانت الحملة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في اعتقال الأطفال الفلسطينيين ومُحاكمتهم في محاكم عسكرية وتعذيبهم.

وأكدت أن 28% فقط من الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في سجون الاحتلال كانوا يقضون عقوبات بعد

المحاكمة، بينما أكثر من 60%، أي 117 من أصل 194 طفلاً أسيراً، كانوا مُحتجزين رهن الحبس الاحتياطي. ودعت الحملة المجتمع الدولي للتحرك الفوري لحماية الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال، من خطر تفشي فيروس كورونا، وإلى وقف الاعتداءات بحق الأطفال الفلسطينيين.

31/8/2020، حركة المقاطعة تُجدد دعوتها للعمل ضد شركة (CEMEX) المكسيكية: دعت حركة المقاطعة (BDS) وحركة المقاطعة في تشيلي للانضمام لحملة "StopCemex#" للعمل ضد شركة البناء المكسيكية "CEMEX" لوقف مشاركتها في بناء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، وإقامة المستوطنات على أراضي الفلسطينيين. ومنذ عام 2005، تمتلك الشركة المكسيكية الشركة الإسرائيلية "Readymix Industries"، التي تنتج وتزود المستوطنات الإسرائيلية بالمواد اللازمة للبناء والتشييد، ولديها مصانع في المستوطنات، وبشكل خاص في "ميفو حورون" و"عطاروت" و"ميشور أدوميم"، والمناطق الصناعية المحتلة في الضفة الغربية، و"كاتزرين" في مرتفعات الجولان. كما قدمت الشركة الخرسانة لبناء السكك الحديدية الخفيفة في القدس المحتلة، التي تم تصميمها لربط المدينة بالمستوطنات غير القانونية حولها، على طول جسر "جيلو" في الضفة الغربية المحتلة، كما وقّرت الخرسانة لبناء نقاط التفتيش العسكرية في الضفة الغربية، بما في ذلك حاجز حوارة و"آزون عتمة".

1/9/2020، حركة المقاطعة الدولية (BDS) تدعو لمقاطعة شركة "جنرال ميلز" المدرجة بالقائمة

السوداء: دعت حركة المقاطعة (BDS) شركة الصناعات الغذائية الأمريكية "جنرال ميلز" للتوقف عن صنع منتجات شركة بيلسبري Pillsbury العاملة في المستوطنات الإسرائيلية، المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة ومقاطعتها. وصنفت الأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان) "جنرال ميلز" كواحدة من 112 شركة تنتهك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من خلال العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي مُتواطئة في تشريد الفلسطينيين ومُراقبتهم وتجريمهم. ونددت الحركة بتواطؤ الشركة مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي يُقيم مُستوطناته على أنقاض منازل الفلسطينيين المهجرين من أراضيهم.

15/9/2020، دعوة حركة (BDS) إلى مقاطعة برنامج "ناس ديلي": دعت حركة المقاطعة الدولية (BDS) إلى مقاطعة برنامج "ناس ديلي" الذي يهدف لتوريث صانعي المحتوى والمؤثرين في المنطقة العربية في التطبيع مع "إسرائيل" والتغطية على جرائمها. وأكدت الحركة في بيان لها أن البرنامج الذي تدعو إلى مُقاطعته يهدف إلى تدريب 80 صانع/ة محتوى عربي/ة من خلال "أكاديمية ناس" التي تضم إسرائيليّين من ضمن طاقم الإشراف والتدريب الذي يرأسه الإسرائيلي جوناثان بيليك، ويقود البرنامج صانع المحتوى نصير ياسين، الذي يُنتج ويبث محتوى تطبيعي ناعم، ينتزع "إسرائيل" من سياقها الحقيقي وطبيعتها القائمة على الإجرام والتطهير العرقي... وحيّت اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة "إسرائيل" صناع المحتوى الذين رفضوا الانخراط في هذا المشروع، مُطالبية كافة المشاركين بالانسحاب فوراً.

21/9/2020، اتحاد نقابات بريطانيا يؤكد رفضه لخطوة الضم الإسرائيلية: أعلن كونجرس الاتحاد العام لنقابات بريطانيا، الذي يضم في عضويته أكثر من 12 مليون عضو، من بينهم أعضاء اتحاد الصحفيين البريطاني والإيرلندي، معارضته الكاملة لنية الحكومة الإسرائيلية المعلنة لضم مساحات شاسعة من الضفة الغربية. وقرر "الكونجرس" بحسب البيان الصادر عن مؤتمره الـ "66" تقديم الدعم الكامل والقيام بحملة دولية واسعة للتضامن مع فلسطين ضد الضم الإسرائيلي المقترح، وإرسال رسالة إلى رئيس الوزراء تُطالب المملكة المتحدة باتخاذ إجراءات حازمة وحاسمة، لضمان أن تُوقف "إسرائيل" أو تُلغى الضم غير القانوني، وتُنتهي احتلال الضفة الغربية والحصار المفروض على غزة، وتحترم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، ونقل موقف المؤتمر إلى جميع المراكز النقابية الوطنية الأخرى في الاتحادات النقابية الدولية والأوروبية وحثها على الانضمام إلى الحملة الدولية لوقف الضم وإنهاء الفصل العنصري.

11/10/2020، وقفة احتجاجية في ليون الفرنسية للعمل ضد شركة HP لدعمها الاحتلال: قام عدد من نشطاء حقوق الإنسان بوقفة احتجاجية في مدينة "ليون" الفرنسية ضد شركة "HP" وذلك لدعمها الفصل العنصري الإسرائيلي من خلال تزويد سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمعدات وتكنولوجيا تُساعد على القمع واضطهاد الفلسطينيين، وكانت حركة المقاطعة الدولية (BDS) قد أكدت أن شركة Hewlett Packard تُطور تقنية مهمة مُصممة خصيصاً للاحتلال الإسرائيلي، كما تُوفر أجهزة الكمبيوتر لجيش الاحتلال، وتقوم بالحفاظ على مراكز البيانات من خلال

خوادم خاصّة للشرطة الإسرائيلية، عدا عن توفير خوادم لقاعدة البيانات المحوسبة لهيئة السكان والهجرة لدى الاحتلال، التي تُشكّل عموداً فقرياً لنظام الفصل العنصري والاستيطان.

11/6/2020، حركة المقاطعة (BDS) تُشيد بمقاطعة أكثر من 150 مخرج سينمائي لمهرجان تل أبيب السينمائي "TLVFest": تعهد العشرات من صانعي الأفلام بعدم المشاركة في مهرجان تل أبيب السينمائي "TLVFest" الذي ترعاه الحكومة الإسرائيلية، والذي أُقيم بتاريخ 12 نوفمبر 2020، وذلك استجابةً لدعوات حركة المقاطعة ورفضاً للمساهمة في تبييض جرائم الاحتلال المستمرة بحق الفلسطينيين ودعماً لنضالاتهم ودعت الحركة إلى حضور ندوة إلكترونية نظمتها بالتزامن مع انطلاق المهرجان بمشاركة عددٍ من صانعي الأفلام الرافضين للمشاركة فيه، لتوضيح أهمية مُقاطعته وتأثير ذلك على الاحتلال. ويُشارك في الندوة كُلٌّ من إيلي فلاندرز وهي مُخرجة أفلام ومُصورة تُقيم في تورنتو، وجون غريسون وهو صانع أفلام وفنان فيديو وكاتبٌ وناشطٌ ومعلمٌ نالت إنتاجاته جوائز بالمهرجانات في جميع أنحاء العالم.

ثانياً: مقاطعة "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) على المستوى العربي

إن المقاطعة العربية لـ"إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) أداة مقاومة سلمية تُهدف إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للاستجابة لمقررات الشرعية الدولية، وتؤدي دوراً محورياً ضد عنصرية الاحتلال وعدوانه المتواصل

على الشعب الفلسطيني، وتفسح المجال لكلِّ الراغبين في التعبير سلمياً عن تضامنهم مع الفلسطينيين من خلال المقاطعة الشعبية للشركات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي، والاحتجاج على المعاملة التفضيلية التي تحظى بها "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) من قبل بعض أطراف المجتمع الدولي، رغم انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي.

وكان مجلس الجامعة قد أصدر القرار رقم (357) في دورته (14) المنعقدة بتاريخ 14-19/5/1951، والذي يقضي بإنشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة "إسرائيل" والعمل على تحقيقها، ويكون مقر المكتب الرئيسي بدمشق ومهمته تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة لتنسيق تدابيرها وأعمالها، وتكون تلك المكاتب (المكاتب الإقليمية في الدول العربية) على صلة بالمكتب الرئيسي لتزويدها بالمعلومات اللازمة، وتقوم بأعمالها وفقاً لتوجيهات المفوض العام وتحت إشرافه. وبتاريخ 11/12/1954 صدر عن مجلس الجامعة في دورته (22) القانون الموحد لمقاطعة "إسرائيل" والذي يُحظر على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التعامل مع الكيان الصهيوني وينص على عقوبات بحق المخالفين لهذا القانون. كما وافق مجلس الجامعة بموجب قراره رقم (1800) الصادر في دورته (36) المنعقدة بتاريخ 19/9/1961 على تحديد اختصاصات جهاز المقاطعة بما يلي:

1. المقاطعة السلبية وتشمل ما يلي:
- منع التعامل أو التهريب المباشر بين الدول العربية و"إسرائيل"، وما يتبعه من إجراءات.
- منع التعامل أو التهريب غير

المباشر من أو إلى "إسرائيل" عن طريق الدول الأجنبية وما يتبعه من إجراءات.

2. المقاطعة الإيجابية وتشمل ما يلي:
- منع تدفق رؤوس الأموال أو الخبرة الفنية إلى "إسرائيل"، وبصفة أعم الحيلولة دون تدعيم اقتصاديات "إسرائيل" ومجهودها الحربي، ويتبع هذا حظر التعامل مع الشركات والمؤسسات التي ترتكب أحد الأفعال التي تؤدي إلى تحقيق منافع لـ "إسرائيل" مما سبق ذكره، وكذلك القواعد الخاصة بالقوائم السوداء للبواخر الأجنبية والممثلين والشركات السينمائية الأجنبية التي تخالف مبادئ المقاطعة وما يتبع ذلك من تحريات وإجراءات.
- مراقبة تطور الاقتصاد الإسرائيلي وصناعاته ووضع الخطط التي تؤدي إلى عدم تحقيق آمال "إسرائيل".
- متابعة نشاط "إسرائيل" الاقتصادي والتجاري والصناعي في الدول الأجنبية، وبصفة خاصة الآسيوية منها والأفريقية، ووضع الخطط اللازمة لإحباط هذا النشاط، وأهمها منافستها في أسواق صادراتها ووارداتها.
- ملاحقة الدعايات الإسرائيلية المضللة فيما يتعلق بشؤون المقاطعة ومحاولة دحضها والكشف عن حقيقة أغراض المقاطعة ومبرراتها.
- التصرفات أو الأعمال التي تُعتبر من قبيل الدعم لاقتصاد "إسرائيل".

وبالفعل عُقد أول مؤتمر لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة "إسرائيل" بتاريخ 3 نوفمبر 1951 بالإسكندرية، بمشاركة الدول التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية السورية، المملكة

العراقية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية اللبنانية، المملكة المصرية.

وإلى يومنا هذا، لا زالت مقاطعة "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) تحظى بتأييد عربي على المستوى الرسمي والشعبي، من خلال منظمات المجتمع المدني العربية من جهة، وقرارات القمم العربية والمجالس الوزارية من جهة أخرى، حيث أكدت قمة تونس الأخيرة التي عُقدت في شهر مارس عام 2019 على أن "مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حلّ الدولتين وعملية السلام"، كما دعت مُختلف القرارات الوزارية جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي بما يشمل حظر دخول المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين إلى الدول.

كما أكد آخر مؤتمر لضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة العربية لـ "إسرائيل" المنعقد بتاريخ 12/8/2020-11 عبر تقنية الفيديو كونفرنس، على أهمية متابعة وتعزيز عمل أجهزة المقاطعة العربية وجهودها وأنشطتها في تطبيق أحكام المقاطعة العربية، وثمن التنسيق بين ضباط الاتصال في المكاتب الإقليمية، منوهاً بضرورة تعزيز التواصل والمتابعة مع المكتب الرئيسي للمقاطعة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات والتوصيات وفي إطار جهود ضباط الاتصال في متابعة المستجدات ذات الصلة بأحكام المقاطعة العربية.

وعبر المؤتمر عن تقديره لما تحقّقه المقاطعة الدولية لـ "إسرائيل" (BDS)

من تقدم واتساع وتأثير في مواجهة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي من أجل تحقيق الحرية والعدالة في فلسطين وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأشاد المؤتمر بمواقف بعض الهيئات والشركات الدولية التي انتصرت للعدالة وحقوق الشعب الفلسطيني رفضاً للاستيطان والمشاريع الاستعمارية الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تضمنها التقرير الخاص بمتابعة وتوثيق أنشطة وإنجازات حركة المقاطعة الدولية (BDS).

ورحب المؤتمر بصدور تقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بتاريخ 12/2/2020، والذي تضمن قاعدة البيانات القائمة السوداء الخاصة بالشركات العالمية والإسرائيلية التي تعمل بمشاريع المستعمرات وتُقدم خدماتها للمستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية والجولان العربي السوري)، مؤكداً ضرورة التزام تلك الشركات بقواعد القانون الدولي والتوقف الفوري عن العمل والتعامل مع المستوطنات الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

واستنكر المؤتمر أيضاً محاولات تجريم حركة المقاطعة الدولية لـ "إسرائيل" (BDS)، خاصة وأن القانون الدولي كفل للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال مقاومتها بكل السبل المتاحة، واعتبر أن حركة المقاطعة (BDS) هي جزء من المقاومة السلمية المشروعة ضد الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي.



بقلم: د. دعاء الشريف

الضم كان ولا يزال كيف حوّلت "إسرائيل" أراضي فلسطينية خاصة إلى أراضي دولة



أن تتراجع حالياً على الأقل عن ضم الضفة الغربية رسمياً والاكتماء بواقع الضمّ الفعليّ. معنى ذلك عملياً هو أنّ مع مرور عاصفة الضمّ الرسميّ تنقّس المجتمع الدوليّ الصّعاء مع أنّه في نهاية المطاف ما زال الفلسطينيون يرزحون تحت نير الاحتلال و"إسرائيل" تُواصل فرض الحقائق على الأرض دون

تواصلًا جغرافياً بين المستوطنات، وعلى العكس من ذلك فصلت بين الفلسطينيين وزجّت بهم إلى عشرات المعازل المُكتظّة.

ولأسبابٍ تتعلّق باتفاقيات السلام التي أبرمتها "إسرائيل" في الفترة السابقة، فضلت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ

خلقت "إسرائيل" في المناطق المحتلة واقعاً لا يُمكن بأيّ شكلٍ وصفه بأنه مؤقت، وهذا أمرٌ مُخالفٌ لقوانين الاحتلال. لقد تمكّنت "إسرائيل" عبر هندسة الحيّز من تغيير ملامح خريطة الضفة الغربية إلى حدٍّ بعيدٍ وعلى نحوٍ يخدم مصالحها، لقد أنشأت

الذين هجرتهم "إسرائيل" أثناء الحرب وبعدها. وفور احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ضمت "إسرائيل" إلى مسطح بلدية القدس نحو 70000 دونم من أراضي الضفة الغربية في خطوة مخالفة للقانون الدولي. جرى ترسيم الحدود البلدية الجديدة للمدينة بما يُلائم المصالح السياسية والديموغرافية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي والتي صممت على نحو يضمن الأغلبية اليهودية في القدس.

لقد تحقق ذلك عملياً من خلال ترك المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين خارج حدود المدينة ودمج المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية الضئيلة.

إنّ المسطح الحضري لمدينة القدس في الحقة الأردنية لم يُشكل سوى جزء ضئيل من الأراضي التي جرى ضمها (نحو 6000 دونم)، أما معظم الأراضي التي ضمتها "إسرائيل" (نحو 64000 دونم) فكانت من ريف القدس وهي أراض تعود لـ 28 قرية وضاحية فلسطينية تقع بالقرب منها.

أولاً: إغلاق مساحات واسعة جداً من الضفة الغربية بشكل دائم ومستمر.
ثانياً: سلب الأراضي لإنشاء المستوطنات.
ثالثاً: محميات طبيعية وحدائق وطنية كأداة لحصر الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.
رابعاً: كيف حولت "إسرائيل" أراضي فلسطينية خاصة إلى أراضي دولة؟

مقدمة: تواريخ من الضم المسبق

عام 1967

في يونيو 1967 احتلت "إسرائيل" الضفة الغربية وقطاع غزة. أجرت "إسرائيل" خلال الشهرين الأولين للاحتلال تعداداً للسكان تُحدد بموجبه أنّ عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في ذلك الوقت يبلغ قرابة المليون نسمة: نحو 660000 منهم في الضفة الغربية ونحو 350000 في قطاع غزة. لا تشمل هذه الأرقام اللاجئين الفلسطينيين



خريطة حرب 1967

حسيب أو رقيب. لقد نجح سيناريو الضم الرسمي في استنهاض المجتمع الدولي حتى أنه هدّد باللجوء إلى خطوات عينية ضدّ "إسرائيل". لذلك اختارت "إسرائيل" ظاهرياً لأسبابٍ تتعلّق بها أن تضع الضمّ الرسمي جانباً حالياً.

في المقابل رُفعت عنها فوراً جميع الضغوط وعادت إلى حضن المجتمع الدولي الدافئ، ممّا يعني إتاحة الاستمرار في سياسات النهب والسلب مع الإفلات من المحاسبة والمساءلة.

لذلك فإنّ إزالة موضوع الضمّ عن جدول أعمال "إسرائيل" الحالي لا ينبغي أن يُستنتج منه التصديق على الوضع القائم، وإتّما اتّخاذ خطوات فورية ضدّ الاحتلال والضمّ الفعليّ لأجل مستقبل قائم على الحرية والمساواة لجميع القاطنين بين النهر والبحر.

فبعد أن أزيلت مسألة الضمّ ظاهرياً من جدول أعمال سلطات الاحتلال، تم نشر إعلان على مواقع الحكومة الرسمية تُعلن فيه عن سعيها في بناء نحو 5000 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية.

وسوف تُبين قضية هذا العدد أنّ "إسرائيل" بدون الضمّ الرسمي ومنذ زمنٍ تتصرّف في الضفة الغربية وكأنّها من أراضيها وضمن حدودها السيادية، وأنّها تعمل من جانب واحدٍ ومنذ عشرات السنين على ترسيخ وإدامة سيطرتها هناك. وكيف حولت "إسرائيل" أراضي فلسطينية خاصة إلى أراضي دولة، وسوف تشرح القضية الأوجه المختلفة للضمّ وشتى الطرق والآليات التي لجأت إليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي بواسطتها جعلت الضمّ الفعليّ أمراً واقعاً في الضفة الغربية، وذلك عن طريق تناول المحاور التالية:

مقدمة: تواريخ من الضمّ المسبق.

1967 - 1975 مناطق عسكرية مغلقة: الموجة الأولى

بتاريخ 8 يوليو 1967، وبعد أقل من شهرٍ على الحرب، وقع قائد المنطقة الوسطى في حينه، الميجور "جنرال عوزي نركيس" على المرسوم رقم 34/ الذي أعلن من خلاله أن الضفة الغربية منطقة عسكرية مغلقة، و منذ ذلك الحين وقع قادة جيش الاحتلال المتعاقبون على آلاف أوامر الإغلاق داخل أراضي الضفة الغربية، وبالإضافة لهذه الأوامر المؤقتة أصدر قادة الاحتلال العسكريون العديد من أوامر الإغلاق الدائمة لمساحاتٍ شاسعةٍ لأغراض متنوعة أهمها:

1. إغلاق حدود الضفة الغربية - الحدود مع الأردن شرقاً ومنطقة اللطرون غرباً. ثم لاحقاً، إغلاق "منطقة التماس" (أي جزء كبير من المنطقة الواقعة غرب جدار الفصل العنصري).
2. إغلاق مناطق من أجل التدريب العسكري.
3. إغلاق مناطق نفوذ المستوطنات.
4. إغلاق مناطق عرّفها جيش الاحتلال على أنها ضرورية لمختلف الأغراض العسكرية.
5. إغلاق مناطق أمنية تُحيط ببعض المستوطنات.

في الفترة الواقعة بين أغسطس 1967 ومايو 1975 أعلنت "إسرائيل" عن مليون ونصف المليون والتي تُشكل أكثر من ربع أراضي الضفة الغربية (26.6%) كمناطق عسكرية مغلقة والتي يُحظر على الفلسطينيين دخولها إلا بتصريح خاص. لم يُطبق هذا المنع مباشرةً أو على نحو متساوٍ ولكن اتّسع نطاق الأراضي التي أُغلقت وتوزيعاتها الجغرافية يدلّان على أنّ "إسرائيل" ترمي إلى وضعها في خدمة أغراضها الخاصة.



خريطة ضمّ القدس الشرقية

ضم القدس الشرقية

ضمّت "إسرائيل" القدس الشرقية إلى حدودها في خطوةٍ مخالفةٍ للقانون. ومنذ الضمّ تتعامل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع الفلسطينيين هناك كمهاجرين غير مرغوبٍ فيهم رغم أنّها هي المحتلة الدخيلة عليهم، حيث تُطبق سياسةً منهجيةً غايتها ترحيلهم عن منازلهم ومدينتهم.

في يونيو 1967 مباشرةً بعد احتلال الضفة الغربية ضمت "إسرائيل" نحو 70 ألف دونم من أراضي الضفة إلى مسطح نفوذ بلدية القدس وطبقت فيها القانون الإسرائيلي مخالفةً بذلك القانون الدولي.

تجاوزت الأراضي التي ضمّتها "إسرائيل" بكثير مساحة شرقيّ القدس (التي امتدّت على نحو 6000 دونم فقط)، إذ اشتملت على ما يُقارب من 64000 دونم إضافية مُعظمها أراضٍ تتبع لـ 28 قرية فلسطينية تقع في الضفة الغربية، وبعضها يتبع مسطح نفوذ بلديّتي بيت لحم وبيت جالا. يعيش اليوم في المناطق المضمومة 370 ألف

فلسطيني على الأقلّ وقرابة 209 آلاف مُستوطن يهودي.

جرى ترسيم الحدود الجديدة للمدينة وفق اعتباراتٍ ديمغرافيةٍ أساساً وعلى رأسها الامتناع عن ضمّ مناطق فلسطينية مأهولة بكثافة لضمان أغلبية يهودية حاسمة في المدينة. لذلك ضمت "إسرائيل" بشكلٍ انتقائيّ جزءاً من أراضي القرى المُجاورة للقدس مُبقيةً أصحابها من الجهة الأخرى من الحدود.

هكذا فعلت على سبيل المثال في بيت إكسا والبيرة الواقعتين شمالاً وفي المناطق المأهولة بنسبة قليلة الواقعة ضمن مسطح نفوذ بلديّتي بيت لحم وبيت ساحور جنوباً. وبذلك نزلت "إسرائيل" أجزاءً من قرى وأحياء فلسطينية وضمّتها إلى حدودها.

أولاً: إغلاق مساحات واسعة جداً من الضفة الغربية بشكل دائم ومستمر

تُعتبر هذه الظاهرة هي الوسيلة الإدارية الأكثر تأثيراً من حيث تقييد حركة السكان الفلسطينيين هناك وكل ما يتعلق بقدرة استخدامهم للأرض كموردٍ أساس.

بموجبها سيطرتها الأمنية أيضاً على المنطقة الواقعة بين متن الجبل وحدود نهر الأردن.

وعلى الرغم من ادعاء "إسرائيل" بأن مناطق التدريب لا تشمل الأراضي المأهولة من قِبَل الفلسطينيين، وأن الإعلان عن إغلاقها لا يمس نسيج حياة السكان الفلسطينيين، إلا أن صوراً من الجو تاريخية تُظهر تجمعات سكانية فلسطينية كانت تعيش هناك وتعتمد في معيشتها على رعي المواشي وفلاحة الأرض.

إذاً لقد مسّ إغلاق هذه المناطق وبشكلٍ بالغٍ قُدرة أفراد هذه التجمعات السكانية الفلسطينية على مُواصلة الحياة فوق أراضيهم.

تزامناً مع إغلاق مناطق التدريب في شرق الضفة الغربية، تم إصدار العديد من أوامر الإغلاق الأخرى لأراضٍ حُددت "كمناطق تدريب"، وكانت مُلاصقة لمناطق التدريب التي أعلنت في خمسينات القرن الماضي في الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر. هكذا وحتى منتصف سنوات السبعينات، تم الإعلان عن أكثر من 1.5 مليون دونم كمناطق مُغلقة.

لقد جرت التعديلات الرئيسية على خرائط مناطق التدريب خلال الأعوام الممتدة من 1993 إلى 1995 والتي أعقبها قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بإعادة تموضعه داخل أراضي C/ منذ أوائل سنوات التسعين حتى أوائل العام 2015، ومع إلغاء منطقة التدريب رقم 911 شمال أريحا، تم إبطال إغلاق حوالي 364 ألف دونم، نحو 300 ألف دونم منها كانت ضمن مناطق تدريب تم تقليصها أو إبطالها، أما بقية الأراضي فكانت ضمن المنطقة المغلقة بالأمر 151 والتي قُلّصت سنة 2002 عند مُلاءمتها للمنطقة المسيجة فعلياً شرق



خريطة مناطق عسكرية مغلقة: الموجة الأولى

اللطرون والتي كان فيها حتى يونيو 1967 ثلاث قرى فلسطينية، تم تخريبها وطرد أهلها، ففي مطلع آب 1967، ولما يمض شهران بعدُ على الاحتلال أعلنت "إسرائيل" عن تسع مناطق في الأغوار كمناطق عسكرية مُغلقة (منطقة أُغلقت بالمرسوم رقم 151) أي في أعقاب إغلاق هذه المناطق، وأخر العام 1967 تم شمل نحو 685 ألف دونم ضمن المناطق المغلقة.

الموجة الثانية

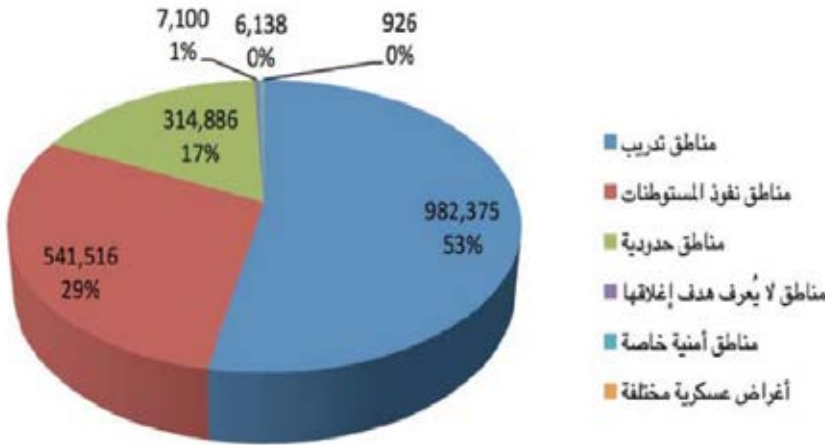
في أوائل سنوات السبعين من القرن الماضي، بدأت الموجة الثانية من الإعلان عن مناطق مغلقة، كان معظمها إغلاق القطاع الشرقي للضفة الغربية، من أريحا حتى حدود الضفة الجنوبية. خلالها، تم الإعلان عن أكثر من 700 ألف دونم إضافية كمناطق عسكرية مُغلقة لأغراض التدريب.

والجدير بالذكر هنا أنه مع انتهاء موجة الإعلانات الثانية بتاريخ 25 ديسمبر 1972 تداخلت بشكلٍ شبه كاملٍ خارطة مناطق التدريب مع خارطة "خطة ألون" التي كانت ستواصل "إسرائيل"

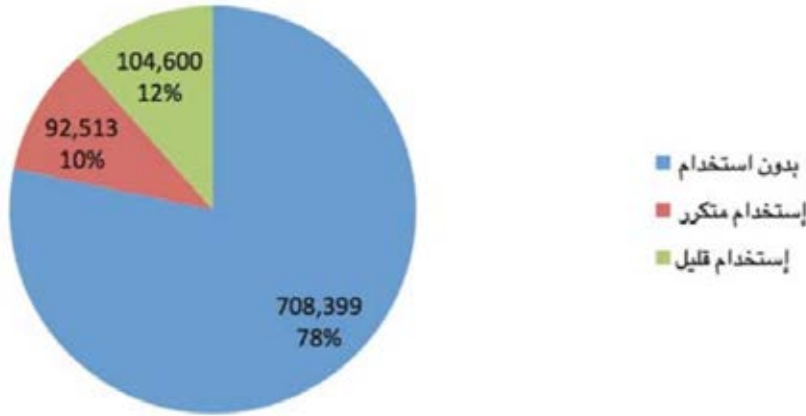
لقد بدأ الإعلان عن إغلاق مناطق في الضفة الغربية خلال أسابيع معدودة بعد انتهاء الحرب في يونيو 1967، إذ قام القائد العسكري للضفة الغربية يوم 1 أغسطس 1967 بالتوقيع على أمر إغلاق لتسع مناطق على طول القطاع الواقع شرقي متن الجبل، من شمال الضفة الغربية حتى غور أريحا، كانت هذه هي المرة الأولى التي يُعلن فيها عن مئات آلاف الدونمات داخل الضفة الغربية "مناطق مغلقة".

وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال العسكرية أعلنت أن الهدف من الإغلاق هو لأغراض التدريب العسكري، إلا أن إغلاق "مناطق التدريب" هذه التي تمت كانت مثلما ذكرنا أعلاه بعد أسابيع قليلة فقط من إنتهاء الحرب، وبالطبع هذا الأمر لا يُمكنه أن يكون متعلقاً مباشرةً بالأغراض التدريبية الفورية لجيش الاحتلال الإسرائيلي، لسبب بسيطٍ جداً وهو أن المنظومة التدريبية العسكرية لجيش الاحتلال كانت في ذلك الوقت موجودة داخل حدود "إسرائيل".

في شهري أكتوبر ونوفمبر من العام 1967 صدرت أوامر إغلاق لمنطقة



مناطق مغلقة بحسب الهدف من إغلاقها



حجم مناطق التدريب الفاعلة بحسب وتيرة استخدامها (بالدونمات)

البناء الإسرائيلي بمناطق التدريب، إذ بنيت بعشرة أماكن ومستوطنات وبؤر استيطانية، بيوت ومرافق عامة داخل مناطق تدريب مغلقة. وعلى الرغم من أن سلطات فرض القانون قد أصدرت أوامر هدم لأكثر من 170 مبنى إسرائيلي مما شُيّد بمناطق التدريب (هذا العدد هو فقط جزء مما بُني في هذه المناطق)، إلا أنه ورغم كون البناء الإسرائيلي المدني داخل هذه المناطق غير قانوني شرعاً، تمتنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن تنفيذ الإخلاء.

في السنوات الأخيرة وبحالتين، اقتطعت "إسرائيل" أراضٍ من مناطق تدريب وحولتها

من تدريب واحد كل 3 أشهر).

تُبين مقارنةً خرائط مناطق التدريب مع خرائط مناطق نفوذ المستوطنات، ذلك التناسق الكبير بين "نوعي" هذه المناطق اللذين يُشكلان معاً نحو 82% من إجمالي المنطقة المغلقة بالضفة الغربية، من الواضح إذاً أن المقصود بهذا التناسق هو إغلاق مساحات كبيرة من الأرض أمام الفلسطينيين.

حوالي 348 ألف دونم من المساحات التي أعلنتها "إسرائيل" "أراضي دولة" بالضفة الغربية، تقع داخل مناطق تدريب، وتُشكل 43.5% من مجمل ما أعلنته "إسرائيل" أراضي دولة في كل الضفة. لا يُوجد تطبيق حقيقي للقانون على

شارع 90. إن مناطق التدريب بحدودها الجديدة، تُحاذي حدود مناطق السلطة الفلسطينية (المنطقتان A و B)، نتيجةً لذلك، جرى تضيق وسد حيز العيش للعديد من التجمعات السكانية الفلسطينية التي بقيت أراضيها داخل المنطقة C/ بل وشملت ضمن مناطق تدريب مغلقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم هذه التقليلات، زاد الحجم الإجمالي للأراضي المغلقة بالضفة الغربية زيادةً كبيرةً في تسعينات القرن الماضي عند الإعلان عن مناطق نفوذ جميع المستوطنات منطقة عسكرية مغلقة أمام الفلسطينيين. وهي مساحة تبلغ حوالي 540 ألف دونم وتُشكل نحو 9.7% من أراضي الضفة الغربية.

ثمة زيادةً أخرى كبيرة جداً بالمساحة الإجمالية لأراضي الضفة الغربية المغلقة، طرأت في السنوات التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية، عند إعلان الاحتلال الإسرائيلي عن "منطقة التماس" و"المناطق الأمنية الخاصة" (شباب) المحيطة ببعض المستوطنات، منطقة عسكرية مغلقة. وبهذا، رفعت أوامر الإغلاق هذه حجم المنطقة المغلقة بنحو 180 ألف دونم أخرى.

والنتيجة كانت:

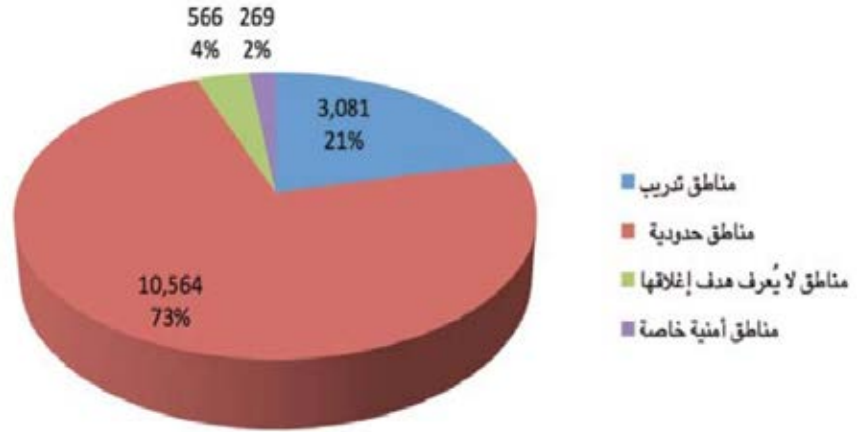
- أن ما يُقارب 1.765 مليون دونم والتي تُشكل تقريباً ثلث مساحة الضفة الغربية برمتها وأكثر من نصف مساحة المنطقة C المعروفة اليوم كمناطق عسكرية مغلقة لمختلف الأهداف.
- نحو 78% من مجمل الأراضي المُعلن عنها منطقة مغلقة بهدف التدريب، لا يجري الجيش أي نوع من التدريبات، بينما تتوزع بقية الأرض بالتساوي تقريباً، بين مناطق يستخدمها جيش الاحتلال مراراً (أكثر من تدريب واحد كل 3 أشهر) وأخرى يستخدمها قليلاً (أقل

الفلسطينيين فقط، وأقيمت تبعاً لمواقع المستوطنات؛ إغلاق مجال وصول الفلسطينيين إلى كثير من أراضيهم الزراعية تلك الواقعة داخل نطاق المستوطنات أو خارجها؛ ترسيم المسار الملثوي للجدار الفاصل والذي يمس على نحو خطير بحقوق الفلسطينيين القاطنين في مُحاذاته، داخل أراضي الضفة، والهدف الأساسي لـ"إسرائيل" من ذلك أن تُبقي إلى الغرب من الجدار ما أمكن من المستوطنات والأراضي التي تُعدّها لتوسيع المستوطنات.

منذ عام 1967 عملت "إسرائيل" على بناء وتوسيع المستوطنات، سواء من حيث توسيع رقعتها أو زيادة عدد سكانها. ونتيجة هذه السياسة، يعيش اليوم حوالي 380000 مستوطن إسرائيلي يحملون الجنسية الإسرائيلية، في مستوطنات الضفة الغربية وشرقي القدس، في العقد الأول للاحتلال، عملت حكومات حزب العمل (المعراخ) بموجب "خطة ألون"، التي تُوصي ببناء مستوطنات في مناطق ذات "أهمية أمنية"، والتي فيها كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، مثل: غور الأردن، أجزاء من جبال الخليل، القدس وضواحيها.

مع اعتلاء حزب التكتل (الليكود) للحكم في عام 1977، بدأت الحكومة ببناء مستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصةً في المناطق التي يتركز فيها الفلسطينيون، على قمم الجبال وفي المناطق الواقعة غربي خط رام الله- نابلس. هذه السياسة تتبع من دوافع أمنية وأيديولوجية معاً.

لذلك ففي خلال العقد الأول للاحتلال أقامت "إسرائيل" في الضفة الغربية (لا يشمل القدس الشرقية) نحو ثلاثين مستوطنة بلغ عدد سكانها الإجمالي قرابة 4500 مستوطن إسرائيلي. كما أنشأت "إسرائيل" برئاسة ما أصبح لاحقاً "حزب العمل" في سبتمبر 1967



توزيع مناطق المستوطنين الزراعية داخل مناطق عسكرية مغلقة بحسب الهدف من إغلاقها (بالدونمات)

من الأراضي الزراعية الموجودة داخل مناطق التدريب.

وعلى الرغم من أن حوالي 60% من عموم الأرض الزراعية المفلوحة من قِبل مستوطنين داخل مناطق عسكرية مغلقة و76% من عموم الأرض الزراعية التي يفلحها إسرائيليون داخل مناطق تدريب، هي أراضٍ مُلكية خاصة فلسطينية، إلا أنه لا يتم أي تطبيق للقانون ضد عمليات الغزو هذه، بل على العكس، تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلية بدعمها والتغطية عليها، وتعتبرها أيضاً جزءاً لا يتجزأ من العجلة الاقتصادية والمكانية في صناعة الاستيطان.

ثانياً: سلب الأراضي لإنشاء المستوطنات

المستوطنات هي العامل الأكثر تأثيراً على واقع الحياة في الضفة الغربية وإسقاطاتها على حقوق الإنسان الفلسطيني مُدمرةً وتطال ما هو أبعد بكثير من مئات آلاف الدونمات التي سُلّبت منهم لأجل إقامتها، بما في ذلك المراعي والأراضي الزراعية: صُودرت أراضٍ لأجل شقّ مئات الكيلومترات من الشوارع الالتفافية المخصصة للمستوطنين؛ الحواجز والوسائل الأخرى لتقييد حركة

للمستوطنات بُغيةً توسيعها. تجدر الإشارة هنا إلى أنه في يناير 2015 وقع قائد المنطقة الوسطى على مرسومٍ يُلغي كُلية منطقة التدريب 911 شمال أريحا، بُغيةً تنفيذ خطة ترحيل أهلها البدو القاطنين اليوم في الأراضي الواقعة شرق القدس ورام الله.

يقوم اليوم مستوطنون إسرائيليون بفلاحة ما يزيد عن 14 ألف دونم من المناطق العسكرية (لا يشمل هذا الرقم الأراضي الزراعية ضمن مناطق نفوذ المستوطنات، وهي أراضٍ مغلقة فقط بوجه الفلسطينيين)، غالبية هذه الأراضي الزراعية (73%) قامت السلطات بتحويلها للمستوطنين في مناطق حدودية تم إغلاقها فعلياً فقط بوجه الفلسطينيين، إما على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية مع الأردن (المنطقة 151) أو بمنطقة اللطرون. في الوقت ذاته، يقوم مستوطنون بالاستيلاء زراعياً وبطريقة غير رسمية على مساحاتٍ مُعينة داخل مناطق التدريب. وطبقاً للتقارير الإسرائيلية لمنظمة "قرم نافوت" (منظمة إسرائيلية تأسست سنة 2012 وتعمل على متابعة ودراسة السياسة الإسرائيلية المتعلقة بأراضي الضفة الغربية) يفلحون اليوم أكثر من 3000 دونم

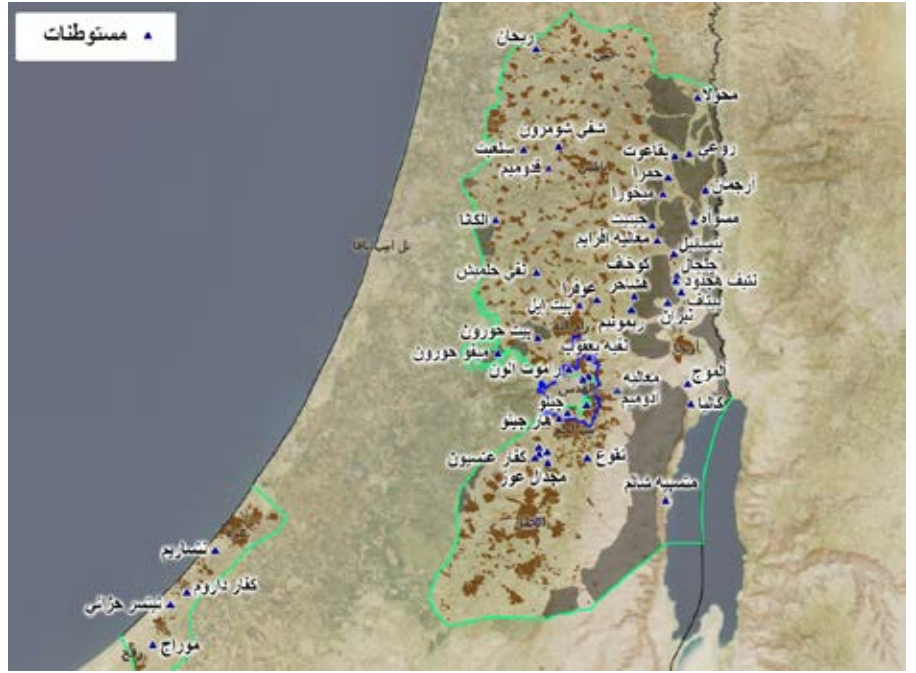
لم تتخذ "إسرائيل" مثل هذه الخطوة في بقية مناطق الضفة. فقط في بداية الثمانينات أعدت بلدية القدس خرائط هيكلية لجميع الأحياء الفلسطينية في شرقي المدينة وكانت ميزتها الأبرز المساحات الشاسعة التي جرى تخصيصها كـ"أراض ذات إطلالة" يُمنع فيها البناء.

تُفيد مُعطيات العام 2014 بأنه بعد إجراء بعض التعديلات على الخرائط الهيكلية بلغت نسبة هذه المساحات في الأحياء الفلسطينية نحو 30%.

وتُخصّص هذه الخرائط للسكن فقط نسبة 15% من مساحة شرقي القدس (وتُشكّل نحو 8.5% من إجمالي المسطح البلدي)، علماً أنّ نسبة السكان الفلسطينيين إلى مجمل سكّان المدينة تبلغ نحو 40%.

منذ العام 1967 وحتى نهاية 2019 أُقيمت في أنحاء الضفة الغربية أكثر من 200 مستوطنة تتوزع "أنماطها" كما يلي:

- 131 مستوطنة اعترفت بها وزارة الداخلية كبلدات؛
- نحو 110 مستوطنة أُقيمت دون مُصادقة رسمية ("بور استيطانية")، ولكن بدعم ومساعدة وزارات حكومية؛
- في الخليل عدد من الجيوب الاستيطانية داخل المدينة؛
- في القدس الشرقية 11 حياً أُقيم على أراضٍ في الضفة الغربية ضمّتها "إسرائيل" إلى منطقة نفوذ القدس، وكذلك عدد من الجيوب الاستيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.
- وهناك 16 مستوطنة أُقيمت في قطاع غزّة، وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية تمّ تفكيكها عام 2005، ضمن تطبيق "خطة الانفصال".



خريطة المستوطنات - العقد الأول (1967 - 1977)

والتي تُسمّيها السُلطات الإسرائيلية "أحياء" حيث أقامت "إسرائيل" في سنوات الاحتلال الأولى ثمان "أحياء".

أولى المستوطنات هناك والتي أُطلق عليها اسم "كفار عتسيون".

مُقابل البناء واسع النطاق وتوظيف الأموال الطائلة في الأحياء المخصصة لليهود فقط، وفي كتل الاستيطان التي تُشكّل "القدس الكبرى"، تبذل "إسرائيل" جهوداً كبيرة لمنع التطوير والبناء المخصّص للسكّان الفلسطينيين.

بعدها أُقيمت المستوطنات في مناطق أُعتبرت ذات أهمية على المستوى "الأمني" وكانت مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية ضئيلة نسبياً. شملت هذه المناطق التي تُقدّر بنصف مساحة الضفة الغربية غور الأردن ومناطق في مُحيط القدس ومعظم بريّة القدس وشريطاً أُقْطع من تلال جنوب الخليل.

في إطار هذه السياسة صادرت "إسرائيل" منذ العام 1967 ثلث الأراض التي ضمّتها إلى القدس - 24500 دونم، مُعظمها أراضٍ بملكيّة فلسطينية خاصّة. بنت "إسرائيل" على هذه الأراض 11 حياً مُخصّصاً للسكّان اليهود فقط - وهذه الأحياء لا تختلف مكانتها عن مكانة المستوطنات في بقية مناطق الضفة الغربية.

حدّت المنطقة التي بُنيت فيها معظم المستوطنات خلال العقد الأوّل بشرياتي مرور رئيسيين: "شارع ألون" الذي شقّ في السبعينيّات على امتداد المنحدرات الشرقية لسلسلة الجبال الوسطى، وشارع 90 الذي أضافت إليه "إسرائيل" جزءاً جديداً يمرُّ في منطقة شمال البحر الميت لتسهيل التنقل بين المستوطنات و"إسرائيل".

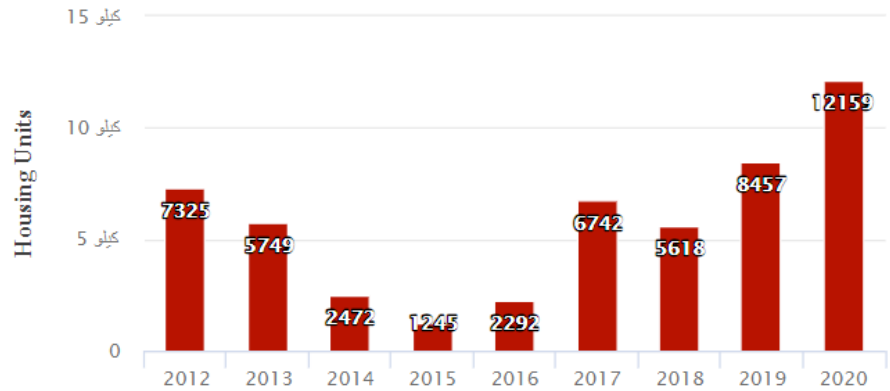
فور الضمّ ألغت "إسرائيل" جميع الخرائط الهيكلية الأردنيّة التي كانت ساريّة في المناطق المضمومة وأنشأت فراغاً تخطيطياً امتلاً فقط تدريجياً،

أما بالنسبة للقدس الشرقية فقد صادرت "إسرائيل" أكثر من ثلث المساحة التي ضمّتها، مُعظمها ملكيّة خاصّة للفلسطينيين، وبنّت عليها المستوطنات

(المرحلة الرئيسية الأولى) وتمت الموافقة على 2688 للمصادقة (المرحلة الرئيسية الثانية والأخيرة غالباً).

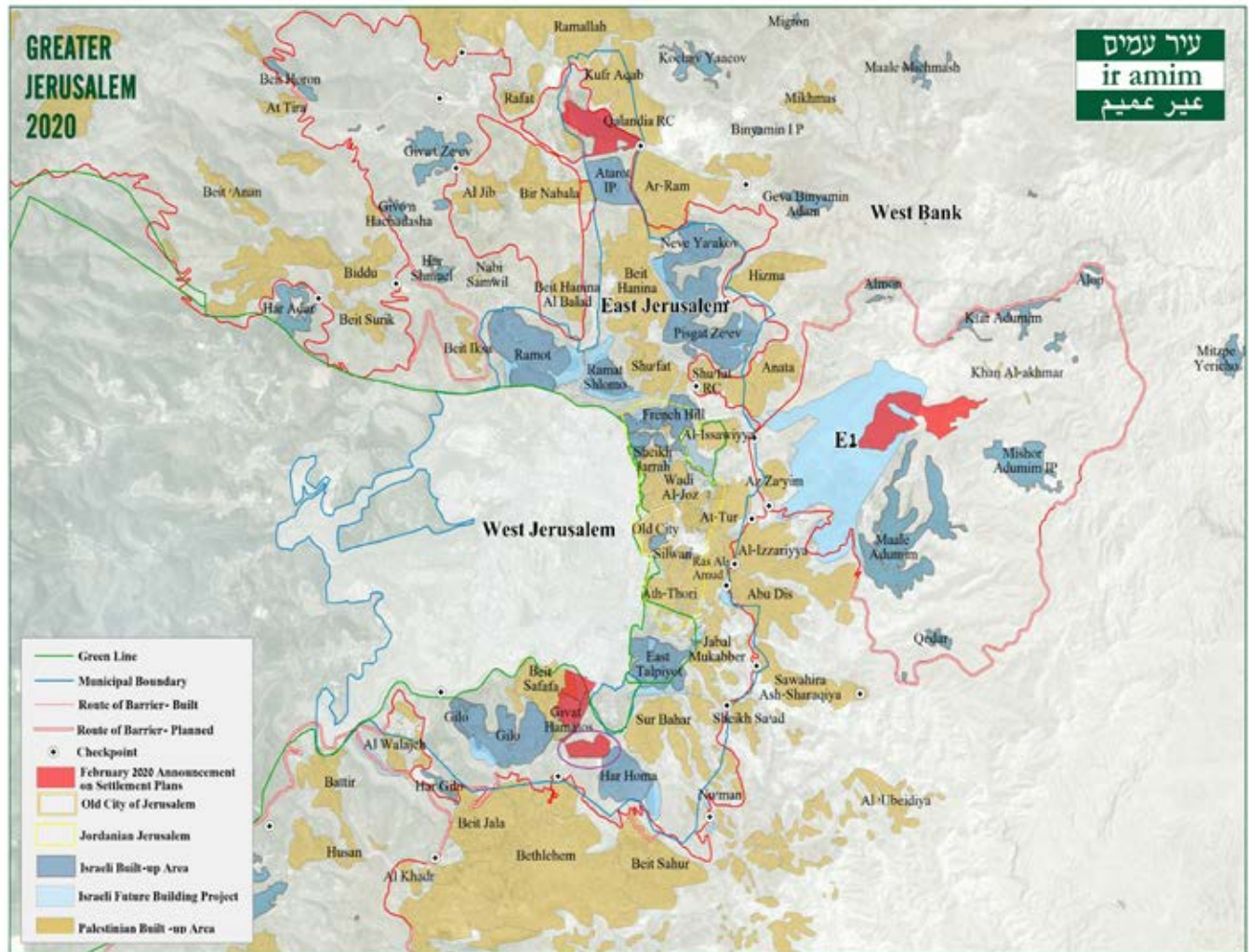
ستكون جميع الوحدات تقريباً (باستثناء 2) في مناطق قد تضطر "إسرائيل" إلى إخلاؤها في سياق حلّ الدولتين (الحساب على أساس اتفاقية مُبادرة جنيف).

وبلغ عدد الوحدات حتى الآن هو 12159 وحدة تمت الموافقة عليها في عام 2020، مع إمكانية عقد اجتماع آخر لجولة أخرى من الموافقات قبل نهاية العام. وبالفعل، إنه يُمثل ارتفاعاً في الموافقات

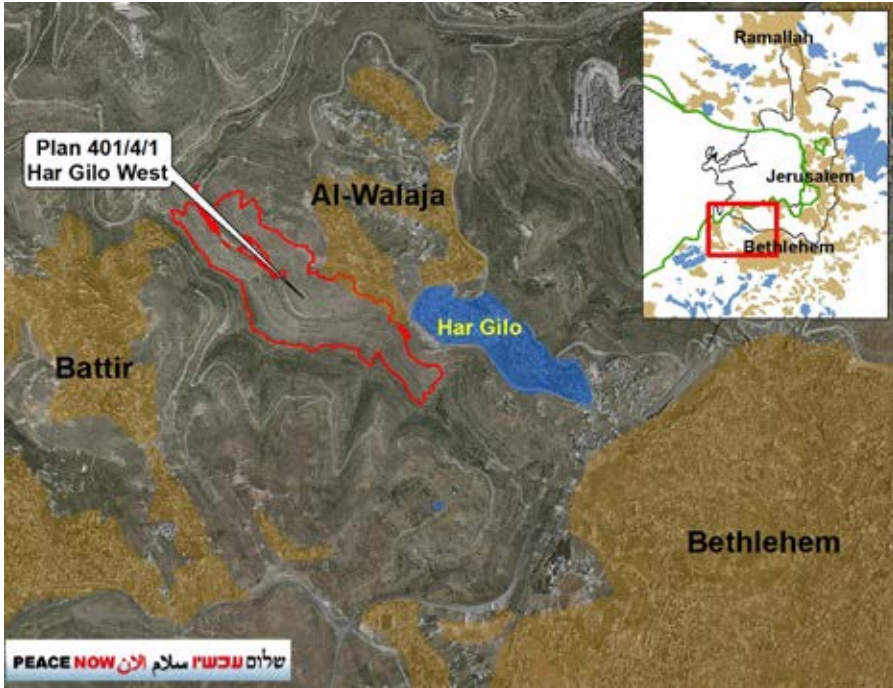


الخطط التي يتم الترويج لها في مستوطنات الضفة الغربية سنوياً

المخططات في 14 و 15 أكتوبر 2020. هذه الموافقات تجعل عام 2020 أعلى عام على الإطلاق من حيث الوحدات في الخطط الاستيطانية التي تم الترويج لها منذ بدء تسجيل حركة "السلام الآن" في عام 2012. من بين هذه الوحدات البالغ عددها 4948، تمت الموافقة على إيداع 2260



تتعامل "إسرائيل" مع آلاف الفلسطينيين المقيمين في القدس وكثرتهم مهاجرين غير مرغوب فيهم، كما تُطبق سياسات تهدف إلى إبعادهم عن منازلهم وعن مدينتهم. وهذه خريطة القدس الكبرى 2020 مع سهم يُشير إلى جفعات همتوس و هار حوما إي على طول المحيط الجنوبي للقدس تثبت ذلك



قائمة المخططات المعتمدة يوم 15 أكتوبر 2020

- عيناف - 179 وحدة.
- بركان - 10 وحدات (تمت إضافتها إلى الـ 14 المعتمدة - إجمالي 24 وحدة).
- 7 - Peduel وحدات (تمت إضافتها إلى الـ 13 المعتمدة - إجمالي 20 وحدة).
- ياكير - 74 وحدة.
- معاليه شومرون - 106 وحدة.
- يزهار - 211 وحدة.
- كفر ادوميم - 52 وحدة.
- معاليه مخماش - 14 وحدة.
- جيفا بنيامين (آدم) - 357 وحدة.
- شيلو - 213 وحدة (في خطتين).
- نيلي - 354 وحدة.
- كوخاف يعقوب - 160 وحدة.
- بساجوت - 18 وحدة.
- 120 - Pnei Kedem وحدة (تقنين بؤرة استيطانية غير قانونية).
- براشا - 286 وحدة.
- غرب تبواه - 133 وحدة (إضفاء الشرعية على بؤرة استيطانية غير

القدس. تقع على طول سلسلة متواصلة غير مكتملة من الاستيطان الذين عملوا منذ فترة طويلة على ربط القدس بمستوطنات غوش عتصيون على طول الطريق 60.

بالنسبة للفلسطينيين، فقد قطعت هار جيلو بالفعل الاتصال الإقليمي بين بيت لحم وقرية الولجة إلى الشمال الغربي، عززها الجدار العازل في الضفة الغربية.

ستعمل الخطة الحالية المكونة من 560 وحدة سكنية على إنشاء حي جديد تماماً سيكون أكبر من المستوطنة الحالية، وسوف تستغل الأرض المقطوعة بواسطة جدار الضفة الغربية لمزيد من تفتيت منطقة العاصمة الغربية بيت لحم، بما في ذلك الأرض التي تربط بين آل-الولجة وبلدة بتير وكذلك بتير وبيت لحم.

وتشكل هذه الأرض أيضاً بعضاً من احتياطات الأراضي الخصبة غير المأهولة الوحيدة في بيت لحم، والتي يعزلها حالياً جدار الضفة الغربية إلى شمالها وغربها.

خلال حقبة ترامب، عندما زاد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بشكل كبير منذ أن أظهرت الإدارة الأمريكية ضغوطاً أقل على التوسع الاستيطاني ودفعت السياسات الداخلية الإسرائيلية في المقابل لمزيدٍ من النشاط.

عند حساب الوحدات المعتمدة سنوياً، تطرح "السلام الآن" الوحدات التي تمت الموافقة عليها بالفعل في مراحل سابقة في وقتٍ سابقٍ من العام.

تتجنب هذه الممارسة الحساب المزدوج وتوفر قراءة أكثر دقة للمبلغ الإجمالي للوحدات المتقدمة سنوياً.

وبالتالي، فإن عدد موافقات حركة "السلام الآن" في أكتوبر أقل قليلاً من تلك التي أصدرتها الإدارة المدنية.

بعض الخطط الجديرة بالملاحظة:

- إضفاء الشرعية بأثر رجعي على بؤرة تبواخ الغربية (133 وحدة) بالقرب من مستوطنة كفار تبواش جنوب نابلس، وبؤرة بني كيدم (120 وحدة) بالقرب من مستوطنة ميتزاد شمال شرق الخليل.
- تمت الموافقة على 629 وحدة في إيلي، بما في ذلك التصديق بأثر رجعي على 61 وحدة مبنية بشكلٍ غير قانوني.
- تمت الموافقة على 560 وحدة في هار جيلو - من أجل مستوطنة جديدة غرباً ومُنفصلة عن الطريق السريع الرئيسي بين المدن.
- العديد من الموافقات الأخرى الكبيرة نسبياً للمستوطنات الصغيرة نسبياً.

هار جيلو

هار جيلو هي مستوطنة تقع وراء كلٍ من خط مُبادرة جنيف وأراضي الضفة الغربية التي ضمتها "إسرائيل" إلى

- إضافي (إجمالي 11 وحدة).
- بيت إيل - 382 وحدة في مُخططين.
- هار جيلو - 560 وحدة.
- كفر الداد - 205 وحدة في مُخططين.
- أسفار - 215 وحدة.
- كفر ادوميم - 132 وحدة.
- كيرم ريم - 140 وحدة.
- جديد جيفون - 2 وحدة.
- كوخاف يعقوب - المحلات التجارية والخدمات.
- 64 - Telem وحدة (إضافة 64 وحدة إلى 93 المعتمدة - إجمالي 157 وحدة).

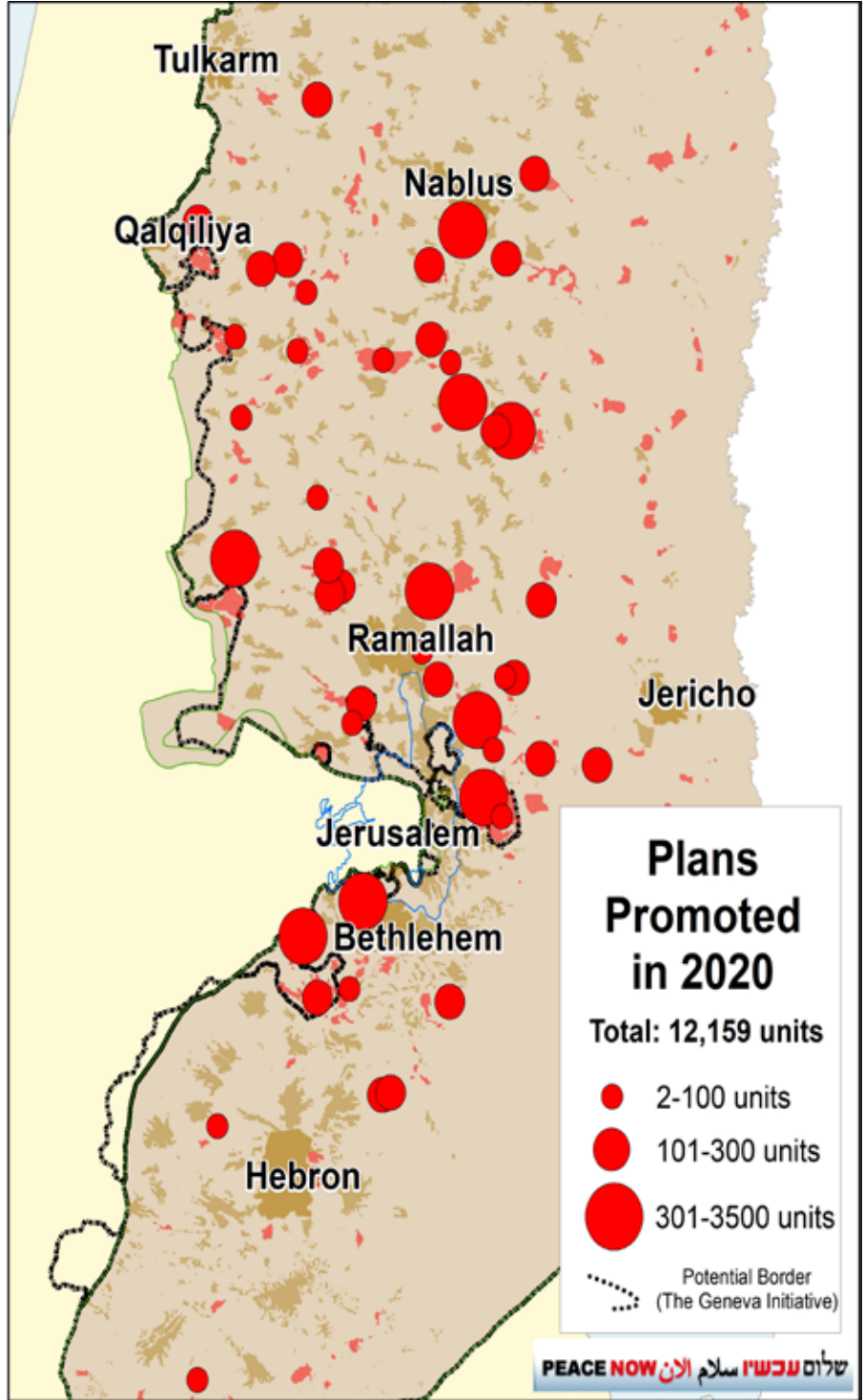
ثالثاً: محميات طبيعية وحدائق وطنية كأداة لحصر الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية

من عام 1969 إلى عام 1997 سيما في الثمانينيات أعلنت السلطات الإسرائيلية عن ما يُقارب 340000 دونم (نحو 6 % من مساحة الضفة الغربية) كمحميات طبيعية.

وتحت غطاء حماية البيئة حدّت "إسرائيل" رسمياً التطوير الفلسطيني في هذه المناطق ومنعت البناء وتربية الماشية والزراعة الحديثة.

على الغرار نفسه قلّصت "إسرائيل" مساحة الأراضي المتاحة للتنمية الفلسطينية في المناطق التي ضمّتها إلى مسطح بلدية القدس من خلال إنشاء حديقة وطنية هناك أُقيمت في عام 1974 وأطلق عليها اسم حديقة "أسوار القدس" الوطنية.

تبلغ مساحة هذه الحديقة نحو 1100 دونم يقع أكثر من نصفها داخل القدس الشرقية وهي تُحيط بأسوار البلدة القديمة وتشمل أجزاءً واسعةً ومأهولةً من حيّ سلوان الفلسطيني.



- إفرات - 37 وحدة (إضافة 37 وحدة إلى 156 وحدة تمت الموافقة عليها بالفعل - إجمالي 193 وحدة).
- شيماء - 75 وحدة في خطتين (إضافة 75 وحدة إلى 29 معتمدة - إجمالي 104 وحدة).
- حديقة باتزويل موتور.
- معاليه افرايم - لا يوجد مُخطط قانونية).
- ريمونيم - 148 وحدة.
- في جلسة يوم 14 أكتوبر 2020:
- خطة لتوسيع منطقة ميشور أدوميم الصناعية.
- كارني شومرون - 82 وحدة.

من ضمن الأراضي التي أعلنتها "إسرائيل" "محميات طبيعية" في الضفة الغربية في الماضي، يقع نحو 300000 دونم منها في مناطق C وما يُقارب 40000 دونم منها في مناطق A وB.

وفي الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2013 أعلن عن ثلاث حدائق وطنية أخرى في القدس الشرقية داخل المسطح البلدي لمدينة القدس. تشمل هذه الحدائق أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة أو أراضٍ داخل المناطق العمرانية في الأحياء والقرى الفلسطينية أو مُتاخمة لها مانعة بذلك تطويرها وتوسّعها.

رابعاً: كيف حوّلت "إسرائيل" أراضي فلسطينية خاصة إلى أراضي دولة؟

منذ صدور قرار محكمة العدل العليا المسمى "ألون موريه" (1979)، الذي حظر الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة من أجل إقامة مستوطنات مدنيّة، تأسس المشروع الاستيطاني على استخدام أراضي الدولة.

إلا أنّ الأراضي التي سُجّلت في السجل العقاري (الطابو) على أنّها أراضي دولة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، كانت محدودة وبلغت مساحتها 527000 دونم، أيّ ما يقرب 9% من مساحة الضفة الغربية، لا تشمل القدس الشرقية.

وتركزت غالبية هذه الأراضي في غور الأردن، في حين لم تشتمل "منصة الجبل" (سلسلة الجبال بين القدس والخليل) تقريباً، على أراضي دولة.

في أعقاب قرار الحكم في قضية "ألون موريه" ومن أجل السّماح ببناء المستوطنات في جميع أرجاء الضفة الغربية، بما في ذلك "منصة الجبل"،



خريطة المحميات الطبيعية في الثمانينات



خريطة المحميات الطبيعية في القدس الشرقية



حي وادي حلوة في سلوان والذي تشمله الحديقة الوطنية

المستصلحة أقل من 50 % فإنه يجري الإعلان عن القسيمة بأكملها على أنها أراضي دولة وسيخسر المزارع جميع حقوقه عليها.

وبناءً على هذه الوسيلة، أشهرت "إسرائيل" أراضي على أنها ممتلكات حكومية، رغم أنها أراض فلسطينية بملكية خاصة وفق القوانين المحلية.

مطلب استصلاح الأراضي المتواصل

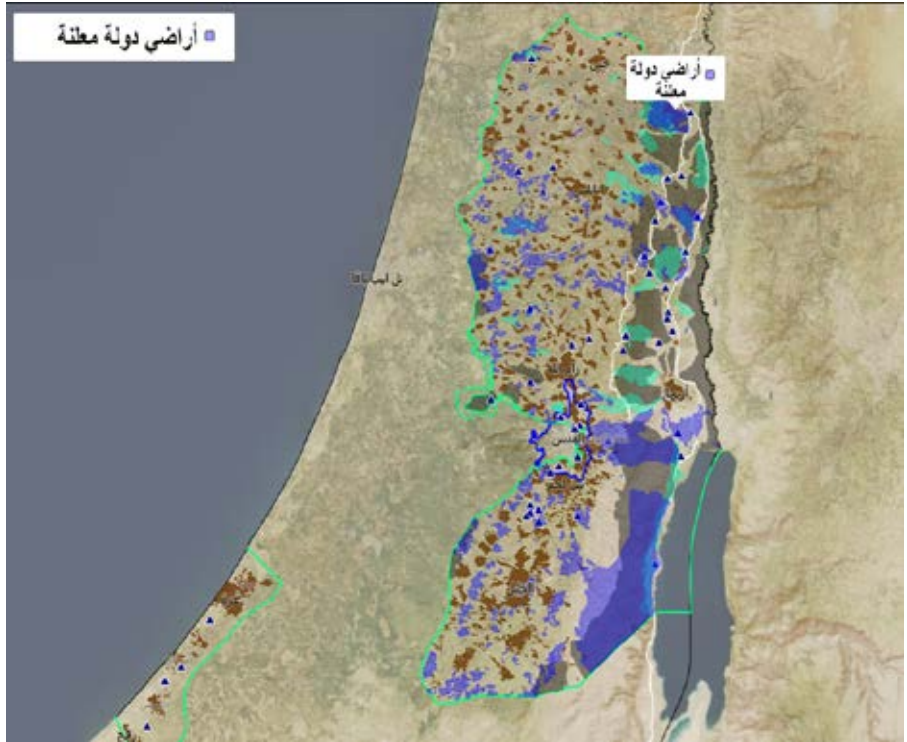
قررت المحكمة العليا في فترة الانتداب أن المزارع الذي استصلاح أراضي "ميري" خلال عشرة أعوام، إلا أنه توقف عن استصلاحها بعد هذه الفترة، لا يخسر حقوق الملكية التي اكتسبها على قطعة الأرض، حتى لو لم يسجلها على اسمه في السجل العقاري (الطابو). وقد عمل بهذا التفسير في الضفة الغربية أثناء الحكم الأردني أيضاً.

وتبنت "إسرائيل" في إطار سياسة الإشهار تفسيراً معكوساً، حيث قالت إن الأرض "الميري" التي استصلحت لعشرة أعوام وأكثر، إلا أن استصلاحها توقف في مرحلة معينة من دون تسجيلها تُعدّ ممتلكات حكومية ويمكن الإعلان عنها على أنها أراضي دولة.

وبهذه الطريقة أشهرت "إسرائيل" مناطق واسعة في الضفة الغربية كأراضي دولة، رغم أن القوانين المحلية تنصّ على أنها أراض فلسطينية بملكية خاصة.

تجاهل حقوق المجموعات السكانية على أراضي الرعي

ينصّ قانون الأراضي على أن الأراضي "المتروكة" هي الأراضي العامة التي تنقسم إلى نوعين: (أ) أراضٍ تخدم الجمهور بأكمله



خريطة أراضي دولة

على حقوق ملكية عليها. إلا أن القانون لا يُعرّف جودة وطبيعة هذا الاستصلاح الذي يؤدي إلى منح حقوق الملكية على أراضي "الميري".

لهذا السؤال إسقاطاً هامةً كون منطقة "منصة الجبل" في الضفة الغربية تتميز بأراضٍ صخرية لا يمكن استصلاح إلا قسمٍ صغيرٍ منها.

وقد قررت المحكمة العليا في فترة الانتداب أن استصلاح "الجيوب المثمرة" المنتشرة في المناطق الصخرية التابعة لأراضي "الميري" تمنح المزارع حقوق ملكية على القسيمة بأكملها. وقد طُبق هذا الشرع في الضفة الغربية في سنوات الحكم الأردني أيضاً.

واتبعت "إسرائيل" في إطار سياسة الإشهار تفسيراً مختلفاً وضيقاً جداً، ينصّ على أن من يدعي حقوق ملكية على قسيمة صخرية عليه أن يثبت أنه استصلاح ما لا يقلّ عن 50 % من مساحتها الكلية. وإذا كانت مساحة مجمل الجيوب

أعلنت "إسرائيل" عن أكثر من 900000 دونم على أنها أراضي دولة.

كانت غالبية عمليات الإشهار التي نفذتها "إسرائيل" تتعلق بأراضٍ من فئة المشاع (الميري). ويتعلق هذا المصطلح بغالبية الأراضي الموجودة في قطر 2.5 كلم حول المنطقة المبنية في القرية، كما كانت عام 1858، سواءً أكانت مستصلحة أم لا.

كما جرت عمليات إشهار على أراضي رعيّ من فئة "متروكة". ويشير تقرير بيت سيلم ("تحت غطاء الشرعية") إلى أن سياسة الإشهار تُناقض قوانين الأراضي المحلية عبر ثلاثة أبعاد أساسية:

جودة الاستصلاح الزراعي التي تمنح حقوق ملكية

تنصّ المادة 78 من قانون الأراضي على أن المزارع الذي استصلاح أرض "ميري" لفترة عشرة أعوام من دون معارضة من طرف الدولة فإنه يحصل

وإذ تختلف الظروف العينية التي يعيشها الفلسطينيون تحت وطأة هذا الواقع من منطقة إلى أخرى داخل الأراضي المحتلة وفقاً لتعريف "إسرائيل" للمنطقة ومخططاتها الخاصة بها، فإن جميع الفلسطينيين الذين يزرعون تحت وطأة الاحتلال يُعانون من واقع يوميّ قوامه الحرمان والسلب والاضطهاد.

في جميع أنحاء الأراضي المحتلة تتجاهل "إسرائيل" تماماً حقوق واحتياجات ملايين الفلسطينيين الذين تُحكم عليهم قبضتها وتحرّمهم من الحقوق السياسيّة وحق تقرير المصير.

وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيليّة وما تزال باستخدام أوامر الإغلاق في الضفة الغربية بشكل جارف لمختلف الأهداف، وعلى رأسها إغلاق الأراضي للتدريبات العسكرية، فالإغلاق المستمر لأغلب مناطق التدريب في الضفة الغربية لا يأتي تلبيةً لأي "حاجة عسكرية" نظراً لكون 80% من هذه المساحة لا تُقام فيها فعلياً أيّ تدريباتٍ عسكريّة.

إنّ حجم هذه الأراضي، بالإضافة لمناطق انتشارها وتناسقها مع عناصر قانونية أخرى تحدّ من قدرة الفلسطينيين على استخدامها، كمناطق نفوذ المستوطنات والمحميات الطبيعيّة المعلنة، وكذلك حقيقة مُواصلة الإدارة المدنيّة مسح "أراضي الدولة" في أجزاءٍ كبيرةٍ منها دون القيام بأيّ عملٍ بغية إخلاء غزو المستوطنين لهذه الأراضي (حتى لو كانت الأراضي ملكية خاصة فلسطينية)، وهذا يُثبت أن الإغلاق المستمر لها هو عامود أساس في نظام الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" بالضفة الغربية.

وأن الهدف الرئيس من هذا النظام هو الحد وبصورةٍ كبيرةٍ جداً من قدرة السكان الفلسطينيين على استخدام موارد الأرض وتحويل أكبر مساحة ممكنة منها ليديّ المستوطنين الإسرائيليين.

القرن واقعاً قوامه السلب والاضطهاد والدوس على حقوق الإنسان.

على أثر ذلك ومع مرور أكثر من نصف قرن من الحكم العسكري بالضفة الغربية، نجد أن ما يزيد عن نصف المنطقة C الخاضعة لسيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيليّة المباشرة (مساحتها 61% من مجمل أراضي الضفة الغربية) أيّ ثلث إجمالي أراضي الضفة، معروفة اليوم رسمياً على أنها "مناطق عسكرية مغلقة".

وهناك نوعان آخران من هذه الأوامر، هما:

"أوامر استيلاء لأغراض أمنية" و"أوامر منع البناء"، واللذان يُشكلان جزءاً من كتيبة الأوامر "الأمنية" التي بواسطتها يصادر جيش الاحتلال أو يفرض قيوداً مُشددة، على قدرة الفلسطينيين من استخدام مساحات شاسعة من الضفة الغربية، للتنقل الحر والاستخدامات الأخرى بشكلٍ آمن.

في سعيها المستمرّ لتوسيع وتثبيت سيطرتها على كامل الأراضي المحتلة طوّرت "إسرائيل" عدداً لا يُحصى من الأدوات العسكريّة والمدنيّة والقانونيّة والإداريّة، الرامية إلى شردمة السكان الفلسطينيين وزجّهم في عشرات من الجيوب المنعزلة وتفتيت النسيج الاجتماعيّ والثقافي والاقتصادي الفلسطيني.

حوّلت "إسرائيل" قطاع غزة إلى السجن الأكبر في العالم. في الضفة الغربية خصّصت لصالح المستوطنات معظم المناطق الريفيّة الممتدّة خارج المعازل الفلسطينيّة التي أنشأتها في الضفة الغربيّة بما في ذلك المنطقة التي ضمّتها إلى القدس.

شظّت "إسرائيل" الحيز الفلسطينيّ وأحكمت السيطرة عليه.

(الطرق، مثلاً).

ب) أراضٍ مُخصصة لصالح مجموعة سكنية عينية مثل: أراضي الرعي التي تستخدمها قرية معينة لسنوات طويلة. وقضت المحكمة العليا في فترة الانتداب بأنّ تأسيس وإثبات سكان قرية ما لحقوقهم الجمعيّة على أرض معينة لا يستوجب سوى أن يُثبت سكّان هذه القرية استخدامهم لهذه الأرض لسنوات طويلة لغرض الرعي.

وتجاهلت "إسرائيل" في عمليات إشهار أراضي الدولة التي بادرت إليها، الحقوق الجمعيّة الخاصة بالمجموعات السكّنية الفلسطينيّة على أراضي الرعي.

بل على العكس؛ فقد استندت عمليات الإشهار في حالاتٍ عديدةٍ على الادعاء بأنّ الأرض لا تُستخدم للاستصلاح الزراعي بل للرعي فقط.

وقد أشار استطلاع حكومي جرى عام 1976 إلى أنّ ثمة 3.6 ملايين دونم من أراضي الرعي في الضفة الغربية، مليوناً دونم من بينها غير صالحة للاستصلاح الزراعي (قاربة 35% من مساحة الضفة الغربية برمتها).

ولا شكّ في أنّ قسماً كبيراً من هذه الأراضي هي أراضٍ "متروكة" مُخصّصة، تنبع لمجموعاتٍ سكنيّة فلسطينيّةٍ محليةٍ. ولذلك فإنّ إشهار هذه الأراضي على أنّها أراضي دولة وتسخيرها للمستوطنات، يُناقضان تعليمات القوانين المحليّة.

خاتمة

قبل أكثر من خمسين عاماً احتلت "إسرائيل" قطاع غزة والضفة الغربية والتي ضمّت جزءاً منها إلى القدس. حتى يومنا هذا تستمر "إسرائيل" بالسيطرة على هذه المناطق وعلى سكانها وتقرض منذ ما يزيد عن نصف

رسامة فلسطينية تعبّر عن مخاوفها من ضمّ إسرائيل لأراض بالضفة الغربية

جرافة صفراء تقترب من كوخ بدوي؛ في محاولة لتصوير معاناة يومية يعيشها الفلسطينيون في مناطق الأغوار، والذين أصبحوا رسمياً مهّدين بالتهجير.

قالت خديجة، وهي أم لثلاثة أطفال: "أنا عن طريق لوحاتي أحاول أن أوصل للعالم الخارجي طبيعة الاحتلال وانتهاكاته"، أضافت قائلة: "نعيش كل يوم هدماً ومصادرة، هذا الشيء نواجهه بشكل شبه يومي".

توضح خديجة أنها تشعر بأنها محاصرة في المخيم الذي يطلّ عليه معسكر إسرائيلي ومستوطنة الحمراء، بعيداً عن المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

محمود، زوج خديجة قال: "ثابطين وصامدين في أرضنا، إنا رافضين أصلاً الضم كامل، قطعياً، مش رايحين نوافق على هذا الشيء حتى لو إجباري، رايحين نقاوم في السبل الموجودة عندنا".

معرض وحيد

خديجة خرجت من رسومها بمعرضها الأول والوحيد قبل نحو عامين، والذي أقامته لها زوجة السفير الدنماركي في مدينة القدس، وباعت فيه معظم لوحاتها.

تقول خديجة إنها لم تتمكن من حضوره شخصياً؛ لرفض الاحتلال منحها تصريح الدخول إلى القدس، ولكنها استطاعت من خلال ما باعتته من لوحات، شراء ما ينقصها من أدوات للرسم.

وسط تلال غور الأردن القاحلة، ترسم الفنانة الفلسطينية خديجة بشارات، خريجة من كلية الفنون بجامعة النجاح، مشاهد لجرافات وعمليات هدم، محاولة الاعتماد على الرسم في التعبير عن مخاوفها مما قد يحدث لمجتمعها البدوي المعزول، إذا عازمت إسرائيل على تنفيذ مخطتها لضم مناطق واسعة من الضفة الغربية بما يشمل غور الأردن.

خديجة بشارات واحدة من 15 ألف فلسطيني يعيشون بمخيمات صغيرة للرعاة تنتشر في غور الأردن، المنطقة التي تعهدت إسرائيل بتوسيع سيادتها عليها في الأول من يوليو 2020، كأحد تبعات صفقة القرن الأمريكية.

في مخيم بدوي بشمال غور الأردن، قالت بشارات (37 عاماً): "نحن نسمع عن قرارات الضم كثيراً وعن نية الاحتلال تطبيقها قريباً"، مؤكدة أنها تعيش أصلاً مع عائلتها في منطقة محاطة بالحواجز والمعسكرات الإسرائيلية، مما يؤثر ذلك على الجميع، خصوصاً على نفسية الأطفال الخائفين من المستقبل المجهول.

من بين لوحاتها، تبرز لوحة بالألوان المائية تُصور نساء تجتمعن حول منزل مهدم ومشهد

